صلاة الرّحمة على العالم الغربي

(مواجهة تحدّي ترمب)


المشروع الوطني للترجمة
العلوم الإنسانية

صلاة الرّحمة على العالم الغربي

(مواجهة تحدّي ترمب)

تأليف : باسكال بونيفاس

ترجمة : بشار جريكوس

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢٢م

العنوان الأصلي للكاتب:

Requim Pour Le Monde Occidental

الكاتب: Pascal Boniface

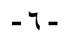
الناشر: Éditions Eyrolles,2019

المترجم: بشار جريكوس

خلال الحرب الباردة، كان المحور الغربي، الّذي كان يُواجه المحور الشُّيوعي ويخشى توسّعه الاستعبادي، كياناً جيوسياسيّاً متماسكاً يشن معركةً مبرّرة لصون حرّيّته.

لكن اليوم، هل مفهوم العالم الغربي لا زال مُقنعاً؟ هل نواصل، مع ترمب أو دونه، انقيادنا خلف قيم الولايات المتحدة الأمريكية نفسها؟ هل يهدف حلف شمال الأطلسي إلى حمايتنا من التهديد الروسي أو إبقائه تصنّعاً، بغية إبقاء أوروبا بحالة تبعيّة لواشنطن؟ أليست الولايات المتحدة الأمريكية، بسلوكها الاستبدادي، مصدر فوضى وأمن على حد سواء؟

يدعو هذا العمل المفيد إلى إعادة النّظر في العلاقات العابرة للأطلسيّة، التي عفا عليها الزمن، لكنها تُصان بمهارة عبر التبعيّة والعماء. وانتخاب دونالد ترمب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية هو الشّاهد الأكثر صراحةً على ذلك: هل سنستغل هذه الفرصة لِنُعيد إحياء ذاتنا؟ هل ستوقظ مغالاة ترمب الأوروبيين أو ستبقى القارة العجوز في حالة سرْنمة إستراتيجيّة؟



يشكر المؤلّف *فاني* ويسيلبيرجر لصَوْغِها هذا النص وقراءتها النّقديّة، وجان *موسيتيللي* لإضاءته التاريخية، وإفجوني *أولار* لبحوثها الوثائقيّة.

توطئة

النسيج الحضاري

يتصوّر *يوفال نوح* هراري في مؤلّفه *هومو ديوس*[1] **(الإنسان الإله)** الحالة الذّهنية لشاب إنكليزي، اسمه جون، الذّاهب لخوض الحرب الصّليبيّة الثّالثة لاسترجاع المدينة المقدّسة التي حرّرها صلاح الدَّين الأيوبي في عام ١١٨٧. كان جون مقتنعاً أن موته خلال الحرب الصّليبيّة، سوف يمنح روحه فرصة الصّعود إلى السّماء فوراً لتتذوّق هناك الفرح السّماوي الخالد. كان يؤمن بذلك ولا سيّما أنه، خلال طفولته الحنونة جدّاً، كان قد سمع وصيّة عن جدّه، الّذي لقي حتفه أثناء الحملة الصّليبيّة الثانية والرّاقد الآن مع الملائكة في السّماء. كان الشعراء المُغنّون المارّون في القلعة ينشدون الأغاني احتفالاً بالصّليبيّين البواسل؛ وفي الكنيسة، "كانت الواجهات الزجاجيّة المزخرفة تمثّل جود *فروي دو بويون* على حصانه، يُخوزق برمحٍ مسلماً ذا نظرة غاضبة"، والقس، الرّجل الأكثر علماً الّذي قابَله في حياته، كان يلقي عظات كلّ أحدٍ يقول فيها إنّه لا وجود للخلاص مطلقاً خارج الكنيسة الكاثوليكيّة. كيف يمكن بعد ذلك مقاومة الدعوة للحرب الصّليبيّة الثالثة؟ وكان والده يذكّره، مُهنّئاً إيّاه، بأن شرف العائلة على

---

(١) يوفال نوح هراري، هومو ديوس: نبْذة مختصرة عن تاريخ المستقبل، باريس، ألبا ميشيل، ٢٠١٧، صفحة ١٦٦.

المحك، حتّى إن عدوّه اللّدود، البارون (النبيل) من الضفّة الأخرى للنهر، كان قد وصل لتوّه متمنّياً له حظّاً موفقاً. وعند خروجه من القلعة، انهالت عليه التحيّات من القرويّين والفتيات الجميلات، وخلال رحلته الطويلة انضمّ إليه فرسانٌ أجانب، مُفْعمون بالإيمان نَفْسه وفي طريقهم نحو الغاية نفْسها.

"بهذه الطّريقة، ومدينة بعد أخرى، حاكت الحضارة نسيجها الفكري، مُوقعة في شباكها جون ومعاصريه كالذّباب. بالنسبة له، من غير المعقول أن تكون كل هذه القصص مجرّد أضغاث أحلام. ربما والداه وأعمامه كانوا على خطأ. لكن ماذا بشأن الشعراء المغنّين والأصدقاء وفتيات القرية والقسّ والبارون من الضّفة الأخرى للنّهر وبابا روما والفرسان البروفانسيّين والصّقليّين وحتى المسلمين... هل من المعقول أن جميعهم كانوا ضحايا هلوسة[1]؟".

في أيامنا هذه، إذا كان انكليزيٌّ ما يتحدّث عن المؤمنين أو عن الأرض المقدّسة، فمن الممكن أن نشخّص عنده مروره بمرحلة اضطراب نفسيّ. بالمقابل، لو قرّر الانضمام إلى منظّمة العفو الدّوليّة أو الذّهاب إلى سورية لتقديم العون وحماية حقوق اللّاجئين، فمن الممكن أن نعدّه بطلاً. في العصور الوسطى، كان من الممكن اعتباره أبله. يتابع *هراري*، في إنكلترا القرن الثاني عشر، لم يكن أحدٌ يعرف ماهي حقوق الإنسان. إن الذّهاب إلى الشرق الأوسط والمخاطرة بحياته، ليس من أجل قتل المسلمين، بل لحماية فرقة مسلمين من فرقة أخرى، يمكن اعتباره جنوناً.

---

(١) نفس المرجع.

اليوم، لم يعد يوجد فرسانٌ، لكن يوجد على الدّوام نخبة تبني نظام التوافق. إنهم مسؤولون سياسيّون ورؤساء شركات وصحفيّون أو مفكرون، يُثيرون النّقاش العام ويؤثّرون في الرّأي. ولديهم عموماً مسارات متشابهة. فلا عجب إذن أنهم يتقاسمون المعتقدات نفْسها، ويحملون النظرة نفسها عن العالم. روما اليوم هي في واشنطن، مركز العالم الغربي. من هناك تأتي التّحريضات والمعتقدات التي تتبنّاها البلدان الغربيّة الأخرى بكل حرّيّة. عندما كان الاتحاد السّوفييتي يقود المعسكر الاشتراكي، لم يكن لدى النّخبة والمواطنين في بولونيا وتشيكسلوفاكيا خيارٌ آخر تقريباً. كان يتعيّن عليهم تبنّي المعتقدات القادمة من موسكو، أكانوا يؤمنون بذلك أم لا: أولئك الّذين كانوا يعبّرون علانية عن تحفّظاتهم لم يكن لديهم أدنى فرصة في الاستمرار بالانتماء للنّخبة، بل كانوا على العكس، على موعد مع مضايقات قاسية، قد تصل حدّ الموت. هذه الحال لا ينطبق على العالم الغربي، إذْ انتقاد واشنطن وحكومتها الخاصّة لا زال مسموحاً. ثمّة مجموعة منطلقات عامة تجمع الغالبية العظمى: القناعة بالانتماء لنفس العالم، عالمٌ يمتلك قيماً شرعيّة تفوق قيم العوالم الأخرى. يعتقد البعض أن نشرها هو واجب عليهم، حتى وإن اضطرّوا لاستخدام القوّة، في سبيل مصلحتهم العليا. وهذا ما يُسوّغ التّدخلات الكارثيّة ولا سيّما في العراق وليبيا. يعتقد البعض الآخر أنه يكفي صونها، وأن المحاولات الأخيرة لتصديرها باستخدام القوة لم تلق نجاحاً صريحاً، بل كانت عُرضة للخطر من كلِّ مَنْ لا يتقاسم قيمنا.

هل حذتِ الحضارة الغربيّة، ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية، حذو حضارة العصور الوسطى، وحاكت نسيجها، مثل جون الذاهب

لخوض الحروب الصّليبيّة، جاذبة إليها غالبيّة العقول النيّرة كالذّباب، المستعدّين لخوض حروب صليبيّة فكريّة جديدة، ومن الممكن عسكريّة أيضاً[1]. هذا التكيّف هو الّذي يُفسّر أنّنا، نحن الأوروبيّين، لا زلنا نفكّر كثيراً بعقليّة فترة الحرب الباردة - على الرغم من أن هذه الفترة قد عفا عليها الزمن منذ قرابة ثلاثين عاماً - باعتقادنا أنّ حلف شمال الأطلسي هو ضرورة حتميّة لأمننا، وأن التّحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية يصب في مصلحتنا وليس ثمة بديلٌ آخر. باختصار، إن تكيّفنا الذّهني والفكري يُفسّر رغبتنا بأن نرى امتداد النظام الحالي للأحداث أمراً طبيعيّاً.

كل هذا سيكون موضع نقاش كامل ومحطّ بحثٍ بمنتهى الحرّية في الصفحات الآتية.

---

(١) على عكس عصر الفرسان، أو حديثاً جدّاً، عصر الوحدات الدوليّة، المفكّرون الذّين يبجلون الحلول العسكرية لا ينوون عموماً المشاركة فيها شخصيّاً.

الجزء الأول

تبعيّة أوروبا وخضوعها

لم يكن لدى أوروبا، عقب خروجها من الحرب العالمية الثانيّة، أيٌّ خيارٍ آخر سوى أن تعهد بأمنها للولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك أُرسيت معالم التبعيّة. من جانب آخر، يُطالب الغربيّون ببعض القيم المشتركة التي يطبّقونها بشكل انتقائي.

الفصل الأول

ترمب: هل يُعيد العظمة لأمريكا أو أوروبا مجدّداً[1]؟

عندما كان دونالد ترمب مُرشّحاً عن الحزب الجمهوري لخوض الانتخابات، أبدى الخبراء إجماعاً في الرّأي حوله. شخصيّة بارزة، ملياردير، قطبٌ في سوق العقارات، مقدّم برامج تلفزيونيّة، وثرثارٌ مُتفيْهِق طبعاً، لكن لم يكن ينبغي له أن يجتاز المرحلة الأولى من الانتخابات على أكثر تقدير. جيب بوش، الأكثر حيويّة من أبيه والأكثر ذكاءً من أخيه، - وكلاهما كانا رئيسين سابقين -، كان يُعتبر المفضل عن الحزب الجمهوري. كان يُعرض، والأمر يُعدّ مفارقة بالنسبة لهذه الجمهوريّة الدّيمقراطيّة، مظهرٌ شوهد سابقاً لمبارزة بين (جيب) بوش و(هيلاري) كلينتون، السيناتورة وزوجة بيل كلينتون، ضيف البيت الأبيض بين الفترتين الرئاسيّتين لبوش الأب والابن.

ووسط ذهولٍ عام، خطف دونالد ترمب الفوز في الانتخابات عن الحزب الجمهوري. لقد استعجل زعماء الحزب الديمقراطي بإعلانهم النّصر. شخصيّةٌ غريبة الأطوار، فظٌّ وجاهل بالملفات ما كان مصيرها سوى الاكتساح من هيلاري كلينتون. كان معظم محلّلي ومُتخصّصي الولايات المتّحدة الأمريكيّة يتوصّلون إلى خلاصة مماثلة. إلّاالمخرج السّينمائي ميشيل

---

(١) ترمب: هل تسترجع أوروبا أو أمريكا عظمتهما مجدّداً؟

مور الّذي كان يشرح، منذ صيف ٢٠١٦م، لماذا دونالد ترمب، برأيه، كان سينتصر[١]. لكن الشّخص نفسه معروفٌ بأنه ابتزازي وأصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا، وفي فرنسا، لم يسامحوه بعْد على انتقاداته اللّاذعة لجورج دبليو بوش التي، برأيهم، كانت غذّت نزعة العداء لأمريكا. بالرّغم من ذلك، اتّضح أن تنبّؤ ميشيل مور أكثر دقّة من تنبّؤات العديد من الخبراء. فهؤلاء خلطوا دون أدنى شك بين رغباتهم (في أن يروا في البيت الأبيض نصيراً لعلاقات متينة عابرة للأطلسي) والواقع. هذه الحلقة تُذكّرنا بحلقة أخرى، أقدم، في تاريخ السّياسة الأمريكية. في انتخاب ريتشارد نيكسون- هو الآخر غير محبّذ لدى النّخبة الفكريّة الأمريكيّة- كانت صحفيّة في صحيفة نيويورك تايمز قد صرّحت: "لم أفهم لماذا انتخب نيكسون، لم أعرف شخصاً قد صوّت له!". ربما إطاره المعرفي لم يكن واسعاً بما فيه الكفاية... إنريكي ليتا، عميد أعرق المدارس انتقائيّة لطلّابها في مجال الشؤون الدوليّة التابعة لمعهد العلوم السياسية، يتحدّث عن قصة مماثلة. لقد صُدم من نتيجة تصويت طلاّبه الأمريكيّين عند تنظيمه انتخاباً افتراضيّاً. فلم يجمع دونالد ترمب سوى صوتٍ واحدٍ، باقي الأصوات تقاسمها بيرني ساندرز وهيلاري كلينتون (وقد أقيم التّصويت قبل نتيجة الانتخابات الأوليّة[٢]).

خلال الحملة الانتخابية، كان دونالد ترمب قد أرعب العالم أجمع، ولا سيّما بكلماته العنصريّة والتمييزيّة التي أثارت اشمئزاز المدافعين عن

---

(١) https://www.huffingtonpost. fr/michael – moor e/ trump – president - etats-unis-b-111 924 30.html

(٢) إنريكو ليتا، صنع أوروبا في ظل عالم من الوحوش، فيارد ٢٠١٧، صفحة ١٣٦.

حقوق الإنسان. أمّا الأطلسيّون[1] فقد كانوا أكثر تخوّفاً جرّاء خطاباته حول زوال حلف شمال الأطلسي، وإعجابه العلني بالرّئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أو رغبته المؤكّدة بالتخلّي عن تحمّل مسؤوليّة الدفاع عن الحلفاء الأوروبييّن، واليابان وكوريا الجنوبيّة. في الوقت الّذي ما فتئَت فيه الأوساط في الحلف تحذّر من تنامي التّهديد الرّوسي، بدءاً من ضمّ شبه جزيرة القرم، وتدخّلاته في أوكرانيا والأهم دعمه الثابت للرئيس بشار الأسد، يصل إلى البيت الأبيض رئيساً يريد تقوية أواصر الصّداقة مع فلاديمير بوتين، ويتخلّى عن حلف شمال الأطلسي الأمر الّذي كان يُقلقهم بشدّة. كان الأوروبيّون سيُتركون يلاقون مصيرهم ويُخذلون ويُتركون دون دفاع. كانت الأوساط الأطلسيّة مُرتبكة كحال الستالينيّين حين وصل ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة، وبدأ سياسة البيريسترويكا[2]. كل الّذي كانوا قد آمنوا به طيلة عقود وهو أن ("واشنطن تقودنا وتحمينا"، بالنسبة للأطلسيّين، وأنّ " موسكو تمارس على بلداننا السّلطة المطلقة باسم أيديولوجيّة مشتركة"، بالنسبة للستالينيّين) كان ينهار. لكن كان من المنطقي أن يشعر قادة نظام مارسوا السّلطة من خلال القمع البوليسي وقد فشلوا في إقامة شرعية وطنيّة لأنفسهم، بعد أربعين عاماً على تحريرهم من النازية على يد الجيش الأحمر،

(١) الّذين كانوا يظنّون، في فترة الحرب الباردة، أن التهديد السوفييتي شديد لدرجة أنه كان يسوّغ اصطفافاً دائماً إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، القوّة الوحيدة القادرة على حماية البلدان الأوروبيّة الغربيّة. وفقاً لهم، كانت محاولات ديغول وميتيران الاستقلاليّة خطيرة، لأنها كانت تُبدّد التضامن الغربي.

(٢) البيريسترويكا: سلسلة إصلاحات اجتماعيّة واقتصاديّة أُطلقت تحت قيادة ميخائيل غورباتشوف في نيسان ١٩٨٥ حتى كانون الأول ١٩٩١ في الاتحاد السّوفييتي (المترجم).

وأنزلوا بحق شعبهم القمع السّياسي والتّضييق الاقتصادي، بالخشية من زوال القبضة الحديديّة لموسكو. فهي وحدها من كانت تُتيح لهم ممارسة السّلطة.

لكن لماذا كان يخشى قادة بلدان ديمقراطيّة ومفكّرون بارزون تخلّي الولايات المتحدة الأمريكية عنهم؟ لماذا هذا القلق من أن يُتركوا يُلاقون مصيرهم بعد خمسة وعشرين عاماً على نهاية الحرب الباردة؟ لماذا هذا الإحساس بالعجز عن أن يتدبّروا أمرهم بأنفسهم، بأنهم متفرّقون، وبأنهم لا يستطيعون التّحليق بأجنحتهم هم؟ تفسيرٌ وحيدٌ قد يجيب عن التساؤل: التبعيّة الأمنيّة للولايات المتحدة الأمريكية. أيُّ تعلّقٍ، سواء بالنّيكوتين أم بالمخدّرات أم بالشوكولا، يسبّب إدماناً يصعب الخروج منه. ينبغي أغلب الأحيان تلقّي المساعدة للشفاء منه. لقد حُقِن الأوروبيّون وريديّاً بجرعة التبعيّة الإستراتيجية الأمريكية. يلزمهم جرعة بانتظام، وإلّا فسيجدون أنفسهم في حالة عجز. يستغل العمّ سام احتكار مُخدّر في السوق يُدمنه الأوروبيون على وجه الخصوص: الأمن. نحن مُدمنوه الاستراتيجيّون. هذه التبعيّة تعود أصولها التّاريخية إلى فترة انقضاء الحرب العالمية الثانية. وحدها الولايات المتحدة الأمريكية من كان باستطاعتها حماية الأوروبيين من الدّبّ الروسي. وكالعادة، كانت الجرعات الأولى مجّانيّة. ثم، يُحدّد السّعر، ويزداد بشكل يتناسب طرداً مع ازدياد الإدمان. لم نعد نملك خياراً أو على أي حال كنّا نعتقد أنّنا لا نمتلكه البتّة. في واقع الأمر، كان يوجد علاجات بديلة، لكن الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل منتظم وبالتعنّت والحنكة على التّوازي، كانت تفلح في إبطال مفعولها. كذلك كان يظهر أن عدم تغيير شيء هو أقل خطراً، لأن الإدمان يمكن أن يُسبّب أيضاً، إذا ما نجح الأمر

وزُوّدنا بجرعات بشكل منتظم، شعوراً مُطمئناً من النّشوة. أوروبا، المدمّرة، كانت بحاجة إلى الحماية الأمريكية ضد التّهديد السوفييتي. لكن رغم إعادة إعمارها، واصلت البقاء في تبعيّة طوعيّة. كما أن التهديد قد زال، لكنّها بقيت في هذه التبعيّة لا بل قوّت أواصرها. ومنذ ذلك الوقت، يضربنا تاجر المخدرات ويُهيننا، ورغم ذلك، نستمر بالتوسّل إليه.

وإذا ظن الأوروبيّون أنهم قادرون على أن يكونوا بمأمن لوجود جنرالات، إلى جانب دونالد ترمب الواصل إلى السلطة، على إطّلاع بالمسائل الإستراتيجيّة، ومن ثمّ من المناسب تشكيل حلفٍ، وإذا هذا الأخير استطاع - بعد كم الاستفزازات الفظّة - إرسال بعض الإشارات الإيجابية للأوروبييّن، إلّا أن نبْرتَه أصبحت قاسية في عام ٢٠١٨م لينتقل إلى الإهانات والتهديدات في نهاية الربيع. فدونالد ترمب لا يعتبر الأوروبيين حلفاء. يلخّص أوبيرت فيدرين الوضع جيّداً: "الأوروبيّون هم تقريباً كحال الكاثوليكيّين الذين يرون في البابا بورجيا مرجعيّة الّذي يغرّد أن الإنجيل لم يعد له أهميّة. ما العمل؟ الخضوع للبابا لأنه الحبر الأعظم؟ انتظار التالي باتّباع سياسة النعامة؟ أو القول إن ذلك لا يُحتمل وعلينا الخروج من الحلف؟ وهذا يُمهّد لقدوم لوثر والبروتستاتيّة[1]".

وحينئذ، كيف نتصرّف؟ هل يجب الخضوع آملين أن تكون ضربة السّوط خفيفة أو ألّا تكون أليمة كثيراً؟ هل ينبغي أن نُطأطئ الرأس آملين ألّا يكون ذلك سوى فترة عصيبة ستمضي وأنّ المنطق، ورئيساً جديداً، سينتصر؟ لكن يجب أن ننتظر حتى عام ٢٠٢٠م. الأمل بإجراء محاكمة مباشرة

---

(١) أوبيرت فيدرين، "أمام ترمب، تحدّينا وجودي"، صحيفة الأحد، ١٥ تموز ٢٠١٨.

أمام الكونغرس لعزله يدعمها البعض تبدّد سريعاً؛ حتى لو حدث ذلك، مايك بينس، الأكثر تطرّفاً من دونالد ترمب في العديد من النّقاط، قد يخلفه، الأمر الّذي لن يُصلح شيئاً في الشؤون الأوروبيّة. ربّما سيتطلّب الأمر الصّبر حتى عام ٢٠٢٤م، لأن دونالد ترمب قد يُعاد انتخابه بالفعل. ألا يجب بدلاً من ذلك قبول التّحدّي والتصرّف بجرأة أكبر بالقول إن تصرّف الأخير متهوّر وإن خلفه، بكل الأحوال، لا يملك الكثير من الفرص ليكون رئيساً مقتنعاً بالتعدديّة القطبيّة؟

دونالد ترمب تهديدٌ، لنجعل من هذا التهديد تحدّياً نواجهه. لنستغل طيشه وشعور النّفور الّذي يُثيره للخروج من تبعيّة لم يعد وجودها ضروريّاً، وهي خطيرة على صحّتنا الإستراتيجيّة. رسالته واضحة. بالنسبة له، لا يوجد حلفاء، بل يوجد تابعون يجب أن يقدّموا الطّاعة. إنه يستحقر الأمم الأخرى. على الأوروبيّين عدم السّكوت عن هذا الاحتقار. حتى إن الالتباس حول هيمنة قائمة على الاحترام والودّ، كما في زمن بيل كليتون وباراك أوباما، لم يعد له وجودٌ. الطريقة التي لم يكتفِ فيها بإلغاء الاتفاق حول النووي الإيراني، مخالفاً رأي حلفائه، بل هدّد دونالد ترمب أيضاً بفرض عقوبات ضد كل من لا يتّبع الخط المُحدّد بشكل أحادي، ينبغي لها أن توقظ سُبات الضمائر. لقد دخلنا في عصرٍ جديدٍ كلّيّاً لم يترك سوى القليل من الخيارات:

القبول بتعنيفنا والمساهمة في انتصار دونالد ترمب. من ثمّ سوف يصبح شعار جعل أمريكا عظيمة مجدّداً[1] أمراً واقعاً. سوف ينجح رئيس أمريكا

---

(١) "استرداد أمريكا لعظمتها".

في نزع كل استقلال من الأوروبييّن (ومن الحلفاء الآسيويّين) وفي بناء علاقة تبعيّة تُذكّرنا بعلاقة البلدان الأعضاء في حلف وارسو نحو الاتحاد السوفييتي. إذا كانت تبعيّتنا متجذّرة إلى حدٍّ لا نتجرّأ معه على التخلّص منها، حتى لو أننا نتعرّض للابتزاز والتّعنيف، فسوف يستطيع الاحتفال بنجاحات سياسته الوحشيّة.

الاستفادة من هذه اللحظة لنجعل من أوروبا أخيراً قطباً حقيقيّاً ذا قوّة مستقلّة، وكسر رابط التبعيّة الّتي حكمنا عليها بأّنها عقيمةٌ وأليمةٌ ومكلفةٌ لا بل خطيرة. وحينئذٍ تستطيع أوروبا أن تصبح لاعباً عالميّاً، تشيد بالتعدّدية القطبيّة. ولكن ماذا لو نجح دونالد ترمب، للمفارقة، في أن يعيد لأوروبا عظمتها؟.

الفصل الثاني

التبعيّة السّعيدة

تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية البلد القوي الوحيد الّذي شارك في الحرب العالميّة الثانية ولم تتعرّض أراضيه لأي قصف، وهو الّذي خرج منها أقوى من أي وقت مضى، لكنه ليس على تلك الحال اليوم. لقد دفع الأوروبيّون والسّوفييت ضريبة قاسية بشريّة وماديّة في حين شهدت الولايات المتحدة الأمريكية انتعاشاً في قدراتها الإنتاجيّة بفعل الحرب. في عام ١٩٤٥، أصبحت مُحتكر السّلاح النّووي، وأصبح الدّولار العملة الدوليّة. وتضاعف ناتجها الوطني الخام خلال الحرب (ليمثّل ٤٠% من الناتج العالمي)، في حين انهار ناتج الأوروبيّين. كانت تمتلك ٣/٢ من الاحتياط العالمي للذهب والأسطول التجاري العالمي والبترول ونصف فحم كوكب الأرض. وفيما يخصّ تقدمها التكنولوجي، فليس ثمّة ما يُضاهيه.

بيد أن الفترة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٩ أبدت ميولاً نحو التّعدّديّة هو الأقوى من نوعه. فقد شاركت في إنشاء منظمة الأمم المتحدة وهيئات فرعيّة أخرى كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو)، والبنك الدّولي، وصندوق النقد الدّولي، والاتفاقيّة العامّة للتعرفة الجمركيّة والتجارة، وأطلقت خطة مارشال وحلف النّاتو. والأولى، وهي مزيجٌ بارعٌ من السّخاء والإستراتيجيّة، كانت حاسمة على وجه الخصوص. وقد أظهرت

فارقاً واضحاً بين البلدان التي استفادت منها وتلك التي اضطرّت لرفضها بناء على طلب موسكو ولِوجود الجيش السوفييتي على أراضيها. فالأولى انخرطت في مجتمع الاستهلاك وتحوّل اقتصادها للانتعاش. في حين دخل اقتصاد البلدان الأخرى في ركود وقادت مواطنيها نحو الفاقة. مثّلت الخطّة ١,٢% من الناتج الوطني الخام لأمريكا لأربعة أعوام، لكنّها سمحت بإعادة إطلاق عجلة الاقتصاد الأوروبي المُستنزف. وقد أثبتت الخطّة نجاعتها لدرجة أننا نطالب منذئذٍ بكل إلحاح بخطط مارشال عندما ندرس إحياء قطاع أو منطقة، سواء كان يتعلّق الأمر بضواحينا أو بأفريقيا. لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية أيُّ مصلحة في أن يواصل نقص الغذاء ونقص المعدّات والبؤس انتشاره في أوروبا، ويُوقد الاحتجاج الاجتماعي، ولا سيّما في بلدين مهمّين، فرنسا وإيطاليا، حيث كانت الأحزاب الشيوعيّة قويّة. فإطلاق عجلة الاقتصاد الأوروبي كان يُتيح تنفيس الاحتقان السياسي وإيجاد أسواق للمنتجات الأمريكية على حدٍّ سواء. فالحاجة الماسّة لبناء تحالفات ومتراساً معاً ضد التّهديد السّوفييتي قادا الولايات المتّحدة الأمريكية إلى تبنّي سياسة تعدّديّة الأطراف، لم تكن عديمة الفائدة، بل عادت بالمنفعة على بلدان أوروبا الغربيّة بصورة واسعة.

لم يكن لأوروبا خيار عقب انتهاء الحرب العالميّة الثانية. وجد المنتصرون والمهزومون أنفسهم مُوحّدين في الخراب والدّمار. فقد دُمّرت البنية التحتيّة برمّتها حتى إن مسألة الإمداد الغذائي كانت تُطرح. وكان جوزيف ستالين قد صرّح لِميلوفان ديلاس، مستشار تيتو: "هذه الحرب ليست حرباً مثل بقيّة الحروب. فكل دولة تتقدّم بجيشها إلى أبعد مدى ممكن، وكل دولة تفرض

نظامها حيث يكون جيشها". وقد وضع ستالين بدقّة خطّته موضع التنفيذ. فقد أصبح الجيش الأحمر قوّة احتلال بعد تحرير شعوب أوروبا الوسطى والشرقيّة من النّازيّة وفرض أنظمة وصفها ستالين بـ "الديمقراطيّة الشّعبيّة"، التي لم تكن تمتّ في الواقع للديمقراطيّة بصلة، وكانت مكروهة شعبيّاً بصورة واسعة. وباسم محاربة الفاشيّة والنّازيّة، أُقصي حزب اليمين والوسط والأحزاب الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة واحداً تلو الآخر، وذلك باتّباع تكتيك سالامي الّذي ابتكره الزعيم الهنغاري راكوشي: كان يُقتطع قطعةً بعد أخرى، حتى يُبتلع بسهولة أكثر.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أدركت أن الانعزاليّة لم تكن لتعزلها عن بقيّة العالم: فهي لم تمنع اليابان من مهاجمتها في بيرل هاربر. لم يكن يتعيّن من ثمّ تكرار أخطاء مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الأولى: الانسحاب من العالم للبقاء بمأمن عنه. وبات من الضّروري وضع حدّ للسياسة الّتي حدّدتها منذ البداية، وهي البقاء بعيداً عن النّزاعات الأوروبيّة ولا سيّما أن أمامه بلداً قد شكّل لنفسه منطقة دفاع أماميّة مهمّة في أوروبا، كان يحتل سابقاً مساحة واسعة في آسيا. فتحقيق تقدّمٍ إضافي كان من الممكن أن يمنح الاتحاد السّوفييتي سيطرة على القارّة الأوراسيّة. لقد كان يُجسّد ذلك تحدّيّاً جيوسياسيّاً خطيراً بالنّسبة للولايات المتحدة الأمريكية. واقع أن هذا البلد كان يحكمه نظامٌ معادٍ للنظام الأمريكي قد شكّل عاملاً مفاقماً لكنّه ليس المُسبّب الأساسي. لكن مهما كانت طبيعة النّظام في موسكو، لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية تحمّل فكرة أن يُسيطر بلدٌ على أوراسيا. لكنّ الطبيعة البغيضة بنظر الأمريكيين للنظام الشيوعي جعل تشكيل حلفٍ في زمن السّلم

أمراً أكثر سهولة. فترويج فكرة الدّفاع عن الحرّيّات عند الآراء العامّة أسهل من تلك الخاصّة بالمصالح الجيوسياسيّة المجرّدة التي تبدو معنويّاً بعيدة عن القيم السّامية.

في تلك الفترة لم يكن للأوروبيّين الغربيّين خيارات كثيرة: كان يتحتّم اختيار إمّا المظلّة الأمريكيّة أو القبضة السّوفييتيّة. كانت الولايات المتحدّة الأمريكية تمثّل مجتمعاً ديمقراطيّاً ومنفتحاً وحديثاً مثيراً للاهتمام. كان الأمريكيّون متقدّمين على الصّعيد الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي، وقبل ذلك كلّه على صعيد الثقافة الجماهيريّة (الموسيقا والسّينما). بالمقابل، كان الاتحاد السّوفييتي يقدّم نموذجاً قمعيّاً للغاية يغلب عليه الفاقة أكثر منه الوفرة تماشياً مع ما أعلنه النّظام الشّيوعي. فقد أُهينت سيادة البلدان الخاضعة لسيطرته، وكُمّت أفواه شعوبها. كانت الولايات المتحدة الأمريكية جذّابة بقدر ما كان الاتحاد السّوفييتي بغيضاً. لم تحمِ أمريكا الأمن الأوروبي كُرمى العيون الجميلة لأوروبا فقط، كما يظن البعض، ولا سيّما دونالد ترمب. فأمن أمريكا كان مصيره متعلّقاً بأمن أوروبا. فأوروبا استفادت من المساعدة الأمريكية لأنه يوجد رهانٌ في المنافسة مع موسكو. فلولا شهيّة الاتحاد السّوفييتي نحو أوروبا الغربيّة، لكان الأمريكيّون تركونا نلاقي مصيرنا البائس. كان ذلك إذن مراوغة ذكيّة. كان الأمريكيون يتصرّفون بما يحقّق مصلحتهم الإستراتيجيّة الخاصّة، بيد أن نتائج أفعالهم كانت إيجابيّة، ولْنَقلْها بكل وضوح، إنها كانت حيّويّة بالنّسبة للأوروبيّين. إن البُعد الأخلاقي الّذي كان الأمريكيّون يُحبّون إضفاءه على دبلوماسيّتهم يُجنّبهم الاضطلاع بمسؤوليّاتهم الأساسيّة - المصلحة الوطنيّة، التّطلّعات الجيوستراتيجيّة

- بغية التّأكيد على واجب حماية الأوروبيّين. لكن، ولِكسر الانعزاليّة نهائيّاً والتّغلّب على العوائق الفكريّة عند الرّأي الأمريكي وإغواء المزيد من العقول الأوروبيّة، انتصر المنطق الأخلاقي (الدّفاع عن الحرّيّات) على المنطق الإستراتيجي (عدم السّماح لأي بلد بالسيطرة على أوراسيا) فيما يخص الاتصالات. وبدءاً من تلك اللحظة، ثمّة دائماً أمريكيّون، دونالد ترمب خير مثال، يعتقدون أنهم كانوا يتصرّفون بكرم خالصٍ، وأنهم كانوا يتعاملون مع ناكري جميل.

إن التستّر بلبوس القيم الأخلاقيّة لتحقيق المصالح الإستراتيجيّة هو أيضاً جزءٌ من عُرف أمريكي طويل الزمن. وقد كان يتحدّث توماس جيفرسون سابقاً عن: "إمبراطوريّة الحرّيّة". وكان توماس بين يُصرّح عند الاستقلال: "وسعنا إعادة بناء العالم". وعقب ضمّ تكساس في عام ١٨٤٨، صاغ جون لي أوسو ليفان مفهوم "القدر المتجلّي": "سوف تتخلّى الولايات المتحدة الأمريكيّة عن كل من تسوّل له نفسه معارضة سياستها أو يقف عقبة بوجه قوّتها، ويحدّ من عظمتها، ويمنع تحقيق قدرها المتجلّي، وهو الانتشار في كلّ أنحاء القارّة لضمان حرّيّة ازدهار ملايين البشر". في ٢٨ آب ٢٠٠٠ كان جورج دبليو بوش يُصرّح:" لقد اختار الله أمّتنا، وحدّدها التّاريخ لتكون نموذجاً للعالم".

لم يُحرّرنا الأمريكيون من النّازيّة فحسب- وكانت القوّات الأمريكيّة قد استقبلت وسط فرحٍ عارمٍ- بل كانوا يحموننا من خطر الاتحاد السّوفييتي أيضاً. والأمم المسكينة المفجوعة بكونها شرق السّتار الحديدي لم تفعل شيئاً سوى تغيير الزّعيم، فما لبثت أن تحرّرت من هيتلر حتى سقطت تحت سطوة

ستالين. ما من إبادة عرقيّة أو جماعيّة، لكن كان ثمة تطهير سياسي وقمع ومعسكرات غولاغ[1]. ليس هذا فحسب، بل سمح الأمريكيون بإطلاق عجلة الاقتصادات الأوروبيّة. الفرق بين البلدان التي كانت توجد شرق السّتار الحديدي وتلك الواقعة غربه لم يكن يُقاس على مستوى الحرّيّة فحسب، بل الفرق كان واضحاً أيضاً على مستوى الاقتصاد خصوصاً. لقد دخلت شعوب أوروبا الغربيّة في عصر الاستهلاك الجماهيري في حين كانت الشّعوب الشّرقيّة تقف في طوابير أمام متاجر رفوف خالية تقريباً. كانت البروباغاندا السّوفييتيّة تطرح الحرّيّات الحقيقيّة التي تكفلها الشيوعيّة (المسكن، العمل، الغذاء، التّعليم، إلخ). مقابل الحرّيّات الشّكليّة (حرّيّة التّعبير، وحرّيّة التنقّل، إلخ.) التي كان يتباهى بها الغرب. لكن تبيّن أن الحرّيّات الحقيقيّة كانت تُطبّق في الغرب بشكل أفضل أيضاً ممّا هو عليه في الشّرق. وما يدلّل على ذلك هو سلوك الألمان قبل بناء جدار برلين. فلم يكن هناك أفواج من ألمانيا الغربيّة توّاقة لدخول الجنّة الاشتراكيّة. بالمقابل، كان مئات الآلاف من ألمانيا الشّرقيّة (بصورة عامة من حظي بتأهيل جيّد المستوى) على أحرّ من الجمر لدخول «جهنّم الرّأسماليّة».

كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تفرض زعامتها فرضاً، لكن ذلك كان أمراً طبيعيّاً. لقد كانت الأقوى والحامية، وكانت تدعم النّمو الاقتصادي ولم تكن متطلّبة كثيراً سياسيّاً. كانت حريصة إزاء ما لم يكن للشيوعيّين فيه تأثيرٌ كبيرٌ. لكن كانت تتّبع ذلك في سبيل تقديم الخدمة. كانت الضّمانة

---

(١) غولاغ: معسكر للأعمال الشّاقّة في الاتحاد السّوفييتي كان مخصّصاً للسجناء الساسيّين (المترجم).

الأمريكية تقدّم علاقة جودة/ سعر لا تُجارى قياساً بما كانت تؤمّنه من حماية غاية في الفعاليّة ودون تدخّل حقيقي في السياسات الخارجيّة.

لكن، وابتداءً من سنوات الخمسينيّات، بدأ الفرنسيّون يُدركون أن الأمريكيين لم يكونوا متضامنين بما فيه الكفاية مقارنة بما كان يبدو لهم تحدّياً مصيريّاً لأمنهم: الحفاظ على الإمبراطوريّة الاستعماريّة. في حقيقة الأمر، وقبل أن يُورّطوا أنفسهم هناك، لم يكن الأمريكيّون يريدون مساعدتهم في الحفاظ على الأندوشين[1]. حتى إن الفرنسيّين اقترحوا استخدام السّلاح النووي من أجل "قمع" الفيتناميّين. ولحسن حظّ العالم أجمع، رفضت واشنطن. كانت معركة فرنسا في ذاك الوقت قضيّة خاسرة. توجد حلقة تاريخيّة أخرى ضلّت بها فرنسا، لكن هذا الخطأ الإستراتيجي قد أحدث ردّ فعلٍ إيجابيّاً. في عام ١٩٥٦، شكّل العمل العسكري الكارثي في قناة السّويس نقطة تحوّل بالنّسبة لفرنسا. إذ قرّرت فرنسا وبريطانيا العظمى، وبدعمٍ من الكيان الصهيوني، التّدخّل عسكريّاً ردّاً على قيام جمال عبد النّاصر بتأميم قناة السّويس. كان هدف باريس وتل أبيب آنذاك هو تمزيق خاصرة القوميّة العربيّة، في الوقت الّذي كانت فيه حرب الجزائر، التي لم تكن قد وُصفت بذلك بعْد، قد بدأت بالتّمدّد. كان ناصر العدو المباشر للكيان الصّهيوني. وسريعاً تحقّق الانتصار العسكري، لكن بدأت معه المصاعب على الفور. إذ كان يُهدّد الاتحاد السّوفييتي، بعبارات ضمنيّة، بالرّد على فرنسا وبريطانيا العظمى باستخدام الأسلحة الذّرّيّة إن لم ينسحبا من

---

(١) الأندوشين: شبه جزيرة في القارة الآسيويّة تقع جنوب الصّين وشرق الهند، وتضم بيرمانيا وتايلندا ولاوس وفيتنام وكمبوديا وجزءاً من ماليزيا (المترجم).

مصر. كانت باريس ولندن تُمنّيان النّفس بالحصول على تأمين مضاد من حليفتهما أمريكا، لكن لم يتحقق شيء من هذا، لأن الأمريكيّين كانوا غاضبين لعدم إخبارهم مُسبقاً بالعمليّة العسكريّة. عندها حوّلت أمريكا أنظارها عن التّدخّل السّوفييتي في بودابست. لم تتحرّك واشنطن، فاضطرّت فرنسا وبريطانيا العظمى، على نحو مثير للشفقة، سحب قوّاتهما. استقت كل من باريس ولندن من هذه الحلقة عِبراً مختلفة كلّيّاً. إذ بدأ الفرنسيّون، في ظل دستور الجمهوريّة الرّابعة المؤيّد بقوّة للنّزعة الأطلسيّة، يُدركون أنهم لا يستطيعون الاعتماد على واشنطن عند الشّدائد، وأنّه حين يتعرّض أمنهم للخطر يجب الاعتماد على أنفسهم قبل أي شيء. أمّا المملكة المتّحدة، فقد ذهبت باتجاه آخر ورأت أنها لم تعد تمتلك الوسائل اللّازمة للمباشرة بعمليّة إستراتيجيّة كُبرى دون أخذ الضّوء الأخضر والدّعم من الولايات المتّحدة الأمريكية.

الفصل الثالث

تبعيّة مشكوكةٌ بأمرها

بقيت الجمهوريّة الفرنسيّة الرابعة عالقةً في الأذهان كنموذج لنظام كارثي، ولا سيّما بسبب عدم استقرارها الوزاري وإدارتها للحروب الاستعماريّة. وقد أُنشئت مؤسسات الجمهوريّة الخامسة وفق نموذج معاكس. لكن مع إعادة بناء الاقتصاد للبلد ووجود المجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة فقد أتاحت تحسّنات كبيرة لمستقبل فرنسا. ومع أن أول تفجير نووي لم يحدث إلّا في عام ١٩٦٠، بعد وصول الجنرال ديغول إلى السلطة، بدأ تطوير التّرسانة النوويّة في ظل الجمهوريّة الرّابعة. في كل مرّة يتطلّب فيها الأمر أخذ قرار، يختار زعماء الجمهوريّة الرّابعة عدم إغلاق باب الطّريق الّذي كان يقود نحو السّلاح النّووي. وقد أدرك الزّعماء الفرنسيّون، مُستقين الدّروس من حادثة السّويس، أن السّلاح النّووي كان يوفّر الاستقلاليّة وعدم الاعتماد مطلقاً على شريك مُفترض يتخلّى عنّا.

لماذا كانت فرنسا، بدءاً من سنوات السّتّينيّات، تدعو إلى مزيد من الاستقلال الأوربي؟ لأنه بامتلاكها قوّة الرّدع النّووي لم تعد تخشى الاتحاد السّوفييتي، ومن ثمّ لم تعد بحاجة ماسّة للحماية الأمريكيّة. لا شكّ أن البريطانيّين هم أيضاً من أصحاب السّلاح الأعظم لكنّهم لديهم مصلحة في اتّباع المواقف الأمريكيّة. في حقيقة الأمر، يعدّ البريطانيّون أن لديهم سلطة نفوذ على أمريكا ويسترجعون كذلك جزءاً من عظمة ماضيهم. ولكن ماذا

بشأن الآخرين؟ صحيحٌ أن ألمانيا تحقّق شيئاً فشيئاً مستوىً قياسيّاً على الصّعيد الاقتصادي، لكن من غير واشنطن - ولا سيّما بعد بناء جدار برلين عام ١٩٦١ - يمكنه ضمان حرّية الجيْب البرليني في ألمانيا الغربيّة وردع الاتحاد السّوفييتي من تجاوز السّتار الحديدي؟

لقد كان حساب ديغول بسيطاً. لم تعد أوروبا أرض الخراب كما كانت عليه في عام ١٩٤٥. فقد أعيد بناؤها. حتى إن شركاتها بدأت تنافس الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيّات. فالحاجز الذي بنته الولايات المتّحدة الأمريكية قد آتى أَكَلَهُ، ولم يعد الاتحاد السّوفييتي أيضاً مصدر تهديد كما كان من قبل، وكان ينخرط في طريق التّعايش السّلمي.

لكن الولايات المتّحدة الأمريكيّة كانت تتصرّف بطريقة تدخّليّة أكثر فأكثر في الحياة السّياسيّة للبلدان الأوروبيّة، وكانت تتمرّد حين تبدأ هذه البلدان، بعد استيقاظها من السّبات الاقتصادي، بالمطالبة باستقلالها السّياسي. إذْ كانت مصالحهما تتضارب حول كثير من الملفّات. كان لزاماً على أوروبا إذنْ أن تعبّر عن نفسها بطريقة مستقلّة. كان كونراد أديناور، المستشار الألماني، يشاطر طموحات ديغول جزئيّاً، إلّا أن ذلك لم يكن حال أغلبيّته السياسيّة أو حتى غالبيّة الألمان. فذكريات الإمبراطوريّة النّابليونيّة وتمجيد ديغول لعظمة فرنسا، جعلهم يخشون أن تعقب الهيمنة الأمريكية هيمنة فرنسيّة، وليس تعاوناً بين البلدان الأوروبيّة المتكافئة. مشكلة أخرى: ففرنسا لم تكن تتمتّع مطلقاً بنفس قدرات الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وكما صرّح المستشار لودفيغ إيرهارد[1] الّذي خلف كونراد أديناور: "أفضّل الازدهار

---

(١) حين كان يُقارن القدرات الرّدعيّة لباريس وواشنطن.

الأمريكي الكبير على الازدهار الفرنسي المتواضع". ومن ثم إنّ هذه التّبعيّة إزاء واشنطن في نهاية الأمر كانت تسير في صالح البريطانيّين بالمقام الأول.

إن بريطانيا، وبعد عدوان السّويس، اتّبعت نهجاً يتّسم بشيءٍ من الاستقلاليّة على الصّعيد الإستراتيجي دون الأمريكيّين. بيد أن البريطانيّين كانوا يُعزّون أنفسهم برؤيتهم انتقال شعلة زعامة العالم من أياديهم إلى أيادي سكّان مستعمراتهم القديمة ما وراء الأطلسي. فالتّاريخ، حاله حال اللّغة المشتركة في زمنٍ لم تكن قد انتشرت عالميّاً بعْد، قد صنع علاقات خاصّة بين البلدين. وكان ونستون تشرتشل يستفيد من اهتمام فرانكلين دي روزفلت (ثم دوايت إيزنهاور)، واستمرّ الحال مع كليمنت أتلي الّذي كان يتلقّى رعاية من هاري ترومان، بعد ذلك مارست مارغريت تاتشر نفوذاً عميقاً على رونالد ريغان.

بالنّسبة لألمانيا، فإن دمج جيشها ضمن حلف شمال الأطلسي وتحكّم الولايات المتحدة الأمريكية بجهازها الأمني كانا يُشكّلان "ضمانة" ضد العودة إلى سياسة القوّة التي كلّفتها ثمناً غالياً في النّصف الأول من القرن العشرين. وفيما يخص إيطاليا فقد كانت تعدّ فرنسا بلداً مُستعلياً عليها. كان الأمريكيّون باستطاعتهم تفسير الاختلاف الحقيقي في المكانة بينهم وبين حلفائهم. بالنسبة لبلجيكا وهولندا والدنمارك، كانت الحماية الأمريكية تُتيح منع عودة الأطماع الإمبرياليّة للألمان والفرنسيّين. ومن ثمّ فإن الحامي البعيد يظهر دائماً أقلّ إزعاجاً من الحامي القريب.

لقد اُتّخذ إذنْ قرار عدم تغيير شيء. منْ ثمّ اعتاد الأوربيّون هذه التّبعيّة اللّطيفة للولايات المتّحدة الأمريكية. وإذا ما وضعنا الأضرار والمزايا في

كفّي ميزان فسوف نجد أن الأخيرة كانت هي الرّابحة باستمرار. وبعد ذلك وفيما يخصّ الأمن فقد كان الشّك والرّيبة يُخيّمان. لماذا نغيّر صيغة تعمل بنجاح؟ ألم يكن هناك خطرٌ، ماليٌّ على وجه الخصوص، مع نيّة بناء نظامٍ مستقلّ؟ هل كان الأوروبيّون مستعدّين للإنفاق أكثر بغية ضمان أمنهم؟ كيف نبرّر زيادة الإنفاق في مجال الدّفاع في الوقت الذي كان فيه التّعايش السّلمي والتّفاهم هي الشّعارات الصّادحة للأجندة الدوليّة. والغريب أن رجلاً سياسيّاً أمريكيّاً كان سيسلك نفس منطق ديغول تقريباً. فقد طرح مايك مانسفيلد، السّيناتور عن مونتانا، مشروع قرار يهدف إلى تخفيض ملحوظ للقوّات الأمريكيّة الُمتمركزة في أوروبا بشكل دائم. وفي عرض الأسباب، كان أشار إلى أنه إذا بقي أمن الولايات المتحدة الأمريكيّة مرتبطاً بأمن الدّول الأخرى الُموقّعة على ميثاق الأطلسي، فإنّ الوضع في سنوات السّتّينيّات لم يعد له صلة مع الوضع الّذي كان مُهيمناً إبّان إنشاء حلف شمال الأطلسي. كانت البلدان الأوروبيّة قد استعادت عافيتها الاقتصادية والعسكريّة مُتيحةً لها مقاومة اعتداء سوفييتي نسبة وقوعه ضئيلة نظراً لتطوّر العلاقات الاقتصاديّة بين الشرق والغرب. كان مانسفيلد يلتحق بمنطق ديغول عبر طريق آخر. فقد كان السّيناتور ينتقد الأوروبيّين على عدم الوفاء بالتزاماتهم في مجال الدفاع العسكري في الوقت الّذي كان وجود الجنود الأمريكيّين، حسب قوله، يُسهم في العجز الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية. باختصار، كان موضوع تقاسم العبء الجائر والُمجحف بحق الولايات المتحدة الأمريكيّة يتبلور. كان السّيناتور مانسفيلد يطرح كل سنة هذا التّعديل الّذي يُلاقي الرّفض بصورة متكرّرة. في عام ١٩٧١، كان

السّيناتور يقدّر العجز التجاري النّاتج عن وجود القوات الأمريكية في أوروبا بـ ١٠ مليار دولار. لكن، إذا كانت أمريكا تقترح تقاسم العبء، إلّا أن تقاسم القوّة لم يكن يُدرس قطُّ. لقد كان واضحاً أن الأخيرة ترغب بقيادة المعسكر الغربي وحدها. لقد رُدّت هيبة الجنرال ديغول، الّذي كان قد تقدّم بفكرة تقاسم المسؤوليّات ضمن حلف شمال الأطلسي مطلع سنة ١٩٥٩، إلى مكانتها المُستحقّة بكل جدارة.

لقد اُضطّرّ ديغول إلى إحداث انقلاب على كثير من العادات والحقائق في فرنسا حتى يتمكّن من بناء سياسة مستقلّة[1]. كانت الولايات المتحدة الأمريكيّة تمتلك روافع مهمّة في المجتمع الفرنسي لإظهار خطورة مثل هذه السّياسة وتنافيها مع التضامن الغربي، وبأنها مشوبة بنكران العرفان اتّجاه من كان قد حرّر البلد من النّازيّة. ولأسباب إستراتيجيّة، كان يُقلّل دائماً من شأن مساهمة الاتّحاد السوفييتي في تحقيق الانتصار على النّازيّة، في حين أن مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية كانت، على العكس، يُشادُ بها. لا شك أن الاتحاد السّوفييتي لم يُحرّر الأراضي الفرنسيّة جسديّاً. لهذا السّبب كان الأمريكيون أكثر ظهوراً. بجميع الأحوال، كان يوجد تردّد كبير في الاعتراف بجدارة الجيش الأحمر. ومع هذا كلّه، كانت خسارة الأمريكيين من الجنود تقدّر بـ ٣٠٠ ألف شخص، في حين بلغ عدد ضحايا الاتحاد السّوفييتي ٢٥ مليون. وفي استطلاع جرى في عام ١٩٤٥ حول الأمّة الأكثر مساهمة في هزيمة ألمانيا، يُشير ريجي ديبريه إلى أن إجابة الفرنسيّن حينئذٍ قد أعطت ٥٥% للاتحاد السّوفييتي و١٥% للولايات المتحدة الأمريكية. وفي

(١) انظر الكتاب الرّائع لـِ إريك برانكا، الصّديق الأمريكي، باريس، بيرا، ٢٠١٧.

عام ٢٠٠٤، جرى استطلاع مشابه وأعطى نتيجة معاكسة تماماً: " إنها نعمة الجندي رايان الفعّالة: استبدال الحقيقة بشبه الحقيقة[1]".

في عام ١٩٦٦، حقّق ميشيل ساردو نجاحاً باهراً بفضل أغنيته لي ريكا. كان فحواها تذكير الشعب الفرنسي بأن الأمريكيين كانوا قد أتوا لتحريرنا، وأنه كان ينبغي إظهار العرفان بالجميل. كانت هذه الأغنية قد فُهمت، بِحقّ، على أنها انتقاد لسياسة الجنرال ديغول الخارجيّة، التي اعتبرت معادية للأمريكيين. لكن المُغنّي كان يتوجّه أيضاً إلى الفرنسيين الكُثر الّذين كانوا يتظاهرون ضد حرب فيتنام، وينتقدون القصف الأمريكي، على الرغم من أن الرابط بين الاعتراف بالمساهمة الأمريكية في هزيمة النازيّة وتقبّل قصف الشعوب المدنيّة بالقنابل الحارقة لم يكن واضحاً تماماً. إذا كان لا ينبغي انتقاد بلدٍ وسياسته لأنه ساهم في هزيمة هتلر، فقد كان يجب إسكات كل انتقاد بحق الاتحاد السوفييتي... لا شك بذلك، صحيحٌ أن الاتحاد السوفييتي كان اتّفق في البداية مع الديكتاتور الألماني (اتفاق مولوتوف-ريبونتروف)، لكن الأمريكيين انتظروا حتى هاجمهم اليابانيّون للدخول في الحرب العالميّة الثانية. بكل الأحوال، هذه الأغنية ليست إلّا مجرّد فكاهة بسيطة. فهي تبرهن على قدرة دبلوماسيّة النفوذ والقوّة الناعمة لأمريكا. لو قِيل عندها لِـميشيل ساردو أنه كان يمارس الجيوبوليتيك، لكان انصعق! فهو لم يكن يرسل إلّا تحسّراً صادقاً لما كان يعتبره نكران جميل الأوروبيين. كان يعتقد دون شك أنه يعيد الأشياء إلى سياقها الصحيح، بيد

---

(١) ريجي ديبراي، حضارة، باريس، غاليمار، ٢٠١٧، صفحة ١٢١.

أنه في الواقع كان يزيد في انحرافها. إنّه أحد المغنّين الأكثر شعبيّة، الّذي أثّر في الجمهور العام وفي الشبيبة، والّذي كان ينتقد تلميحاً وتصريحاً الخيارات الإستراتيجيّة للجنرال ديغول. في واقع الأمر، لقد كان منحازاً للولايات المتحدة الأمريكية وضد خيار الرئيس الفرنسي. كان جميع الناس يعتقدون بنيّة حسنة أن هذه الأغنية هي مجرّد استحضار لوقائع منسيّة. كان ديغول يريد إعادة النظر في التبعيّة الفرنسيّة للولايات المتحدة الأمريكية، وكان يخلق "بشكل طبيعي" هذا النوع من ردود الفعل المعادية.

حين كان فرنسوا ميتيران في المعارضة، كان ينتقد بشدّة السياسة الخارجيّة للجنرال ديغول المتمثّلة في الانسحاب من حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٦٦ أو بتشكيل قوّة نوويّة. غيّر رأيه في سنوات السبعينيّات. وتحت تأثير منه، انضمّ الحزب الاشتراكي للرّدع في عام ١٩٧٨. وبوصوله للسلطة، استأنف سياسة استقلاليّة، وأعاد تجسيدها وطوّرها دون الرجوع إلى القول المأثور "حليف، إنّما غير منحاز"، لنذكّر بمقولة أوبيرت فيدرين[1]. دعم فرنسوا ميتيران الولايات المتحدة الأمريكية بشراسة مسألة الصواريخ الأوروبية مُشيراً إلى أن الاتحاد السوفييتي كان يحاول بطريقة غير مقبولة تعديل موازين القوى الأوروبيّة ("الصواريخ في الشرق، وأنصار السّلم في الغرب")، لكنه عارض كلّيّاً رونالد ريغان بشأن حرب النجوم والعلاقات بين الشّمال والجنوب والمحاولات الرّامية لتحويل مجموعة السبع إلى مجلس

(١) https:// soundcloud. Com / user - 471443200/comprendre - le - monde - 6 -invite-hubert-vedrine-partie-1-lemonde-selon-vedrin

إدارة عالمي. كان يحاول إحياء الاتحاد الأوروبي الغربي (المؤسسة الأوروبيّة الاختصاصيّة الصّرفة والوحيدة في مسائل الدفاع)، وطوّر مفهوم أوروبا العظمى آملاً أن يلتحق زملاؤه بركبها، لكنه لم ينجح أكثر من ديغول. كان الأوروبيّون يواصلون اختيار الضامن الأمريكي، الّذي كان يستحق شهرته، وكان ذائع الصيت بلا شك، بدلاً من الاندفاع في طريق الاستقلال المجيد المشكوك فيه. هذه التّبعيّة كان لها ثمنٌ. وبالرغم من ذلك، كان طعم هذا الثّمن سائغاً...

الفصل الرابع

تبعيّة عقيمة، تبعيّة مُحصّنة

يرى كثيرون في سقوط جدار برلين، بين ليل التاسع من تشرين الثاني وفجر العاشر منه عام ١٩٨٩، إشارة إلى نهاية الحرب الباردة. كان ذلك سراباً. نخلط بين الصورة التي تشير إلى حدث اليوم والعمليّة البنيويّة التي تستلزم وقتاً طويلاً. إن كان قد سقط الجدار تلك الليلة حقّاً، فذلك لأن العالم ثنائي القطبيّة كان قد انهار كُلّيّاً. وإلّا، فجنود ألمانيا الشرقيّة كان بإمكانهم إطلاق النار ولم يكن ليتجرّأ أحدٌ على الاقتراب منهم. لم يكن الجدار ليسقط إلّا لأن *ميخائيل غورباتشوف* رفض أن يقوم *إريش هونيكر* بإسكات احتجاجات شعبه في برلين باستخدام القوّة، الأمر الّذي كان الصينيّون قد فعلوه في ساحة *تيان أنيم* أيار ١٩٨٩. ماتت الحرب الباردة كما وُلدت: على عدّة مراحل وليس في ليلة واحدة. انسحاب القوات السوفييتيّة من أفغانستان، الاتفاق حول القوى النوويّة المتوسّطة في كانون الأول ١٩٨٧، التخلّي عن عقيدة *بريجنيف* "للسيادة المحدودة" لبلدان الشرق اتجاه موسكو، معاهدة نزع الأسلحة التقليدية، خطاب *غورباتشوف* حول "البيت المشترك"، إلخ. المراحل المهمّة لا بدّ منها. لكن ربّما توجد مرحلة منها تتميّز بأهميّتها، وقلّما تُذكر لأنها غير مرتبطة بالقارّة الأوروبيّة.

في ٢ آب ١٩٩٠، كان العراق يجتاح الكويت. في ذاك الوقت، لم يُدرك *صدام* حسين على ما يبدو أن *البيريسترويكا* قد غيّرت العالم جذريّاً. في حقيقة

الأمر، لقد انتهى الزمن الّذي كان فيه الاتحاد السوفييتي يحمي حلفاءه بشكل حازم. كان *ميخائيل غورباتشوف* يريد الانتقال من حالة الانفراج إلى حالة التفاهم وبناء نظام عالمي جديد يحكمه القانون. ومنذئذٍ، لم يكن يقبل ضمّ بلدٍ من قبل آخر كان حليفه. وعلى الفور شجب الاتحاد السوفييتي في بيان له العراق، وصوّت في تشرين الثاني ١٩٩٠ في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لصالح القرار ٦٧٨ الّذي كان ينص على استخدام القوّة ضد العراق في حال لم ينسحب الأخير من الكويت في مدّة أقصاها ١٥كانون الثاني ١٩٩١. للمرّة الأولى كان يُطبّق مجلس الأمن في الأمم المتحدة ما نصّ عليه ميثاق محرّريه: معاً، لضمان الأمن الجماعي. هذا التصويت كان حاسماً: فحق الفيتو، المستخدم حتى الآن بشكل منهجي لمنع معاقبة حليف قوّة عظمى، لم يكن قد رُفع. فقد حال دون أن تكون حرب الخليج عام ١٩٩٠ حرباً غربيّة ضد بلدٍ عربي، بل أن تفرض المجموعة الدوليّة عقوبات بحق بلدٍ قد خرق القانون خرقاً فاضحاً. كان *ميخائيل غورباتشوف* يرى في ذلك بشائر عالم يحكمه القانون الدولي، من الممكن أن تلعب فيه المؤسسات الجماعيّة دوراً بارزاً، وتُستثمر الأمم المتحدة أخيراً للأمن الدولي فعلاً، ولا يخضع فيه الأخير لِلُعبة التحالفات.

وُئدت الحرب الباردة في أوروبا، وتنافس الشرق والغرب، الّذي كان قد زلزل العالم، حطّ رحاه. وأُعيدت القلاقل المحتملة إلى جادّة الصّواب بفضل استخدام القوة في خدمة القانون. كان يمكننا إذنْ في نهاية الأمر تأمّل نظام عالمي جديد فعلاً. كان *ميخائيل غورباتشوف* يتمنّى إقامته وجورج *بوش* كان يُثني عليه. لكن حين توجّه *ميخائيل غورباتشوف*، السّاعي

على الدوام إلى مساعدة اقتصاديّة لإطلاق عجلة الإصلاحات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، لطلب ذلك من بلدان مجموعة السبع في تموز عام ١٩٩١، اصطدم بجدار أكثر صلابة من جدار برلين. كان *هلمت كول* و*فرنسوا ميتيران*، اللذان كانا يُحبّذانه كشريك، يُبديان تأييداً لفكرة تزويده بالمساعدة المطلوبة. وينسحب الأمر كذلك على *مارغريت تيتشر* التي كان تعاطفها اتجاه الشيوعيّة مشبوهاً فيه نوعاً ما. لكن لم تعد موجودة في السلطة، لحلول *جون ماجور* محلّها. هذا الأخير انضمّ *لجورج بوش الأب* ورئيس الوزراء الياباني، *توشيكي كيفو*، الّذي كان يرفض مساعدة *ميخائيل غورباتشوف*. وكانوا حصلوا من زعيم الاتحاد السوفييتي على كل ما كانوا يحلمون به. ماذا كان بإمكانه أن يقدّم أكثر؟ لماذا الإبقاء على النظام الشيوعي أو إحياؤه من جديد في وقت كان فيه بوريس *يلتسن* يهرول لإنهائه وتفكيك الاتحاد السوفييتي، مُخلّصاً واشنطن من غريم إستراتيجي ومنافس سياسي على حد سواء؟

واجه *ميخائيل غورباتشوف* إذنْ مصير عدم تلقي المساعدة. هل كان باستطاعة المساعدة إنقاذ خطة الإصلاح الاقتصادي؟ ما كنّا لنعرف ذلك أبداً. هل كان *ميخائيل غورباتشوف*، بخروجه من مجموعة السبع، يقول لزعماء الدول والحكومات إنها كانت المرّة الأخيرة بلا شك التي سيرونه فيها رئيساً للاتحاد السوفييتي. في حقيقة الأمر، وبعد فترة وجيزة، إحباط انقلاب دولة بفضل قوات الأمن السوفييتي شكّل فرصة *لبوريس يلتسن* أن يُظهر نفسه كجدار ضد العودة إلى الوراء. بعد ستة أشهر، أُصدر مرسوم ينص على إنهاء الاتحاد السوفييتي، الأمر الّذي سمح له بأن يُصبح رئيساً لجمهورية روسيا الفيدراليّة، رئيساً لبلد مستقل، لا لجمهوريّة فيدراليّة تابعة للاتحاد السوفييتي.

كان جورج *بوش الأب* يحتفل بولادة نظام عالمي جديد، لكنه كان يفكّر بالتفوّق الأمريكي قبل كل شيء. لقد كان فَطِناً جدّاً اتجاه الاستفادة من ضعف الاتحاد السوفييتي لتسريع انهياره وتحويل العالم ثنائي القطبية إلى عالم أحادي القطبية بشكل أوتوماتيكي. في ٦ آذار عام ١٩٩١، صرّح بمناسبة الاحتفال بالانتصار الأمريكي في حرب الخليج: "في مرّتين سابقتين خلال هذا القرن، تأذّى العالم بأسره جرّاء الحرب. مرّتين خلال هذا القرن، يسطع من ويلات الحرب أملُ سلامٍ دائم. وفي مرّتين سابقتين، يبدو أن هذه الآمال كانت مجرّد حلم بعيد المنال، خارج قدرة الإنسان. نحن اليوم شهود حدث ولادة عالم جديد". لكن في خطابه حول حالة الاتحاد في كانون الثاني ١٩٩٢، عبّر بلغة مغايرة تماماً: "بفضل الله، كسبت أمريكا الحرب الباردة، فالعالم المنقسم سابقاً إلى معسكرين مسلّحين يعترف اليوم بتفوّق قوّة واحدة: هي الولايات المتحدة الأمريكية. هذا التفوّق لم يعد يوحي بأي خوف، لأن العالم يثق بأمتنا وهو على صواب بذلك".

ديك تشيني، وزير الدفاع الأمريكي بداية سنوات التسعينيّات، كان يُشجّع علانيّة على تفكيك الاتحاد السوفييتي عبر حجّة قويّة: "إذا أخفقت الديمقراطية، فسوف نكون بأفضل موقع إذا كانوا أكثر ضعفاً".

بحسب *زبيغنيو برزنزسكي*، المستشار السابق للأمن القومي في ظل رئاسة جيمي *كارتر*، دون أوكرانيا، لن تكون روسيا إمبراطوريّة أبداً. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ستظهر روسيا ضعيفة ومترنّحة مثل رئيسها. فضلاً عن أنه بداية ضعف الدولة التي كانت مصدر رعب. بكل الأحوال، لم يكن ثمّة وجود لتهديدٍ عسكريّ سوفييتي ولا تهديدٍ عسكريٍّ روسيّ. والانتصار السريع، وعمليّاً دون أي خسارة من طرف الائتلاف، خلال حرب الخليج

قد أظهر أن النظريات المشهورة عن "تهديد من الجنوب" التي كان ممكن استبدالها بـ"تهديد من الشرق" كانت تستند إلى آراء صبيان اللّهو أكثر من التحليل الإستراتيجي الحقيقي. فضلاً عن ذلك، هل كان الجنوب يشكّل جبهة حقّاً؟

للمرّة الأولى منذ قرون، كان يمكننا تنفّس الصعداء. لم يكن لِيُصادف الأوروبيّون أي تهديد عسكري على أراضيهم. هل كان لزاماً منذ ذاك الحين الحفاظ على حلف عسكري دفاعي؟ عند نهاية الحرب الباردة، كان حال حلف شمال الأطلسي في وضع رجل صناعة لم يعد إنتاجه يتوافق مع حاجات السوق. لم يكن الدفاع عن أراضي البلدان الغربيّة يأخذ نفس المعنى بمجرّد غياب التهديد السوفييتي. أمام تحدٍّ كهذا (كيف يمكن لمدير شركة تجنّب الانهيار عندما يتوقّف الطلب على سلعته؟)، صناعة تجد نفسها أمام ثلاثة خيارات:

- **إغلاق متجر:**

لم يكن الأمر يتعلّق بذلك، لأن أحداً لم يكن يتمناه حقّاً، وبالتأكيد حلف شمال الأطلسي نفسه. لا توجد هيئة أو منظمة، حتى العقيمة منها، لديها استعداد للانتحار، ولاسيّما أولئك الّذين يعيشون في حضنها. كان من الممكن أن تخسر الولايات المتحدة الأمريكية رسالتها الأوروبيّة ونفوذها على الدول الأوروبية. حقيقة أنهم أرادوا الإبقاء على الحلف بعد انهيار الاتحاد السوفييتي يُظهر جيّداً أنه لم يكن يُشكّل عبئاً بل على العكس إنه رافعة لا غنى عنها. وكان الأوروبيون مُنسجمين. وأمام المجهول، كان الحلف قيمة موثوقاً بها. فإنهاؤه كان من الممكن أن يكون سريعاً؛ وإعادة إحيائه في حال وجود تهديد أو بروزه مجدّداً- وهي فكرة كانت رائجة في تلك الفترة- كان من الممكن أن تأخذ وقتاً طويلاً، لا بل كانت مستحيلة.

مِنْ ثمّ، إذا لم نفكك المصنع، يتوفر خياران (متلائمان):

- **تنويع سلّة المنتجات:**

كنّا على درب الانتقال من المهمة الوحيدة في الدفاع عن أراضي البلدان الأعضاء إلى إقامة علاقات مع الأعداء القدامى، ومن ثم مع بلدان أخرى ومنظمات أخرى. عندها ستصبح القضايا الإستراتيجية عالمية وتتضمّن مهمات خارجية كما هو الحال في أفغانستان.

- **التخلص من المنافسة**

محاولة انتزاع احتكار السوق أو العمل على خسارة المنافسين لحصصهم.

الخياران- تنويع المنتجات، والتخلّص من المنافسة - كان يُنفّذهما حلف شمال الأطلسي بشكل منهجي. والأخير لم يكن يريد الغياب باعتباره هيئة، وكان لزاماً عليه إذنْ المحافظة على نوع ما من مستوى الاستنفار والنشاط. وكان *كارل ماركس* قد كتب أن: "الناس يصنعون التاريخ، لكنهم لا يعرفون التاريخ الّذي يصنعونه".

وقد طبّق مسؤولو حلف شمال الأطلسي هذه المقولة. لم يكن ثمة مشروعٌ مخطّطٌ له، بل تَيْه وظيفيّ. وإذا كانت جميع الساعات تشير إلى التوقيت نفسه، فهي لم تكن تخطط لشيء، لكن الأمر هو أنها مضبوطة بنفس الطريقة... ومسؤولو حلف شمال الأطلسي مضبوطون كالساعات. فعلى الرغم من أن ذلك خُطّط له، إلّا أن رغبتهم في الحفاظ على الهيئة ليست من أجل الدفاع عن مصالحهم المادية الخاصة فحسب. بل الصحيح أن الرواتب الباهظة المعفاة من الضريبة كانت تمنع من إحراق المقر العام (الحلف). وبفضل أنهم موحدون،

ويُعدون خططاً متنوعة، ويتخيّلون سيناريوهات تهديد، ويُبررون فائدته على مرأى العالم، فقد كان مسؤولوه مقتنعين بذلك تلقائيّاً. كان أغلبهم مخلصين دون أدنى شك، لكن هذا الإخلاص كان ثمرة حَجْرٍ فكري.

في التاريخ الإستراتيجي، قلّما تبقى التحالفات أمام التهديد الّذي كان وراء إحداثها. باستثناء حلف شمال الأطلسي. لم يصمد بعد أفول تهديد الاتحاد السوفييتي فحسب، بل توسّع وازداد قوّة أيضاً. فالبلدان المُعادية فيما مضى لميثاق *وارسو* انضمت إليه بأعداد كبيرة، ومن بينها ثلاث دول من البلطيق، التي كانت تشكل سابقاً جزءاً من الاتحاد السوفييتي. فرنسا، حاملة لواء مثير المتاعب، دخلت في الصف لتصبح تلميذاً نموذجيّاً، وانضمّت من جديد، في عام ٢٠٠٩، إلى الهيئات العسكرية، التي كان *ديغول* قد انسحب منها في عام١٩٦٦.

في عام ٢٠٠٧، وخلال حملته الانتخابية، انتقد *نيكولا ساركوزي* السياسة الخارجية *لجاك شيراك*انتقاداً شديداً، لقناعة إيديولوجيّة وضرورة فك الارتباط مع الأخير[١]. الانضمام من جديد إلى حلف شمال الأطلسي لم يكن يشكل انفصالاً في حدّ ذاته. فلم تكن فرنسا غائبة إلّا عن القيادة العسكرية المشتركة[٢]. إذْ إن واقع الانتماء إليه لم يمنع ألمانيا وتركيا من معارضة الحرب على العراق بشدّة.

---

(١) باسكال بونيفاس، أحبك جدّاً، تعلم ذلك: العالم وفرنسا، هل تلاشى الحب ؟، باريس، ماكس ميلو، ٢٠١٧.

(٢) "بالنسبة لديغول، وضع القوات الفرنسيّة زمن السّلم تحت أمرة قيادة أجنبية، يُقال عنها مشتركة، كان جرحاً طال كرامتنا. بالنسبة للسّيّدين ساركوزي وأولاند، كان مبعث فخرٍ"، ريجي ديبري، المرجع السابق، صفحة ٢٠٢

كان من حُسن حظّ نيكولا *ساركوزي* أن يشهد إنجاز إعادة الانضمام في نيسان ٢٠٠٩، في ظل الحكم الأوبامي- حيث كان *باراك أوباما* يمارس السلطة منذ ثلاثة أشهر- بمناسبة الذكرى الستين لمعاهدة حلف شمال الأطلسي. فقد أعلن أن إقامة دعامة أوروبية للدفاع كان شرطاً مسبقاً لإعادة اندماج فرنسا في حلف شمال الأطلسي؛ ومن ثم، على العكس، يمكن أن تكون دعامة الدفاع الأوروبي هذه نتيجة للاندماج. الحقيقة أن إعادة الاندماج لم يكن له صلة بتاتاً بما أعلنه *ساركوزي*. فقد انتقد *فرنسوا أولاند* هذا الانضمام بشدّة، رغم أنه لم يُعد النظر فيه بعد انتخابه. صحيح أن الانضمام بهذا المعنى لم يمنع معارضة قرار خطير اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية، كالحرب على العراق. المشكلة في مكان آخر. الأمر يتعلق بالاعتياد، التكيّف الإيديولوجي والإستراتيجي. كذلك في أيلول ٢٠١٨، خلال جامعات الصيف للدفاع، كان يصرّح ضابط (غير رسمي) *لناتالي غيبيرت*، صحفيّة في صحيفة *لوموند*: "من المفترض الحرص على عدم إزعاج الأمريكيين كثيراً، فمن دونهم لن نستطيع فعل شيء". مثال جميل عن التبعية الفكريّة والنفسيّة التي تؤدي إلى الانقياد الأعمى. يجب على جيشنا الدفاع عن سيادتنا. بكل تأكيد، من حقّه المطالبة بوسائل، لكن من غير المجدي تبرير ازدياد التبعيّة، الخطيرة أيضاً، في وقت يُفترض منّا الحفاظ على استقلالنا. لحلف شمال الأطلسي نفوذ على فرنسا أكثر من العكس. فنحو ٨٠٠ ضابط عسكري مُجنّدين لصالح الحلف. ينفّذون قوانينه ويخضعون لنفوذه مُرغمين. وبسرعة البرق تظهر الحجج من نوع: "علينا ألّا نختلف مع الأمريكيين لأننا بحاجة إليهم من أجل قدراتنا العمليّاتيّة."نحن لا نرمي

أنفسنا إلى التهلكة، لكنّنا مُحتَمون في عشٍّ مُريح. لقد وُثّقت متلازمة إستوكهولم على نطاق واسع؛ ربما حان الوقت لإعطاء الأولويّة لمتلازمة مون[1].

هل يجب علينا من جديد الانسحاب من الهيئات العسكريّة المشتركة؟ عندما كان عضواً في المعارضة، انتقد *فرنسوا أولاند* قرار *نيكولا ساركوزي* بانضمام فرنسا من جديد إليها، لكن حين أصبح رئيساً للجمهوريّة، لم يُكلّف نفسه حتّى أن يُعيد النظر في هذا القرار. وبمهارته التي يُضرب بها المثل، كان طلب من *أوبيرت فيدرين*، بُعيد انتخابه بقليل، الّذي يُعدّ الرّمز الوصي على الموروث *الديغولي الميتيراني*[2]، بإعداد تقرير حول المسألة. لم يدعم الأخير فكرة خروج جديد كان من شأنه إعطاء صورة مهزوزة عن السياسة الفرنسيّة[3] أراح هذا الرّأي حينئذٍ الرئيس، لكن لم يكن ثمّة مانعٌ من الاعتقاد أنه ربما كان استعلم عن النتيجة النهائية قبل أن يفوّض *أوبيرت فيدرين* بالملف... لقد تجاهل باقي التوصيات: البقاء في حلف شمال الأطلسي، لكن ممارسة دورٍ فعّالٍ فيه، من خلال الاستفادة أقصى ما يمكن من مزايا الانضمام إليه وجعله رافعة بدلاً من اعتبار فرنسا حلقة وصل فيه. كان يوصي أيضاً بإبداء مزيدٍ من الجدّيّة اتجاه نظام الدفاع المضاد للصواريخ وممارسة نفوذٍ أكثر في العمليات العسكرية

---

(١) مقر هيئة أركان حلف شمال الأطلسي في بلجيكا.

(٢) كان لدى شارل ديغول وفرنسوا ميتيران رؤية واسعة وعالميّة عن دور فرنسا في العالم. لم يكونا يُريدان نكران انتماء فرنسا للعالم الغربي، لكن لا يتلخّص دورها عند هذا الحدّ الذي قد يبتر فعاليّتها على الصعيد الاستراتيجي. وكانا في مواجهة زعماء أمريكيين من طينة أخرى.

(٣) أوبير فيدرين، تقرير لرئيس الجمهوريّة حول تبعات عودة فرنسا إلى القيادة المشتركة لحلف شمال الأطلسي، وحول مستقبل العلاقات العابرة للأطلنطي وتصورات أوروبا للدفاع، تشرين الثاني ٢٠١٢.

التي نشارك بها[1]. وعلى اعتبار أن عدم الانضمام كان إشارة إلى عدم اصطفاف فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية[2]، كان يتساءل كيف نحافظ مستقبلاً على نهج مستقل عنها.

"يجب على فرنسا إثبات نفسها أكثر في الحلف، وممارسة نفوذٍ مضاعفٍ فيه، وإبداء الحذر والصّرامة ضمنه"[3].

"ينبغي لحيطتنا أن تمارس أيضاً على مستوى خطر الاندثار المفهومي والنظري"[4].

لقد أدّى إعادة الانضمام غير المضبوط من فرنسا إلى أطْلسة فكرنا أكثر من فرْنسة هيئات حلف شمال الأطلسي. إذ إن عدد الجنود في المقر العام للحلف يفوق العدد الموجود في هيئة الأركان الفرنسيّة.

الأمر الذي يعترف به الجنرال بيير دو فيير الرئيس الأسبق لهيئات أركان الجيوش:

"يكْمن الخطر الحقيقي في أطْلسة ضبّاطنا. خطرٌ يجب على القادة العسكريين التنبّه إليه جيّداً. فالضابط الفرنسي لديه ميل لتبنّي الشّكل الذي يندمج فيه. فقد تأثّر في مالي، وأصبح ماليّاً. والأمر نفسه في كوسوفو، وأصبح كوسوفيّاً. وبشأن حلف شمال الأطلسي؟ تحوّل إلى أطلسي"[5].

---

(١) نفس المرجع صفحة ٧.

(٢) نفس المرجع صفحة ٩.

(٣) نفس المرجع صفحة ١٩.

(٤) نفس المرجع صفحة ٢٠.

(٥) مؤتمر افتتاح المدرسة العليا للعلاقات الدولية التابعة لمعهد العلاقات الدولية والإستراتيجية، ٤ تشرين الأول ٢٠١٨.

وبما أننا في حلف شمال الأطلسي، لماذا لا نتمرّد فيه على الأطماع الإمبرياليّة الأمريكية؟

لماذا يُقبل بتوسّعات لا طائل منها، توسّعات استفزازيّة لروسيا، بانضمام مونتينيغرو - بلد تمارس فيه المافيا السّلطة الحقيقيّة - وعما قريب مقدونيا؟

كان الاتحاد الأوروبي الغربي المنظمة الأوروبية عن حقٍّ وحقيقة والوحيدة المختصة في مجال الدفاع. ومنذ معاهدة لشبونة، فَقدَ تلك الخصوصيّة. في عام ١٩٩٠، كان وقّع ميثاق باريس لأوروبا الجديدة. كان يعتزم إقامة إدارة جماعيّة للأمن الإقليمي لكل البلدان الأوروبية المنقسمة في تلك الفترة إلى معسكرين متخاصمين: السي إس سي أو (مؤتمر حول الأمن والتعاون في أوروبا)، الّذي أصبح أو إس سي أو (منظمة من أجل الأمن والتعاون في أوروبا) في عام ١٩٩٤، المنظمة الوحيدة المُوحّدة لكل أوروبا بشكل فعلي. ويمكن اعتبارها المكوّن الناظم "للبيت الأوروبي المشترك". لكنها لم تمتلك مطلقاً وسائل إنجاز هذه المهمة فعليّاً. فقد بقيت بشكل طوعي تمارس دوراً متواضعاً بدل أن تصبح هيئة توحّد كل أوروبا فيما يخص الأمن الجماعي. فقد تمّ ذلك بشكل يُبدّد فيه الآمال المُعلّقة على الأمم المتحدة بعد حرب الخليج عام ١٩٩٠. ومنذئذٍ، عُطّل دور الأمم المتحدة من جديد بفعل حقوق الفيتو العديدة. الحرب في يوغوسلافيا السابقة بداية التّسعينيات مثّلت إلى حدٍّ كبير الدّليل على عجز الأوروبيين عن تحمّل مسؤولياتهم الإستراتيجية، على عكس الأمريكيين. بعد تحرّرها من الانقسام، وشروعها بمفاوضات معاهدة *ماستريخت* التي كانت تسمح برؤية بريق أمل إمكانيّة سياسة أوروبية للأمن الجماعي، كانت أوروبا تواجه تحديَ حربٍ على قارّتها

وهي التي كانت قد نجت منها خلال الحرب الباردة. كانت تبدو أنها قارّة المستقبل. حتى إن *جاك بووس*، رئيس المجلس الأوروبي، كان يُصرّح: "ها قد أتت ساعة أوروبا" ما النتيجة؟ فقد شهدت القارة الأوروبية حرباً مدنيّة فظيعة تحوّلت إلى مجزرة وتطهير عرقي، استخدم فيها الاغتصاب كسلاح حرب. كانت أوروبا عاجزة عن بناء السلام، وكان لا بد من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الكرواتيين لوضع حد للحرب والسماح، بعد هزيمة يوغوسلافيا، بتوقيع اتفاقات *دايتون* عام ١٩٩٥. نرى هنا فعاليّة الأمريكيين مقابل عجز الأوروبيين. في واقع الأمر، المشهد قد لا يكون واضحاً تمام الوضوح، لأنه، إن كانت أوروبا قد أخفقت، فمردّ ذلك، جزئيّاً يؤول إلى أن أكثر الأطلنطيين، لاسيّما بريطانيا العظمى، لم يرغبوا في إبداء الشعور بأوروبا قويّة، الأمر الّذي يُنذر باسترعاء الانتباه إلى عدم جدوى حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة. فنيّة الحفاظ على مصداقية حلف شمال الأطلسي كانت عنصراً لا يمكن إنكاره في انعدام تجنّب وقوع الأزمة في يوغوسلافيا السابقة.

في ٢٥ حزيران ١٩٩١، أعلنت سلوفينيا وكرواتيا كلٌّ على حدة استقلالهما. وكان ٤٠٠ ألف صربي يعيشون في كرواتيا. العيش تحت وصاية الاتحاد اليوغوسلافي لم يكن يطرح أي مشكلة، لكن أن تصبح أقليّة يقول عنها الرئيس *فرانجو تودجمان* بإنها ليست في موطنها في كرواتيا المستقلة كان أمراً مختلفاً تماماً. فقد اندلعت منذ ٣ تموز مواجهات بين القوات العسكرية الكرواتية والميلشيات الصربية. ساند الجيش الاتحادي اليوغوسلافي القوات الصربية، بهدف الحفاظ على وحدة الاتحاد من جهة، ولأنه كان مشكّلاً من

الصّرب بغالبيته من جهة أخرى. في ١٠ تموز، اقترحت لوكسمبورغ وهولندا قوّة توسّط أوروبية من شأنها أن تفضّ أسباب النزاع. في ٢٩ تموز، وخلال اجتماع وزراء خارجية بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبيّة، اقترح الوزير الفرنسي، *رولاند دوما*، فكرة إرسال قوات حفظ السلام الأوروبية. أبدت بريطانيا العظمى تحفّظها على الفكرة. في ٢ أيلول، صعّد الجيش الاتحادي من تدخّله في كرواتيا. وفي ١٩ أيلول، عُقد اجتماعٌ جديدٌ لوزراء الخارجية الأوروبيين. اقترحت فرنسا وهولندا وألمانيا رسمياً إنشاء قوّة توسّط أوروبية تُنشر على طول الحدود الصربية الكرواتيّة. عارض وزير الخارجية البريطاني، *دوغلاس هورد*، الاقتراح مُعتبراً أن المبادرة سابقة لأوانها. إن تحفّظ البريطانيين، أو بالأحرى عدائيّتهم، كان مردّهما قلقها من تدخّل عسكري كان سيُضاف حينئذٍ إلى تدخّلها السابق الصعب جدّاً في إيرلندا الشماليّة، ولا سيّما في وقت كان جرى فيه التفاوض على معاهدة *ماستريخت* التي كانت تُبَلوِر آفاق إنشاء أوروبا الدفاعيّة، وتمهّد لزوال حلف شمال الأطلسي. في ٢٥ أيلول، صوّت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مشروع قرار يفرض حظراً على الأسلحة المتوجّهة إلى يوغوسلافيا، لكنه رفض الاقتراح الفرنسي بإرسال قوّة تدخّل عاجلة من الأمم المتحدة. في ٨ تشرين الأول ١٩٩١، قررت المجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة فرض عقوبات اقتصادية لم تُطبق إلّا على صربيا ومونتينيغرو. في تشرين الثاني من عام ١٩٩١، وافقت كرواتيا وصربيا على اقتراح إرسال القبعات الزرق إلى الأراضي. وقد خلفت الأزمة ١٠ آلاف قتيلٍ، وتسببت بنزوح ٥٠٠ ألف شخص. وفي٢١ شباط ١٩٩٢، جرى تبني القرار ٧٤٣، القاضي بإنشاء قوة حماية من الأمم المتحدة.

هناك أيضاً، بكل تأكيد، يجب إبداء الحيطة. إعادة بناء التاريخ افتراضيّاً هو تمرين منشّط ومريب على حدّ سواء. لا يمكن تأكيد أن التدخل عند وقوع الأزمة الأوروبية كان بإمكانه منع تدهور الحرب الأهلية في يوغوسلافيا. ما هو أكيد، هو أن بريطانيا العظمى معترضة عليه، ولا سيّما أنها لم تكن تريد أن تكون المنظمة الأوروبيّة للدفاع منافساً لحلف شمال الأطلسي وتظهر كبديلٍ موثوقٍ وأوروبيٍّ خالصٍ للحلف. إن إرادة الحفاظ على حلف شمال الأطلسي كان له دويٌّ جيوسياسيّ.

أقحمت المنظمة الأطلنطية نفسها في نشاط سُعاري لتبرير بقائها، وحتى تطويرها، في حين أن مهمتها الأوليّة كانت قد انتهت. عمد حينئذٍ حلف شمال الأطلسي، الّذي كان سابقاً معارضاً لأي تدخل "خارج المنطقة"، إلى مضاعفة اتفاقات التنسيق والتعاون، وكذلك التّدخلات العسكرية، وهو الذي لم يكن في نزاع البتّة خلال الحرب الباردة.

إن رغبة النفوذ، والرّؤيا في بناء أمة وقوّة المجمّع الصناعي العسكري الأمريكي تفسر الانعطافات الفاشلة إزاء موسكو، التي أدّت إلى تحويل العدو القديم، الّذي كان يريد أن يصبح شريكاً، إلى بلدٍ متمرّدٍ، يحرّكه شعور الانتقام. أوروبا لم تكن مسؤولة بالكامل عن ذلك، لكن هي من دفعت الثمن الأغلى.

لم يُفعل شيءٌ لبناء شراكة مع روسيا بشكل جدّي. فالأخيرة كانت خسرت الحرب الباردة والتهديد التي كانت تمثّله كان من الممكن أن يبرز من جديد. لكن هذه الخشية في الواقع قد قوّت عضدها. فبعد أن عُوملت على أنها مهزومة ومبعث على الخطورة، اتّبعت روسيا سياسة التّرصّد

والمراقبة بإظهارها التصالح والعجز في عهد بوريس *يلتسن* والتمرّد في عهد *فلاديمير بوتين*.

جورج *كينان*، الدبلوماسي الأمريكي الذي طوّر مفهوم الاحتواء في عام ١٩٤٧، شرح القضيّة بعد مرور خمسين سنة: "إن توسّع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق يمكن أن يصبح الخطأ الأكثر فداحة في السياسة الأمريكية منذ الحرب، لأن هذا التوسّع لا شيء يبرّره [...] هذا القرار سيلحق الضرر بتطور الديمقراطية الروسية، باسترجاعه أجواء الحرب الباردة... ولن يكون أمام الروس خيارات أخرى سوى تفسير هذا التوسّع لحلف شمال الأطلسي بأنه عمل عسكري. وسوف يبحثون في مكان آخر عن ضمانات من أجل أمنهم ومستقبلهم"[1].

في عام ١٩٨٨، كشف جورج *كنان لتوماس فرديمان* في مجلة *فوريزن أفير*:

"أعتقد أن الروس سوف يردّون تدريجيّاً بشكل معاكس... إنه خطأ مأساوي. ولم يكن ثمّة أيُّ داعٍ لفعل ذلك بكل تأكيد. ما من أحدٍ كان مهدّداً. هذا التمدد [لحلف شمال الأطلسي]، لما له من وقع صادم، من شأنه إيقاظ الآباء المؤسسين لهذا البلد من قبرهم... هذا التّمدد سوف يسبّب ردّ فعل عدائيّاً من جهة روسيا وعندها سوف يقول لكم [أولئك الّذين قرّروا التّمدد] إنهم كانوا قد قالوا لكم فعلاً إن الرّوس هم مصدر تهديد"[2].

(١) نقلاً عن أندريا غرايتش، هل هي فترة ما قبل حرب جديدة؟ باريس، دار نشر ألما، ٢٠١٧، صفحة ١٩٦.

(٢) "الآن عالم من الماضي" ، وزارة الخارجية، أيار ١٩٩٨.

كان مشروع إعادة توحيد ألمانيا، ينصّ أولاً على ألّا تُدمج أراضي ألمانيا الشرقية في حلف شمال الأطلسي. من ثمّ كان من الصعب أن ترى ألمانيا أراضيها خاضعة لنظامين مختلفين، لذا من المنطقي دمجها.

في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠، كان وزير خارجية ألمانيا الغربية *هانز ديتريش غينشر* يُصرّح:"لا ينبغي للتغيرات في أوروبا الشرقية وعمليّة اتحاد ألمانيا أن تتعارض مع المصالح الأمنية للاتحاد السوفييتي". إن وعد عدم التوسّع لم يكن منصوصاً عليه في أي معاهدة، لكن هذا الوعد كان شفهياً من قبل المستشار *كول* وجميس *بيكر*، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك. وقد أكّد كلٌّ من *روبرت غيتس*، المستشار المساعد للأمن القومي في رئاسة جورج *بوش الأب*، وجيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكي (لثلاث مرات)، في التاسع من شباط ١٩٩٠ أمام *ميخائيل غورباتشوف*، أن حلف شمال الأطلسي لا يسعى للتمدّد شرقاً. وصرّح في ١٨ أيار ١٩٩٠: "أودّ الإشارة إلى أن سياساتنا لا تهدف إلى فصل أوروبا الشرقيّة عن الاتحاد السوفييتي. كنّا نتّبع هذه السياسة في السابق. لكن اليوم نحن عازمون على بناء أوروبا مستقرة، وعلى تحقيق ذلك معكم".

وخلال استقباله نواب من المجلس السوفييتي الأعلى في بروكسل في تموز ١٩٩١، صرّح *مانفرد ورنر*، الّذي كان وقتئذٍ الأمين العام للحلف، أن مجلس الحلف كان هو نفسه يعارض أي تمدّد، مشيراً أن ذلك كان موقف ثلاثة عشر بلداً من أصل ستة عشر[١]. في آذار١٩٩١، كان جون ميجر

(١) https: //nsarchive.gwu.edu/briefing-book/russia - programs/2017-12-12/nato-expansion-what-gorbachev

يستبعد، بحضور *ميخائيل غورباتشوف*، فكرة تعزيز قوّة حلف شمال الأطلسي في أوروبا. وخلال مؤتمر صحفي تلا قمّة للحلف في ٨ تشرين الثاني١٩٩١، كان *فرنسوا ميتيران* يصرّح بخصوص التوسّع:

"إذا استعجل الحلف كثيراً في تضييق الخناق حول الإمبراطورية التي تتفكك فذلك يمكن أن يمثّل المحظور بأن تظهر كمناورة لتطويق الاتحاد السوفييتي السابق: قد يبدو ذلك مستفزّاً للغاية... ويجب عدم إشعار شعب الاتحاد السوفييتي بأننا نخطط لمناورة التطويق. فقد أكون أنا أول من يعارض ذلك".

رفض التوسّع كان يبرز بين أهم التعليمات التي لقّنها للمتحدث باسمه، *جان موزيتيللي* (انظر الملحق ٣).

ينكر الأطلسيّون والمحافظون الجدد مراراً وتكراراً أن وعداً رسميّاً قد أُعطي *لميخائيل غورباتشوف* بخصوص عدم توسّع حلف شمال الأطلسي. لم يكن الأمر بالنسبة إليهم يُعتبر خيانة، لهذا قدّم *فلاديمير بوتين* بشكل غير مبرر تماماً حجته لتبرير تعزيز قوته. إن لم يكن متضمّناً فعليّاً في معاهدة، فهو أُعلن شفهيّاً، وفي مرّات عديدة. لكنه قد يبدو منطقيّاً، ولاسيّما ضمن منظور تشكيل نظام عالمي جديد يُحتفل به في كل مكان تقريباً.

لقد تهشّم الأمن الجماعي الّذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة عند انفصال الشرق والغرب وتشكيل الأحلاف العسكرية. الحفاظ على أحد الأحلاف بعد أفول آخر كان إذن مخالفاً لمشروع بناء (أو إعادة بناء) نظام حقيقي للأمن الجماعي. التوسّع لا يمكن اعتباره إلّا علامة ارتياب، بل عداء اتّجاه روسيا. والأخيرة لم تكن تُعتبر شريكاً، بل خصماً مُرجّحاً على

الدّوام، يراد التّحصّن منه. إن اقتراب قوات حلف شمال الأطلسي من الحدود لا يمكن أن تفهمه روسيا إلّا تطويقاً. والخطاب الرسمي للحلف هو خطاب تحالف دفاعي محض: لكن حرب كوسوفو- ضد يوغوسلافيا التي لم تكن تهدّد أي بلد من بلدان الحلف، والتي حتّى لم تكن لديها القدرة على مقاومته- كانت تُثبت العكس. ربما يكون حلف شمال الأطلسي حلفاً عدوانيّاً، ولاسيّما ضد الضعفاء. لم يكن الحلف مُضطرّاً لاستخدام القوة بتاتاً خلال الحرب الباردة- دليل نجاح سياسته في الاحتواء - وكان قد جعل منها أداةً ضد بلد ضعيف ودون موافقة الأمم المتحدة ودون أن يكون في حالة دفاع شرعي. الرسالة التي تلقتها موسكو كانت بحتميّة ألا تكون ضعيفة وإبداء عدم الثقة بوعود الحلف.

في البداية، كان *بل كلينتون* متحفّظاً اتجاه فكرة قبول دولٍ جديدة ضمن الحلف. لم يكن يريد أن يُشاع في الولايات المتحدة الأمريكية خطر التورط بنزاعات محتملة في أوروبا. حاول الأمريكيون بكل ما أُوْتُوا من قوّة البقاء على الحياد في حرب يوغوسلافيا السابقة. لكن قُبيل الانتخابات الرئاسيّة في عام ١٩٩٦، أدرك *بل كلينتون* أن الأمريكيين من أصول بولونيّة كانوا يشكّلون ثقلاً مهماً من حيث الأصوات في ولاية متأرجحة. لذا وافق الرئيس الأمريكي ضم أعضاء جدد إلى حلف شمال الاطلسي لدواعٍ سياسة داخليّة قبل أي شيء. في حقيقة الأمر، كان الناخبون البولونديّون راغبين في ضم بولندا إلى الحلف.

في البلدان الشرقية، وبمجرّد زوال نيْر الاتحاد السوفييتي، كانت تُخيّم الخشية من سياسة هيمنة موسكو، حتى لو كانت الأخيرة لا تمتلك الوسائل لتنفيذ ذلك. كانت الذاكرة الجمعيّة للشعوب تفسّر ذلك بسهولة لبولندا ودول البلطيق. كان الأمريكيون من أصول دول البلطيق قد عادوا إلى

بلدانهم بعد الاستقلال وكانوا يساهمون بدور سياسي مهم. وكانوا يمارسون ضغطاً على واشنطن لحماية بلدانهم من أطماع موسكو. تاريخيّاً، ربما يُفهم شعور تلك البلدان بعدم الأمن. لكن ضمّها إلى حلف شمال الأطلسي لم يكن من شأنه سوى إذكاء غضب موسكو. إنها حلقة مفرغة. إذْ إن الخشية من سياسة عدائيّة لروسيا قاد إلى اتخاذ إجراءات تعزّز الأمن الأوروبي الأمر الّذي يؤجج الشعور بتطويق موسكو وتوتّرها الإستراتيجي، وهذه الخشية ستُظهر أن ضمان الحماية ضد توتّر موسكو أمرٌ في غاية الضرورة... أُسس مجلس تعاون شمال أطلسي في عام ١٩٩١، استتبع بـ "شراكة من أجل السلام" في عام ١٩٩٤. اعتبرته دول الشرق مدخلاً للوصول إلى حلف شمال الأطلسي، في حين أن الجانب الأمريكي كان ينظر إليه كما في السابق على أنه خطوة في تجنّب هذا الاعتبار، قبل تحوّل عام ١٩٩٦.

في عام ١٩٩٩، جرت الموافقة على انضمام بولونيا وهنغاريا وجمهورية التشيك إلى حلف شمال الأطلسي، تَبِعتها في عام ٢٠٠٤ دول البلطيق الثلاث وسلوفينيا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا، وفي عام ٢٠٠٩ كل من ألبانيا وكرواتيا وفي عام ٢٠١٧ مونتينيغرو.

خلال قمة الحلف في روما عام ١٩٩١، اتُّخذ قرار توسيع نشاط الحلف ليشمل مهمات "خارج المنطقة"، أي خارج نطاق أراضي الدول الأعضاء. كان *فرنسوا ميتيران* وافق على هذه النقطة مقابل اعتراف الحلف بمبدأ "هويّة الدفاع الأوروبية". إذ كان يشير (انظر الملحق ٢): "لا يمكن لمعاهدة ١٩٤٩ أن تطبق خارج نطاقها الجغرافي دون معاهدة أخرى". وكان يُصرح في مؤتمر صحفي: "الحلف مفيد، لقد نجح، لكنه ليس الحلف المقدّس. حول هذه الكلمة التي تمتلك دلالة تاريخية واضحة، ترفض فرنسا أن يشرع حلف الأطلسي بجعل

العلم الإلهي أو محاوله جعله حلّال المشاكل الداخليّة لبلداننا أو أن يُملي سياسات. خطاب العِظة في مجال دولي متعب قليلاً بعض الأحيان ونحن لسنا بحاجة للإكثار من المجالس خارج الحلف".

ومنذئذٍ، كثّف حلف شمال الأطلسي اتفاقيّات التنسيق والتعاون: ولا سيّما بتدخّله في أفغانستان عبر ترؤسه القوة الدولية والمؤازرة بدءاً من عام ٢٠٠٣ مساهماً في تشويه رسالة التدخل (الغربي وليس الشُّرطي الدولي). وما زاد الأمر تعقيداً تكليف الحلف بمهمة المؤازرة في العراق التي قُرّرت عام ٢٠٠٤. وإذا كان الأمر يقتصر على تدريب قوات الأمن العراقية فقط، فذلك كان يشكل بالضرورة صلة مع أكثر حرب أمريكية جدلاً قد شنّتها في عام ٢٠٠٣.

وبنفس "الذهنيّة"، كُلّف الحلف توفير منطقة جوية عازلة في ليبيا قبل أن يتولى قيادة العملية العسكرية التي أدّت إلى سقوط نظام معمر *القذافي* وموت الأخير. كما تدخّل الحلف أيضاً في السودان بدعم من الاتحاد الإفريقي، وقدّم مساعدات إنسانية إلى باكستان بعد زلزال ٢٠٠٥ (تدخل مفيد، لكن هَدف أيضاً إلى السيطرة الأمنية على الأرض ومنع بروز قوّة أمميّة حقيقيّة). يجمع الحلف علاقات مع ٢١ دولة في إطار مجلس التعاون الأوروبي الأطلنطي. ويضم المجلس ٢٩ دولة عضواً في التحالف، ٦ منها تُسمى "حياديّة" (ولاسيّما سويسرا وإيرلندا والنمسا)، و ١٢ دولة من الاتحاد السوفييتي سابقاً (من بينها أوكرانيا وروسيا وكازخستان)، وكذلك ثلاث دول من يوغوسلافيا سابقاً (البوسنة - الهرسك وجمهورية مقدونيا وصربيا)، هذا المجلس من شأنه أن يُحافظ على العلاقات الثنائية بين المنظمة والدول الأعضاء.

مبادرة استانبول للتعاون، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٤، أتاحت بناء تعاون ثنائي بين أربعة بلدان من منطقة الخليج العربي (البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة).

الشراكات "العالمية" غايتها الشراكات بعينها، في ظل غياب منظمة محدّدة. الشركاء هم أفغانستان وأستراليا وكولومبيا والعراق واليابان وجمهورية كوريا ومنغوليا ونيوزيلاندا وباكستان.

الشراكات مع حلف شمال الأطلسي لها أهداف بارزة في "تعزيز الأمن والسلام والاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي" و" حثّ الدّول على التطوير الأمني" وكذلك "تعزيز قيم الديمقراطية والإصلاحات المؤسساتيّة". عمليّاً، تُشتهر بتنظيمها نشاطات استشارية تهدف إلى "رسم مقاربات مشتركة للتطوير بمجال الأمن" وبدعوة الشركاء إلى " إعداد السياسات والقرارات التي لها وقْعٌ على مهمات حلف شمال الأطلسي"، كذلك بِبناء "تعريفات لأهداف إستراتيجية وتحليلات مشتركة ومساعدة ومجالس خبراء".

في نهاية أيلول ٢٠٠١، لاقى *فلاديمير بوتين* ترحيباً حارّاً في *البوندشتاغ*، وهذا ليس فقط من أجل إتقانه اللّغة الألمانية. إذْ اقترح تصنيف روسيا الجديدة مع أوروبا بشكل نهائي. وكان من بين أوّل الزعماء الأجانب من يتصل بجورج *دبليو بوش* بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ مقترحاً عليه التعاون الكامل لروسيا في الرّد على القاعدة في أفغانستان، حتى إنه دعا الجيش الأمريكي إلى نشر قواعده في آسيا الوسطى والقوقاز. وإذ بنبرته تتغيّر تغيّراً جذريّاً، في شباط عام ٢٠٠٧، خلال مداخلته في مؤتمر ميونخ

حول مسائل الأمن. إذ كان يصرّح: "كل الّذي يجري حاليّاً هو نتيجة محاولات زرع مفهوم عالم أحادي القطبية في القضايا الدولية [...]، يريدون أن يعلنوا لنا خطوطاً جديدة فاصلة وجدران جديدة"(١).

في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٩، كان *ديمتري مدفيديف* يقترح مشروع معاهدة للأمن الأوروبي متاحاً أمام كل بلدان المنطقة الأوربية الأطلنطية والأوراسيّة. كان الاقتراح الروسي يشلّ دور الأمم المتحدة، وجاء ليفاقم التوتّرات الحاضرة أصلاً بين موسكو وواشنطن. كان ينص بشكل خاص على آلية مراجعة مسبقة للقرارات العسكرية المأخوذة من قبل طرف لتتماشى مع المصالح الأمنية للأطراف الأخرى، الأمر الّذي كان يبدو مخالفاً للمادة الخامسة لحلف شمال الأطلسي. كان الرّوس يقترحون تشكيل مجموعة خبراء مكلفين بتحضير النسخة النهائية للمعاهدة. لم يشهد هذا الاقتراح متابعة بتاتاً، نظراً لأن مسؤولي حلف شمال الأطلسي كانوا يرون أن هذا الاقتراح يهدف إلى تشكيل منظمة منافسة تهدف إلى إضعاف حلفهم. في حقيقة الأمر، من الممكن توقّع أن تخفيض مستوى التهديد كان من شأنه إضعاف حلف شمال الأطلسي. كان الروس يقترحون نظاماً ثنائياً للحماية، روسيّاً وأمريكيّاً، محرّماً على الحلف من جهة أي توسّع نحو الشرق، وعلى روسيا من جهة أخرى أي شكل من أشكال إعادة السيطرة على دولها السابقة.

بكل تأكيد، يمكن أن تبدو روسيا *بوتين* هجوميّة. لكن، بعيداً عن النتائج، الأجدر التفكير في الأسباب. السياسة الغربية اتجاه الأخيرة والحلف، ومحرّكها هو غريزتها الوحيدة في البقاء، أسهمت في توتر الوضع إلى حد كبير.

---

(١) أندريا غراتشيف، المرجع السابق، صفحة ١٩١.

الفصل الخامس

تحت النفوذ

كنّا نَصِفُ في المقدّمة ظاهرة النسيج الذي يجمع أفضل العقول النيّرة في ثقافاتها المتعاقبة. من الصعب التفكير بعكس بيئته، من جهة لأن الحكمة تقتضي ذلك، تفادياً لئلّا نجد أنفسنا مُهمّشين، ومن جهة أخرى، وهي الأهم لأننا عاجزون، لدرجة أن الشعور بالانتماء إلى نفس العالم هو الذي يقودنا، العالم الغربي والديمقراطي والسّلمي، المُهدّد علاوة على ذلك من الآخرين.

منذ ضم القرم في عام ٢٠١٤، كثّف الإعلام الفرنسي من الملفات التي تتناول نفوذ بوتين أو روسيا في فرنسا. إذا كان بعضها إخباريّاً وموثّقاً بشكل جيّد[1]، فإنّ أغلبها كان يستغرق بإفراط في إثارة المشاعر الصّادمة، وفي رواية الشائعات غير المُتحقق منها، لا بل حتى الافترائيّة، وفي العمل الشكلي على أساس آراء إيديولوجيّة. الحد الفاصل مع نظرية المؤامرة الأكثر بساطة كان أحياناً رقيقاً جدّاً. أن تمتلك روسيا إستراتيجية نفوذ في فرنسا، فذلك أمر لا يمكن دحضه. كما هو الحال مع كل الدول العظمى. لكن حين نحلل الوضع بتعقّل، يبدو لنا أمران:

---

(١) نيكولا إنين، فرنسا الرّوسيّة: تحقيق حول شبكات بوتين، باريس، فيارد، ٢٠١٦.

- القوى المؤازرة التي يمكن أن تتمتّع بها اليوم موسكو في فرنسا هي أقل عدداً وأقل تأثيراً عمّا كانت عليه في زمن الحرب الباردة، إذ كان مفكرون بارزون ورفاق درب يتمتّعون بشهرة شعبيّة.
- بلا شك لا مجال لمقارنتها، من حيث القوة والنفوذ، بالقوى التي تمتلكها الولايات المتحدة. نقارن فريقاً يلعب لمركز شرفي مع فريق يحقق الانتصارات في دوري الأبطال. فارق الأهميّة يخلق فارقاً في الطبيعة.

لقد جرى أمْركة المجتمع الفرنسي، والنموذج الروسي لم يُؤثر فيه بشيء يُذكر.

كم عدد المرات التي سمعت فيها في نقاشات، بعضها مع كبار الصحفيين، عن عقوبات "المجتمع الدولي" ضد روسيا بعد ضم القرم؟ لكن ليس ثمة سوى "العالم الغربي" الّذي أصدر عقوبات ضد روسيا. أمّا بقية العالم فهو يمتنع تماماً عن فعل ذلك، في تحدّ لإجراءات يعتبرونها غربيّة النمط. كما أن الغربيين، حول هذه النقطة، يتبنّون سلوك الولايات المتحدة الأمريكية أكثر فأكثر، مُستأثرين وحدهم الحق في رسم الحدّ بين المقبول وغير المقبول. لم تصدر الصين ولا الهند ولا البرازيل ولا جنوب إفريقيا عقوبات. من ثمّ كيف نفسر قيام صحفيّين وخبراء بإثارة هذه الفوضى عن حسن نيّة؟ لأن الولايات المتحدة الأمريكية أقامت منذ فترة طويلة نظام نفوذ على الأحزاب الأوروبيّة. فبالنسبة لكثيرين منهم، لا يمكن لِتفوّق الحضارة الغربية أن تكون ثمرة تخيّلهم. غالبية وسائل الإعلام، سواء ما يتعلق بالصّحافة اليومية والأسبوعية والإذاعات العامة والقنوات التلفزيونية المنسوبة لليمين أم اليسار، تؤكّد ذلك. الأمر نفسه بالنسبة لكبار المحرّرين. والحال ينسحب على كبار السياسيين.

يغوص غالبية الصحفيين والخبراء والسياسيين منذ زمن طويل في حوض أمنيوتي[1] غربي لدرجة أنهم ينسون فيه أحياناً أنهم ليسوا سوى جزءٍ من العالم وليس كلّه. كم من المرّات يخلطون فيها "بشكل طبيعي" بين المجتمع الغربي والمجتمع الدُّولي، غير مستوعبين أن الأول لا يمثّل الثاني في كلّيّته؟

عندما تولّى إعداد تقرير، بعد أن كان مشاركاً فيه، حول الدفاع بطلب من نيكولا ساركوزي بعد انتخابه لرئاسة الجمهورية، أراد بيير كونيزا، الّذي كان حينئذٍ موظفاً رفيع المستوى في وزارة الدفاع، التساؤل حول السيناريو الآتي: هل يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تشكل خطراً جسيماً على الأمن الدولي في العشرين سنة القادمة؟ أجابه المسؤول التنفيذي للتقرير: سؤال صائب، لكننا لا يمكن طرح هذا السؤال علانية. حقيقة مزعجة لها دلالات كثيرة حول التناقضات الضِمْغربيّة والانغلاق الفكري والإستراتيجي الخاص بنا.

تواتر القضايا القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية يبدو طبيعيّاً بقدر ما هو طبيعي زفْر الهواء الّذي نستنشقه. إنه أمر غير مرئي. أولئك الّذين، في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، ألحّوا بشدّة بأنه يجب شن حرب ضد العراق، لأن هذا البلد كان يمتلك برنامج سرّي للأسلحة النوويّة- مُردّدين عناصر خطاب البنتاغون- لم يُفتضح زيفهم رغم كل ذلك، وواصلوا الإطناب في الإعلام. وبدءاً من عام ٢٠٠٥ ، استطاعوا المطالبة، مع إفلاتهم من القصاص أيضاً، بالتدخل العسكري ضد إيران، لأن هذا البلد كان،

(١) أمنيوتي: الكيس الأمنيوتي المسؤول عن تغذية الجنين ونموّه، (المترجم).

حسب ادّعائهم، على بعد ستة شهور من امتلاك سلاح نووي (وهو الّذي لا يزال لا يمتلكه حتى عام ٢٠١٩). بيد أن عدم الاستبعاد الفوري للبراهين التي تقدمها روسيا يشير ويماثل تلقائيّاً ذاك الّذي ينقلها إلى عميل مأجور لموسكو!

تكمن قوّة جماعة ضاغطة حقيقيّة بعدم الظهور بشكلها الحقيقي، وبعدم إبدائها الدفاع عن أي مصلحة خاصة، بل بالمطالبة بالمصلحة العامة، وإعطاء الانطباع بأنها تعبّر عن بديهيات هي في الواقع خيارات إيديولوجيّة. إن معركة القلب والعقول معركة جوهريّة. ولمواجهة البروباغاندا السوفييتية، طبّقت الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً فعالاً جدّاً، لأنه مبني على التطوعيّة، والنقاش بين الآراء المختلفة، وحريّة تنقل الأفراد والأفكار والتبادل. ملعبٌ كان الاتحاد السوفييتي عاجزاً عن اللعب فيه. إن اتفاقات بلوم بيرن، التي وقع عليها في عام ١٩٤٦ كل من ليون بلوم، المكلّف وقتئذٍ بمهمة ماليّة في الولايات المتحدة الأمريكية، ووزير الخارجية جيمس بيرن، حدث له بالغ الدلالة على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شنت أولى معاركها. فقد كانت تنص على شطب دينٍ فرنسي بقيمة ٢ مليار دولار مقابل إلغاء بند تفضيلي وطني بخصوص التجارة، الّذي كان يعيق استيراد الأفلام الأمريكية. ما تأثير فيلمٍ أمام طائرة قاذفة؟ سوف يقول الّذين لا يقيمون اعتباراً إلّا للقوّة الخشنة: لا شيء. ويُجيب الّذين يرون أن القوّة النّاعمة مفصليّة أن هذا التّأثير: خطير[1]. ساهمت سلسلة أفلام الويسترن بدورٍ كبيرٍ في التبرئة من إبادة الهنود الحمر. وكان الأخيرون يبدون وكأنهم برابرة

---

(١) بيير كونيزا، هوليوور، باريس، روبيرت لافون، ٢٠١٨.

يهاجمون رعاة بقر مُسالمين، أُجبروا بكل تأكيد على الدفاع عن أنفسهم. بعد عام ٢٠٠٣، في سلسلة البلاك باستر الأمريكية ذائعة الصّيت (روش أور٣، تيكن، جوني آنغلش، لا ليجوند دو زيرو، إلخ). من كان يُجسّد دور الولد الشرّير الجبان والماكر بشكل اعتيادي هو فرنسيٌّ. هل كان ذلك ثمن رفض المشاركة في حرب العراق؟

إن جذب العقول النيّرة ومساعدتها على تطوير أنفسها ومنحها فرصة اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية والتحقق بأنفسها من ديناميّة مجتمعها وانفتاحه وحداثته وحيويّة نقاش الأفكار وحرّيّته الكاملة ونوعيّته الفكريّة لهو برنامج ذكيٌّ وفعّالٌ معاً. وأولئك الّذين اختيروا سوف يعودون إلى أوطانهم مطبوعاً في أذهانهم المزايا الكثيرة للمجتمع الأمريكي التي سوف يعتبرونها أكثر حداثة وجاذبيّة من مزايا بلدانهم. سوف يبدو نقاش الأفكار الوطنيّة فقيراً وشحيحاً وبعيداً عن الواقع بالمقارنة مع ما عايشوه في الولايات المتحدة الأمريكيّة. علاوة على ذلك، فإن مقاومة التملّق في أغلب الأحيان يكون أكثر صعوبة من مقاومة التعذيب. حقيقة أن المُنتخب قد اختير من مركز العالم وعاصمة الكون و"القوّة العظمى" لهو أمرٌ يحوّله إلى كائنٍ استثنائي. ولأنه مُدركٌ لتميّزه أيضاً، فهو يُمنّي النَفس أن يُفضّل عن أولئك الّذين لم يتمتّعوا بشرفٍ كهذا. باختصار، إن آلة الإغواء لدى الولايات المتحدة الأمريكية تعمل بشكل فعّال لأنها تستند إلى العمل الخيّر والحريّة ونظام الجدارة (الاستفادة من الصفات اللازمة لتكون "بارزاً" لأنّ قلّة قليلة من تمتلك شرف أن تكون مدعوّة) ويعزّز تقدير الذّات. فهي تصنع شبه سفراء للعم سام، غالبيّتهم متطوعون، مُنجذبون بفعل المحفّزات المعنويّة (الأمر الّذي لا يستثني تكريم البعض منهم بمحفّزات ماديّة أصولاً).

في الولايات المتحدة الأمريكية، يُطبّق مكتب الشؤون التعليميّة الثقافيّة (أو سي آ) برنامجاً مذهلاً للتبادل والمنح، بدءاً من زيارة بسيطة إلى جامعة أمريكية إلى استقبال طلّاب قدِموا لمتابعة برنامجٍ دراسيّ. كان ٥٦٥ مشاركٍ سابق في هذا البرنامج أو هم الآن رؤساء دول أو حكومات، و ٣١ مشاركاً يرأسون منظمات دوليّة[١].

يقدّم برنامج فولبرايت، كل سنة، ألف منحة للجدارة من أجل متابعة الدراسة في الجامعات الأمريكية[٢]. ويمنح برنامج فليكس (Future Leaders Exchange)، الّذي أُسس في عام ١٩٩٢، للطلاب الشباب فرصة قضاء سنة في مدرسة أمريكية باعتبارهم مقيمين ضمن عائلة مضيفة. هذا البرنامج له القدرة رسميّاً على التأثير في المجتمع المدني لبلدانهم الأصليّة: لأن هؤلاء الشبّان يندمجون اندماجاً كلّيّاً في المجتمع الأمريكي. وقد تخرّج من هذا البرنامج بعض قادة ثورة الميدان في أوكرانيا. كما إن هذا البرنامج يُشكّل في كل بلد شبكة من القادة القدامى المؤيدين بشكل طبيعي للنهج الأمريكي.

يهدف برنامج القائد الأجنبي الّذي أُسس بعد الحرب العالميّة الثانية إلى إحداث تبادلات أكاديميّة وعلميّة مع قادة الرأي القادرين على نشر الأفكار الأمريكية بفعاليّة لدى شعوبهم الوطنيّة. استبدل ببرنامج الزائر الرّيادي الدولي الهادف إلى انتقاء قادة رأي ودعوتهم لزيارة أمريكا بغية خلق روابط مع نظرائهم الأمريكيين. أُختير ٥٠٠٠ شخص وشَغِل ٥٠٠ منهم

---

(١) ليلى أر لاتيبوفا، «Tracing the Success of Soft Power in the US State Department's Future Leaders Exchange Program», www.inquiriesjournal.com, 2017

(٢) Fulbright Foreign Student Program, https://foreign.fulbrightonline.org/

مناصب حكوميّة رفيعة المستوى. استفدتُ شخصيّاً من هذا البرنامج في عام ١٩٨٥ وعاينت مباشرة تأثيره وفعاليّته. كنت أعمل حينها حول القضية المركزية للصواريخ الأوروبيّة، ضمن الحزب الاشتراكي، باعتباري مسؤولاً عن المسائل الإستراتيجية، لكنني لم أكن منتخباً. ولم أكن قد أنهيت بحثي بعْد. اقترحت عليّ السفارة الأمريكيّة الّتي كنت على تواصل معها قضاء شهر في الولايات المتحدة الأمريكية رفْقة دليل، مع تغطية كل النفقات وراتب يومي مُغْرٍ. كان باستطاعتي اختيار كل الوجهات التي أرغب بها ومن بينها وجهات لها صفة سيّاحية واضحة.

يمارس برنامج ذا جيرمان مارشال فوند (جي إم إف) نشاطاً مؤثّراً للغاية. فهو يجهّز القادة من كلا طرفي الأطلسي: فهو ينظم رحلات سفر لشهر في أوروبا بالنسبة للمشاركين الأمريكيين يقابله شهر في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للأوروبيين: الشّرط الوحيد أن يكون الشخص بين ٢٨ و٤٠ عاماً. يُرشّح كل سنة ٧٥ شخصاً من الجانب الأوروبي. يُصرّح البرنامج أنه يمنح ٢٥ ألف دولار لكل مرشّح.

كما طبّقت الجمعيّة الفرنسيّة الأمريكية برامج أقصر مدّةً في الإقامة لمدة أسبوع واحد.

في حرب النفوذ هذه، يلعب المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيّة (إي إي إس إس) دوراً بارزاً. يضمّ معهد الدراسات العريق الواقع في لندن، وليس في أمريكا، جمعيات وطنيّة. يجمع خبراء إستراتيجيين يختارهم المعهد وهم فخورون بذلك، كما ينظّم مؤتمرات دوليّة عالية المستوى. رسميّاً، لا ترسم الولايات المتحدة الأمريكية سياستها إلّا عن طريق جمعياتها

الوطنيّة، لكننا لسنا مُضطرّين لتصديق ذلك. كان المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية ينشر كل سنة منذ الحرب الباردة "التوازن العسكري" الّذي كان يشرح بالتفصيل القدرات العسكريّة لكل بلد، يُعدّه خبراء رسميّاً، لكن العمل في واقع الأمر تُشرف عليه الأجهزة الأمريكية بنسبة كبيرة. فقُبيل بداية الحرب على العراق، كان المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، المفترض أن يكون حياديّاً ومستقلّاً، قد نشر وثيقة يؤكّد فيها الفرضيّة التي قدّمتها الحكومة الأمريكية والمبنيّة على أن العراق كان يستحوذ على برنامج أسلحة دمار شامل. يُعتبر المعهد أداة نفوذ سحريّة إضافية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال التأثير الذي يمارسه على الخبراء المُعيّنين حديثاً. لغة عمله هي الإنكليزية... وعقله المدبّر في لانغلي (مقر وكالة الاستخبارات الأمريكية - سي آي إيه).

تتمتّع المؤسسات الأمريكية بتجهيزات متطوّرة، وتمتلك وسائل تمويل أعمال الباحثين في معظم البلدان. فهي لا تعمل في المجال الإستراتيجي، لكنها ناشطة فيه وتُنشئ شبكات نفوذ. بُعيد تعيينها في وزارة الحرب في أيار ٢٠١٧، علمنا أن سيلفي غولار قد تلقّت خلال أربع سنوات، حين كانت نائبة أوروبيّة، مبلغ ٤٠٠ ألف دولار من مؤسسة أمريكية. ومع ذلك فهذا ليس من تسبّب باستقالتها، بل مشكلة مساعدات برلمانيّة دفعها البرلمان الأوروبي مخصّصة للحزب الّذي كانت عضواً فيه. التمويل الخطير نسبيّاً من مؤسسة أمريكية لنائبة أوروبيّة لم يُثِرْ أي رد فعل قوي. ورغم ذلك يمكن اعتباره جدليّاً... نتخيّل دونما مشقّة عاصفة التعليقات لو أنّ مؤسسة روسيّة كانت تموّل نائباً بمبالغ أقل بكثير.

يبدأ نقاش الأفكار الإستراتيجية باستقطاب الكثير من الآراء، لكن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية تُهيمن عليه إلى حدٍّ كبير، ولاسيّما بالنسبة

للباحثين الغربيّين. وهؤلاء يرون أن المعرفة الحقيقيّة، معرفة المجلّات والجامعات ومعاهد الأبحاث والمؤسسات تكون عند ما وراء الأطلسي.

لا شك أن الصين هي المنافس الأشرس للولايات المتحدة الأمريكية. لكن شي جين بينغ أرسل ابنته إلى هارفرد في حين أن باراك أوباما لم يُرسل أولاده إلى بكين. تستقبل أمريكا ثلث الشباب الّذين يدرسون خارج بلدانهم، أي ما يمثّل أكثر من مليون شخص كل سنة. بالطبع، هؤلاء الطلاب المنحدرون من مختلف أرجاء العالم يعودون إلى بلدانهم حاملين معهم تعليماً أمريكيّاً، وبشكل ما، الروح الأمريكية والشعور الودّي حِيال الولايات المتحدة الأمريكية وانجذاباً وثيقاً. فأمريكا هي "مغناطيس العقول".

في بداية سنوات التسعينيّات، وفي أولى شهور روسيا مستقلّة وفي غمرة تخبّطٍ واسع للسلطة، وظّفت معاهد أبحاث أمريكيّة منتشرة في موسكو متخصّصين محلّيّين، وخاضوا فيها النقاش الإستراتيجي. كانوا يفرضون هيبة مؤسساتهم على نظرائهم الرّوس الّذين كانوا يشعرون بالعار لكونهم أعلنوا، في الفترة السوفييتيّة، تمويلاتٍ لا وجود لها - الآن في روسيا - وكانوا يحملون ريحاً جديدة، الانفتاح على العالم وحريّة كل فرد بمناقشة كل المواضيع. وكانت النتيجة حاسمة على الفور. فالقضايا المطروحة في واشنطن كانت تجد متابعين طبيعيين.

بعد الحرب الباردة مباشرة، كثف حلف شمال الأطلسي من المناقشات والندوات بدعوته لجامعيين وخبراء من الشرق. ولا شيء منطقيّاً إطلاقاً أكثر من التفكير معهم حول الوضع الإستراتيجي الجديد الّذي قلب كل شيء. إذ إن الأخيرين قد امتلكوا فجأة حرّيّة التفكير والتعبير التي لم يتمكّنوا التّمتّع بها سابقاً بتاتاً، وكانوا مُكرهين على تكرار الخطاب المُقولب

المُلقّن من حكوماتهم الخاضعة هي نفسها لنفوذ الاتحاد السوفييتي. وعلى حين غرّة، كانوا قد استقبلوا بحرارة، ولم يخشوا بعد ذلك امتعاض خبير سوفييتي كان في واقع الأمر حينئذ رئيسهم الأسمى. كما أنهم كانوا يتلقّون مبلغاً يوميّاً من المال يُعتبر عاديّاً بالنسبة لمواطن أوروبي غربي، بيد أنه كان سخيّاً للّذين كانوا يأتون من أوروبا الوسطى والشرقيّة.

كيف لا يمكن الانغواء أمام هذه الحرّيّة في التعبير، وهذا التّحفيز الفكري وهذه الزمالة الحقيقيّة التي كانت تهيمن على الندوات بعيداً عن الجو الخانق من نار اتفاق وارسو؟

في فرنسا، كان تطوّر الدراسات الإستراتيجية طفيفاً للغاية طيلة فترة طويلة. ما كان موجوداً كان يقتصر على أوساط الدفاع على وجه الخصوص وكان غائباً عن المقاعد الجامعيّة. كانت المرجعية في الولايات المتحدة الأمريكية لمدّة طويلة، إذْ كانت تُدار النقاشات، وهناك كانت تتمركز أعرق مراكز الأبحاث والمجلات الأشهر والجامعات الأكثر استقطاباً. وكان هناك أيضاً التمويل والمنح الدراسيّة. وفي إطار المعركة التي كانت تشنّها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتي، راهنت واشنطن على دبلوماسيّة النفوذ (القوّة الناعمة) إلى حد كبير ومارستها بشكل يجذب المواهب.

ثمّة حقّاً ما يُغوي في النموذج الأمريكي. إذا ما أضفنا إلى ظاهرة الاستقطاب شعور الفرد بالرّضا لكونه مُعترفاً به ومقدّراً من قبل "مركز العالم"، فإن هذه الظاهرة ليست إلّا قوّة ضاربة. كما أن العيش مع النظراء يلعب دوراً في غاية الأهميّة: فلشدّة انغماسه في نفس الوسط وغوصه في الحوض

الأمنيوتي، تعمّ انعكاسات أطلنطيّة بغية تفادي صدم أو تخييب أمل من أصبح وسطاً حامياً وودّياً. باختصار، بدأنا بالتفكير كالآخرين. فالتأثير الأطلنطي كان لايزال مهيمناً على الدراسات الإستراتيجية أكثر من الدراسات الإقليمية، ومن ضمنها في فرنسا الغوليّة الميتيرانيّة.

لا شك أنّ ثمّة عملاء نفوذٍ حقيقيّين مأجورين وآخرين محاربين أوْ أطلسيّين، في وقت لا زال آخرون ببساطة متأثّرين بوسط أصبح وسطهم الخاص بهم. وهؤلاء ببسيط العبارة مُتكيّفون.

الفصل السادس

باسم الديمقراطيّة

إنها قيم مشتركة- ديمقراطيّة، احترام المعارضة، حريّة التعبير، حق الشعوب في تقرير مصيرها، احترام الأقليّات، إلخ- التي من المفترض أن تميّز العالم الغربي. لكن أن تكون مؤمناً بها لا يعني دائماً أنك تمارسها، لأن هذه القيم دَنّسها أكثر الأحيان من كانوا يطالبون بها.

الدفاع عن الديمقراطيّة والحريّات ضد التهديد السوفييتي ترافقت مع بعض التّعدّيات المُستفزّة في السلوك. كان الاتحاد السوفييتي يمثّل تهديداً حقيقيّاً أمام حرّيّة الغرب، لكن لمواجهته، لم تتردّد الدول الغربيّة، وعلى رأسها أمريكا، في دعم، لا بل في تنصيب ديكتاتوريّين دمويّين وأنظمة قمعيّة باحتراف. لم يكن التدخل الأمريكي دائماً ودّيّاً كما هو الحال مع خطة مارشال، أو بِلطافة نشر شبكة من الزملاء المفكّرين في البلدان الأوروبيّة. لقد جرى هذا التدخّل في باقي أنحاء العالم عبر إزهاق الدّماء والقمع والاغتيالات أغلب الأحيان. إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاستعمار، تقليديّاً أو من مبدأ المصلحة، إلّا أن ذلك لم يتم دائماً ضمن الاحترام الكامل لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

في الوقت الّذي أصبحت فيه الكونغو البلجيكية مستقلة وكان باتريس لومومبا، الّذي كان يرأسها، ينشر خطاباً قوميّاً وتقدّميّاً، كان عزله

وإعدامه مخططّاً لهما، خشية رؤيته حليفاً للاتحاد السوفييتي. حلّ موبوتو محلّه، الّذي كان إلى جانب الغربييّن دائماً، لكنه لم يفعل حتماً أي شيء في سبيل تنمية بلده، رغم تمتّعه بثروات هائلة من المناجم. نصّب الغربيّون حاكماً على بلدٍ يوصف "بالفضيحة الجيولوجيّة"، نسبة إلى ثرواته الموجودة فيه، مستبدّاً فاسداً كارثيّاً يتستّرون على تعدّياته بكل ما أوتُوا من قوّة.

طيلة فترة الحرب الباردة، غضّ الغربيّون، ما خلا فرنسا في سنوات الثمانينيّات، بصرهم عن طبيعة نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، رغم أنه يتعارض مع قيمهم، على اعتبار أنه مبنيٌّ على التمييز العرقي المُمنهج والمفروض قسراً وعلى عدم المساواة. نظام وحشي لم تكن ممارساته الإذلاليّة والاغتيالات تُبدي إزعاجاً، لأنه كان موالياً للغرب وغنيّاً بالمواد الأوليّة وكان يستفيد من موقع إستراتيجي بارز.

الخشية من رؤية نظام أندونيسي يتقرّب من الاتحاد السوفييتي قاد جهاز الاستخبارات الأمريكي إلى تنظيم انقلاب في عام ١٩٦٥ راح ضحيّته أكثر من ٥٠٠ ألف قتيل. أن تكون أندونيسيا أحد أعمدة "حركة عدم الانحياز"، التي كان كثير من الغربيين يشبّهونها بحركة رفقاء درب الشيوعيين، هذا ضربٌ من الوقاحة.

إن نكران الديمقراطيّة والصّمت حول الجرائم الجماعيّة كانا يبدوان ثمناً مقبولاً لضمّ هذا البلد في صف المعسكر الغربي. لن يكون بوسعنا فهم العداء الحالي بين واشنطن وطهران دون الرجوع إلى التاريخ. لا شك أن حادثة احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩ لازالت ماثلة في الأذهان. لكن لا يجب إخفاء حادثة انقلاب حكومة مصدق التقدّميّة

عام ١٩٥٣ (لأنه يكمن هناك فرعٌ من جذور العداء) - بمساعدة جهاز الاستخبارات الأمريكي- الذي كان كان هاجم المصالح البتروليّة الأمريكية. حماية هذه المصالح برّر التّدخّل ضد نظام ديمقراطي بهدف وضع الديكتاتور شاه ريزا بهلافي.

بنفس الطريقة، النّهج الّذي اتّبعته أمريكا في التعامل مع الثورة الكوبيّة يُعدّ رمزاً لهذا النوع من الأخطاء في الحكم. لم يعارضوا وصول فيدل كاسترو إلى السلطة في عام ١٩٥٩. لكن بدءاً من اللحظة التي شرع فيها بإلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية، بغية تحقيق أعظم عدالة اجتماعيّة في كوبا، عاملوه كعدو ودفعوه إلى الحضن السوفييتي. في البداية، لم يكن كاسترو شيوعيّاً: فالحزب الشيوعي لم يكن قد التحق بركبه إلّا قبل ستة شهور من انتصاره. لكنه أدرك بسرعة أنه أمام الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تسعى لانهيار نظامه، لم يكن بوسعه النجاة إلّا باختيار ضامن روسي مكافئ.

وماذا نقول عن الانقلاب في تشيلي ١١ أيلول ١٩٧٣ الّذي أطاح الحكومة القانونيّة والشرعيّة لاتحاد اليسار بقيادة سلفادور أليندي من أجل تنصيب الجنرال الشّرّير بينوشيه؟ لم تتردّد واشنطن في الإطاحة، بشكل دموي، بنظام ديمقراطي في أحد البلدان القليلة من أمريكا اللاتينية الّذي لم يشهد أي انقلاب عسكري. حدث كل ذلك في فترة يطغى عليها الانفراج السياسي. وفي تلك الفترة، لم تُدِن الحكومات اليمينيّة الغربيّة هذا الانقلاب العسكري. ووقتئذٍ أيضاً، الخشية من أن يأخذ الاتحاد السوفييتي مكاناً له كانت لا مبرّر لها على اعتبار أن أليندي لم يكن شيوعيّاً لكنه كان فقط توّاقاً للحرّيّة بشكل كبير.

في عام ١٩٥٤ في غواتيمالا، عام ١٩٦٤ في البرازيل، عام ١٩٦٥ في سان دومينيك، عام ١٩٨٣ في غريناد، كثّفت أمريكا من تدخلاتها في أمريكا اللاتينيّة، دون التّردّد في خرق السيادة الوطنيّة للبلدان، واثقة من حقّها المشروع: وهو التّدخّل بكل حريّة في باحتها الخلفيّة (أمريكا اللاتينية). كان يتعيّن انتظار وصول جيمي كارتر إلى السلطة في عام ١٩٧٧، خلال فترة الثنائيّة القطبيّة، لِيُوقف تدخلاتها في المنطقة. لكن لا تلبث أن تُستأنف فيما بعد مع تدخّلها في نيكاراغوا في سنوات الثمانينيّات في ظل رئاسة رونالد ريغان، وفي بنما عام ١٩٨٩ في ظل جورج بوش الأب.

في فيتنام، ودائماً من أجل محاربة الشيوعيّة، زجّت نفسها في حرب مكلفة بالنسبة إليها ومروّعة بالنسبة للفيتناميين، وقد أودت بحياة ١,٨ مليون نسمة. قصف السكان المدنيّين، استخدام النابالم والأسلحة الكيميائيّة، كان العمل العسكري الأمريكي سلسلة طويلة من جرائم الحرب. ومن أجل مجابهة دومينو محتمل (تسلسل سقوط الأنظمة)، هي بنفسها التي تسبّبت به، نشرت الفوضى فيما بعد في كمبوديا ولاوس.

الخشيةُ من (انتشار الشيوعيّة) حملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم أو إقامة أنظمة عسكريّة بغيضة، تمارس التعذيب وجرائم القتل الجماعيّة. لذا لا يجب التّعامي. إذا كان للاتحاد السوفييتي سلوكٌ وحشيٌّ وقمعيّ، مُنكرٌ كلّ حقّ للشعوب التي كانت حرّرتها من النّازيّة في تقرير مصيرها، وإذا كانت تدخّلت عسكريّاً لمنع تقرير مصير الشعوب في ألمانيا الشرقيّة وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وبشكل مباشر في بولونيا (وأن التهديد

بمثل تدخّل كهذا دفع جاروزلسكي إلى إصدار مرسوم حالة الحرب عام ١٩٨١)، وإذا كانت تدخّلت بوحشيّة في أفغانستان، مُشعلة حرباً لم تنطفئ نارها حتى اليوم، وإذا كان قد ساند الأنظمة القمعيّة باسم الدفاع عن مصالحها، إلّا إنها لا تمتلك وحدها احتكار الأعمال السّيئة. من جهة، لم يكن يوجد ولايات متحدة أمريكية كانت تدافع عن الحريّة في كل مكان، ولا اتحاد سوفييتي، من جهة أخرى، كان يهدّد تلك الحرّيّة في جميع الأنحاء. إضافة لذلك، ولمواجهة الماضي الاستعماري للبلدان الأوروبيّة، الحليفة لأمريكا، وفّر الاتحاد السوفييتي دعماً لحركات الاستقلال لم يكن بوسع واشنطن سوى رفضه. اتّبعت الولايات المتحدة الأمريكية، القوّة العظمى الأولى في العالم، سياسة هيمنة للحفاظ على زعامتها. ولم تتردّد معظم الأحيان في اتّباع سياسة طائشة، رامية في حضن الاتحاد السوفييتي حركات كانت تريد في البدء ممارسة حقوقها الوطنيّة بكل بساطة. لذا، مع احترامنا للبعض، بالنسبة لكثير من البلدان، لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية، عكس ما يُشاع، إمبراطوريّة الحرّيّة. بقي أوروبيو الغرب أحراراً. واتّبعت أمريكا معهم، كما رأينا، سياسة القوّة الناعمة وليس القوّة الخشنة. لم يكن الاتحاد السوفييتي مستفيداً من القوّة الناعمة بتاتاً اتجاه بلدان الشرق، لكنه كان يمسكها بقبضته على نطاق واسع من خلال القوّة الخشنة.

لكن في جنوب الكرة الأرضية، الوضع كان مختلفاً جدّاً. كلتا الإمبرياليّتين آثمتان وفي النهاية كانت الأعمال العسكرية المدمّرة للولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر فتكاً بالبشر.

التذكير بالجرائم التي ارتكبها الغربيون لا يعني إعفاء ديكتاتوريّي الجنوب ولا إظهار أنفسنا مشلولين وعاجزين عبر النّدم والاعتراف بالجرم، الأمر الّذي يُدينه الغربيّون بشكل متكرّر (الّذين يعتقدون أن العالم الغربي أعلى قيمة من باقي الحضارات). لكن التّوهّم بأننا متحلّون بكل الفضائل وعدم رؤية الجوانب المظلمة من سياستنا، لا بل ولعب دور الواعظين، أمرٌ يجعلنا غير مسموعين وغير فعّالين بافتقارنا للواقعيّة.

الفصل السابع

ازدواجية معايير وسخط انتقائي

إن سياسة ازدواجية المعايير المبنيّة على عدم الحكم على الآخرين من خلال سلوكهم، بل على أساس مقاربتهم الفكرية، وإظهار حسن النيّة أو عدم الشفقة إزاء نفس الفعل، وذلك حسب ما إذا كان صادراً عن حليف أو عن عدو، سياسة برزت خلال الحرب الباردة، واستمرت على نطاق واسع منذئذ. حتى إنها أصبحت مزيّة للسياسات الغربية.

في عام ٢٠١٥، كانت ويكيليكس وإدوارد سنويدن ينشران كمية كبيرة من الوثائق لجهاز الاستخبارات الأمريكية ووكالة الأمن القومي الأمريكي، كاشفة وظيفة التجسس الأمريكي في الخارج. كانت تستهدف حوالي ٣٥ زعيماً، من بينهم رؤساء دول وحكومات حليفة كأنجيلا ميركل وفرنسوا أولاند، وشركات منافسة للشركات الأمريكية. وقد ألغت الرئيسة البرازيلية ديلما روسيف زيارة دولة إلى واشنطن تعبيراً عن احتجاجها. وكان فرنسوا أولاند يعبّر عن سروره لوعد باراك أوباما بعدم تكرار مثل هذه السلوكيات. الوعود لا تُلزم إلّا من يؤمن بها (أو من يدّعي الإيمان بها). كان فرنسوا أولاند يطلب من البرلمانيين الاشتراكيين عدم جعلها قضيّة حسّاسة، لجهة الحاجة إلى المساعدة الأمريكية، ولا سيّما في مجال الاستخبارات ضمن إطار محاربة الإرهاب. بكل تأكيد، لو تصرّف الروس

بالطريقة نفسها، لكانت ردود الأفعال مختلفة جدّاً. إجابة الأطلسيّين كانت التالية: "الأمر مختلفٌ، فالأمريكيون حلفاؤنا". حجة أقل ما يمكن وصفها بأنها غريبة، كيلا نقول إنها غبيّة. ما هو خطير هو السلوك بعينه. فواقع أنه مُرتَكِبه حليف لا يُعطيه صك غفران بالمطلق، لكن على العكس قد يكون عنصراً مفاقماً. ما هذا الحليف الذي يتّبع، اتجاهنا، نفس سلوك النّد أو العدو؟ إن مشاركة الأمريكيّين في محاربة الإرهاب لا ينبغي أن تُنسينا مساهمتهم في انتشار الإرهاب ولاسيّما إثر حرب العراق. لكن المفارقة الكبرى حدثت فيما بعد. فإدوارد سنودن، الذي لجأ إلى موسكو، كانت تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية خائناً. في حين أنه كان خارج بلده ربّما يُعتبر مُطلق تحذيرات قد عرّض نفسه لمخاطر جِسام بغية شجب ممارسات غير أخلاقية وغير شرعية على حد سواء، وذلك في سبيل خدمة أكبر عدد ممكن.

في تموز عام ٢٠١٣، منعت فرنسا تحليق طائرة الرئيس البوليفي إيفو موراليس فوق أراضيها خشية أن يكون إدوارد سنودن على متنها. هذا التصرف كان مُهيناً للغاية بحق رئيس بلد من أمريكا اللاتينية. من ثمّ كان سنودن يُعدّ شخصاً خطيراً. ورغم كثير من الطلبات بهذا الخصوص، رفضت فرنسا - وبلدان غربية أخرى - منحه اللجوء السياسي، بغية عدم إغضاب واشنطن. لو كان سنودن روسيّاً وكان كشف عن تصرفات مريبة وغير ودّية بحق موسكو، لكان استقبل كبطل للحرية. لكنه أمريكيٌّ ومن ثمّ فهو شخص غير مرحّب به.

في كل سنة، يُعيد تكريم المدنيين والعائلات المفجوعة في ١١ أيلول إلى أذهاننا التفجيرات المروّعة التي نفّذتها القاعدة والتي استهدفت برج التجارة

العالمي والبنتاغون. إذا كان إحياء هذه الذكرى شرعيّاً - فالحال نفسه لا ينطبق على ١١ أيلول آخر: ذلك الّذي حدث في عام ١٩٧٣، العام الّذي شهدت فيه حكومة سلفادور أليندي انقلاباً نفّذه أوغوستو بينوشيه. يتساءل البعض كيف يمكن التجرّؤ على مقارنة هذين الحدثين بعضهما ببعض. هل يُعقل من حيث عدد الضحايا؟ ضحايا حَدث عام ١٩٧٣ كانت أكبر عدداً من نظيره عام ٢٠٠١. كيف نفسر منذئذٍ أن مثل هذه المقارنة تماثل بالنسبة للبعض العار؟ لا يوجد مطلقاً ما يستدعي تبرير حادثتي ٢٠٠١ ولا ١٩٧٣. القضية ببساطة هي بالقول إن كلا الحدثين ليس لهما أي عذر مخفّف. من جانب آخر، لا يُنتظر شيءٌ إيجابيٌّ من منظمة كالقاعدة التي، باعتدائها على الديمقراطيّة والمدنيين، لا تعمل إلّا على تنفيذ وعودها، لهذا فمحاربتها يعد أمراً شرعيّاً. بالمقابل، لم يتردّد بلد يُعرّف نفسه على أنه المعيار الأوحد للديمقراطية في سحق قيمه، بقبوله المجازر والتعذيب والاعتداءات. هل يعني أن حياة التشيليين والأبرياء أقل شأناً من حياة الأبرياء الأمريكيين؟

قُدّمت حرب كوسوفو عام ١٩٩٩ على أنها "حربٌ أخلاقيّة"، كان هدفها منع التطهير العرقي للكوسوفار على يد الصّرب. في واقع الأمر، كان حلف شمال الأطلسي بحاجة ماسّة، بعد مرور خمسين عاماً على تأسيسه وعشر سنوات على سقوط جدار برلين، إلى إثبات فائدته. التّدخّل، ولو بشكل غير مكترث، لتقديم المساعدة لشعب يتعرّض للقمع، كان يُتيح له إذن النجاح على كل الصّعد. كانت البلدان الأوروبية تجد نفسها، ولا سيّما فرنسا وبريطانيا العظمى، أمام جدليّة أخرى: فقد كانوا وقّعوا لتوّهم على اتفاقات سان مالو التي كانت تخصّص رصيد لقضية تعزيز الدفاع الأوروبي.

فيما يخص الأحداث في كوسوفو، كثيرون كانوا يعتقدون مرّة أخرى أن الأفعال لم تكن تتبع التصريحات. لذا كان الأوروبيون قد تورّطوا في معركتهم بغية إظهار جدّية مسعاهم. باختصار، وبعيداً عن الذرائع الأخلاقيّة التي طُرحت، كان الأمريكيون والأوروبيون قد شاركوا في حرب كوسوفو لأسباب إستراتيجية بحتة فعلاً. بكل تأكيد، كانت يدا ميلوسوفيتش مُلطّختين بالدّم. لكن لم يُطلب منه غسلها قبل أن يوقّع مع الغرب على اتفاقات دايتون عام ١٩٩٥. إذا كان إبراهيم روغوفا، زعيم الكوسوفار، يبدو محترماً كل الاحترام، فإن زعماء فرع جيش تحرير كوسوفو كانوا أقل احتراماً. فبسببهم كانت الحرب آخذة بالتصعيد. إذْ عُرف عنهم عنفهم الأعمى فيها. وخلال قمّة رامبوييه عام ١٩٩٩، إذ كان كل الزعماء مجتمعين، اقترح الغربيون شيئاً غير مقبولٍ على يوغوسلافيا: نشر قوات من حلف شمال الأطلسي على أراضيها لمراقبة وقف إطلاق النار[1]. كان المؤرخ كريستوفر كلارك يكتب، خلال وصفه العملية التي قادت إلى الحرب العالمية الأولى، أن الإنذار النمساوي الأخير الّذي أُرسل إلى صربيا بعد اغتيال الدوق النمساوي فرنسوا فيرديناد كان: "أكثر اعتدالاً من الإنذار النهائي الذّي قدّمه حلف شمال الأطلسي إلى صربيا اليوغوسلافية على شكل اتفاق رامبوييه، الّذي صيغ في شهري كانون الثاني وآذار عام ١٩٩٩لإجبار الصّرب على

(١) يتمتع أفراد حلف شمال الأطلسي، والأمر ينطبق على عرباته وسفنه ومركباته الجويّة وتجهيزاته، بكامل الحرية في الدخول والمرور على كل أراضي الجمهورية اليوغوسلافيّة، ومن ضمنها مجالها الجوي ومياهها الإقليمية. هذه الخاصّيّة سوف تتضمن بطريقة لا محدودة، حق التخييم والإقامة واستخدام أي منطقة وأي منشأة لدواعٍ لوجستية وتدريبيّة وعمليّاتيّة.

الامتثال للقرارات التي اتخذها الحلف بشأن كوسوفو" [1]. المسلمون، الّذين يشكلون الأغلبية بعض الشيء على جزء من الأراضي، لكنهم الأقليّة مقارنة مع كامل الدولة، ولاختلافهم دينيّاً وثقافيّاً مع وسط البلد، كانوا يطالبون بالاستقلال الّذي كان مرفوضاً. بدؤوا عندها بحمل السلاح. نتج عن ذلك قمعٌ مسلحٌ عنيف. عقب ذلك، راح بهم الأمر إلى تنظيم الاتجار بأعضاء السجناء الصّرب، دون أن يبدو ذلك مؤثراً في مشاعر الغربيين على وجه الخصوص.

ثمة حالتان متشابهتان في نهاية سنوات التسعينيات، إذ كانت أقلية مسلمة تطالب بالانفصال عن مجموع السلافيين الأورثوذكس. في إحدى الحالتين كان الحلف متدخّلاً، وفي الأخرى لا. هل كان متدخلاً هناك في الوقت الّذي كان فيه القمع الأكثر دمويّة؟ كلّا، بل في وقت كان البلد في حالته الأضعف. شنّينا الحرب على يوغوسلافيا التي كانت تمتلك وسائل قليلة للدفاع عن نفسها. استخدمت روسيا القوة المفرطة جدّاً ضد الشيشانيين. لكننا بقينا لا نحرّك ساكناً. بكل بساطة كان التدخّل خطيراً للغاية.

مقارنة كوسوفو / القرم (أو أوسيتيا الشماليّة، منطقة انفصاليّة جورجية مدعومة روسيّاً) تُتيح لنا الوقوف عند رياء مزدوج. في كوسوفو، طرح الغربيون حق الشعوب في تقرير مصيرها باعتباره معياراً حاسماً في العلاقات الدوليّة. فيما يخص روسيا، فهي كانت تُعلي من شأن وحدة الأراضي، باسم استقرار البلد. في القرم أو في أوسيتيا الجنوبيّة، كانت الأدوار معكوسة تماماً. يشير الغربيون إلى وحدة الأراضي الأوكرانيّة أو

---

(١) كرستوفر كلارك، المُسرنمون، باريس، فلاماريون، ٢٠١٥، صفحة ٤٥٢.

الجورجيّة عندما تتغطّى روسيا بلبُوس احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها الّذي فسّرته بشكل مختلف بالنسبة لكوسوفو...

في الوقت الّذي لم يكن فيه الغرب يُشكّك في سيادة يوغوسلافيا على كوسوفو، شُنّت حربٌ لم تكن نتيجتها، بعد رحيل الجيش اليوغوسلافي، إلّا الانتقال نحو الاستقلال، الذي اعترف به سريعاً أيضاً. حتى إن القوى الغربية ذهب بها الأمر إلى قصف بلغراد للحصول على ما كانت تبغيه. دون شك، لم يضم الغرب كوسوفو، الدولة المافياويّة إلى حدٍّ ما، التي غادرها قسم كبير من سكانها، رغم إرسال مساعدات هائلة من الغرب. أمّا روسيا، فهي لم تقصف كييف لبسط سيطرتها على القرم. لقد ساندت الصحافة الغربية بمجملها "الحرب الأخلاقيّة" في كوسوفو. فقد وجدت أن قصف بلغراد هو أمرٌ شرعي لإسقاط ميلوسوفيتش. لو حصل قصفٌ روسيٌّ على كييف كان من الممكن أن يلاقي ردود فعل مُسْتعرة في سُخطها، في حين قُدّم القصف على بلغراد على أنه شرٌّ لا بدّ منه.

كان التدخل في كوسوفو يهدف لوقف التطهير العرقي الّذي يقوم به الصّرب ضد الكوسوفار. وضعت الحرب أوزارها، طُرِدت الجيوش اليوغوسلافيّة، وحلّت محلّها قوّات الناتو، وطُبّق عندئذٍ تطهيرٌ عرقيٌّ بحق أقليّة صرب كوسوفو لم ترد عليه قوات حلف شمال الأطلسي بحزم. لا بل فعلت نقيض ذلك. واجتياح الجيش الكرواتي لجمهوريّة كراييينا الصّربيّة ذات الحكم الذاتي في عام ١٩٩٥ تمخّض عنه طرد ٢٠٠ ألف صربي دون أن يُثير ذلك أدنى احتجاج غربي.

قرّر الغربيّون فرض عقوبات بحق روسيا بعد ضم القرم. يُذكر أن هذه العقوبات لها تأثير عكسي، لأن الأوروبيين تجمعهم مع روسيا علاقات تجارية أكثر منها مع الولايات المتحدة الأمريكية (فنسبة التجارة الدوليّة بين الولايات المتحدة الأمريكية وموسكو فقط ١%...). لكن كان الأمر قد يبدو صاعقاً تماماً فيما لو أُعلن عن عقوبات ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو ضد المملكة المتحدة بعد حرب العراق، تماماً مثل ما هو غير قانوني ضم القرم التي نتج عنه نتائج إستراتيجية كارثيّة جدّاً. فالحرب خلّفت آلاف القتلى ودمّرت العراق وفاقمت الفوضى العالميّة سوءاً، ولا سيّما من خلال انتشار الإرهاب. لكن ممنوع منعاً باتّاً ذكر أدنى عقوبة. ماالّذي هو غير منطقي في واقع الأمر؟ أليس هو "بالطبع" اتّباع مثل هذا الاختلاف في التعامل؟ يظهر أن تنفيذ عقوبات بحق روسيا هو أمرٌ شرعيٌّ ولكن ضد أمريكا يُعتبر غير شرعي. قد يبدو مثل هذا الطلب غير مقبول، ويُعتبر أنه يفتقر كثيراً للجدّيّة. إن تكيّف العالم الغربي يجري على قدمٍ وساق كالتكيّف الّذي كان يتحدّث عنه هراري بخصوص عالم القرون الوسطى. حتى إن مفهوم العقوبة يجب صياغته بشكل أوضح. حين تصدر العقوبة عنهم، تجد "المجموعة الدوليّة"، التي شرّعت إصدارها اتجاه بلدٍ يخرق القانون الدولي، نفسها في ملعبها. فهي تطبّق القانون وتحمي المجتمع الدولي. وإذا ما أُقرّت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فهذا يعني أنّ ثمّة تفاهماً كبيراً صادراً عن دول مختلفة. لكن المجتمع الغربي هو المجتمع الوحيد الّذي يظنّ نفسه مخوّلاً في إقرارها بحق الدول الأخرى. لا يوجد أي مشكلة في وضع نفسها فوق الآخرين، لجهة اعتبار نفسها ذات قيمة أعلى، وباستطاعتها أيضاً الحكم على الآخرين. فهي تحسب نفسها أنها تمارس حقّها الطبيعي في حين أن الأمر في أغلب الأحيان هو حق تقرره بشكل أحادي...

لا يعترف الغربيون بسيادة (إسرائيل) على القدس الشرقية ولا على الأراضي الفلسطينية. لكن إنِ اقترح أحدٌ ما توجيه إنذار نهائي للجيش الإسرائيلي بالانسحاب منها فسوف يُسجن حتماً. لا شك في أن الشخص الذي سيقدم اقتراحاً كهكذا سيكون مجنوناً في ضوء المخاطر التي ينطوي عليها الأمر.

يشن الغرب على الدّوام حروباً باسم الأخلاق: سواء لحماية الشعب الليبي، أو تقديم الديمقراطية للشعب العراقي، أو حتّى التخلّص من ديكتاتور دموي (بالرغم من أنه كان على هذا الحال عندما كنّا ندعمه)، إلخ. في الواقع، الجانب الأخلاقي هو تبريرٌ، بينما المصلحة الإستراتيجية هي الدّافع الحقيقي، لكنها تبقى طي الكتمان. في عام ٢٠٠٢، كان جورج بوش الابن يصف الدول المؤلفة من العراق وإيران وكوريا الشمالية بـ "محور الشر"، ثلاثة ديكتاتوريين يُشتبه بامتلاكهم، أو بعزمهم التسلّح، بأسلحة نوويّة. كان صدّام حسين يصرّح عدم امتلاكها وقَبِل بلجان التفتيش الدولية. أمّا كيم جونغ إيل، فهو كان يتفاخر بامتلاكه للأسلحة النوويّة، وكان يعارض دخول أي لجنة تفتيش. حتّى إنه ذهب إلى حدّ إهانة الرئيس الأمريكي. وكانت النتيجة أن جورج بوش الابن لجأ إلى الخيار العسكري بالنسبة للعراق والخيار الدبلوماسي، أو عدم التدخّل، بالنسبة لكوريا الشماليّة. لماذا اليوم تقبل الأخيرة بالتخلّي عن الأسلحة النوويّة؟ الجواب هو لضمان استمرار نظامها. شُنّت حرب العراق في عام ٢٠٠٣ تحت اسم عدم الانتشار (النووي)، لكنها شكلت بالأحرى حضّاً على تطوير السلاح المتفوّق. لو كان صدام حسين يمتلكها، لما كان جورج بوش الابن قد شنّ عليه حرباً. صحيحٌ أنه كان مستبدٌّ، لكنّه شعبه لم يكن يُعاني أكثر من شعب كوريا الشماليّة. وبالرغم من ذلك، قرّرت الولايات المتحدة الأمريكية نشر

الديمقراطية في العراق عبر الحرب وليس في كوريا الشماليّة. اليوم، على كيم جينغ أن إدراك أنه لو كان صدّام حسين أو معمّر القذّافي قد استفادا من الأسلحة النوويّة، لكانا باقيين على قيد الحياة وفي السلطة.

إن ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم هو عمل غير شرعي بحسب القانون الدولي. هذا العمل تمّ بعد إجراء استفتاء تقرير المصير دون الحصول على موافقة السلطات الأوكرانيّة. يُقام شبيهه أحياناً بشكل غير عادل كالّذي حدث في إسكتلندا على الرغم من أنه نُظّم بالاتفاق مع لندن. لكن ثمّة ظروفاً خاصّة بالرغم من ذلك: فشبه جزيرة القرم ناطقة باللغة الروسية وشعبها يرغب في الانضمام إلى روسيا. إنها منطقة روسيّة تاريخيّاً منحها خروتشوف إلى أوكرانيا بعد وصوله للسلطة مباشرة، ضمن إطار حدود الاتحاد السوفييتي. كانت خطوة ليس لها تبعات حقيقيّة على اعتبار أن مركز القرار كان في موسكو وليس في كييف. والحال أن الرئيس الأوكراني كرافتشوك، خلال انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، كان لفت انتباه بوريس يلتسن حول المشكلة الشائكة التي تطرحها القرم، في الوقت الذي كانت موسكو وكييف في طريقهما لتصبحا عاصمتين مستقلتين. يلتسن، المستعجل ليتولى رئاسة روسيا مستقلة، كان أرجأ حلّ هذه المشكلة إلى مواعيد أخرى. لقد أظهر جرماً خفيفاً، مضحياً بالفترة الطويلة على مذبح الفترة القصيرة. وأمام هذه الخطوة غير القانونيّة، فرض الغربيّون عقوبات بحق روسيا. إن كان من غير الممكن إنكار عدم شرعيّة ضم القرم، من وجهة نظر دوليّة، يمكننا اعتبار أن خروقات أخرى للقانون الدولي لم تُثِر أي ردّة فعل غربيّة...

لا يخطر على فكر أحد بالتأكيد نيّة معاقبة (إسرائيل) لضمّها، غير القانوني أيضاً، القدس الشرقيّة، دون وجود أي رغبة لشعبها القاطن فيها،

وذلك بعكس الحالة السائدة في القرم. تحاول روسيا تنمية القرم، ولا تدمّر البنى التحتيّة. وإن طالب أحدٌ ما بفرض عقوبات بحق الولايات المتحدة الأمريكية لشنّها حرباً غير قانونيّة في العراق فقد يبدو منفصلاً عن الواقع. بعيداً عن النقاش حول المشروعيّة الدّوليّة، فالتبعات الإستراتيجية لهذين الحدثين- ضم القرم وحرب العراق- مختلفة كل الاختلاف. في الحالة الثّانية، دُمّر بلدٌ، ولقي عشرات آلاف الأشخاص مصرعهم، ودخلت المنطقة برمّتها في الفوضى، وانتشر الإرهاب، وأذكت نار الكراهية للعالم الغربي.

فرضت البلدان الأوروبيّة عقوبات حين جرى تسميم جاسوس روسي- خائن بنظر موسكو- في المملكة المتحدة، وحين تلاقت شكوكهم حول روسيا. وقتئذٍ كانت موسكو تنكر التورّط في ذلك، دون إقناع أحدٍ في العواصم الأوروبيّة. اغتيال جمال خاشقجي المتّهمة به السعودية بما لا يدع مجالاً للشك، لم يستدعِ أي عقوبة. حاله حال اغتيال الاسرائيليّين للعلماء الإيرانيين العاملين في تطوير البرنامج النووي الّذي لم يُثِر أي موجة سُخطٍ تُذكر. على كلّ حال تفعل (إسرائيل) ذلك، مثلها مثل روسيا، باسم أمنها.

حين اتّهم بول كاغام، الرئيس الحالي لجمهوريّة رواندا، بإعدام معارضين أو شهود محتملين في تحميله مسؤوليّة الهجوم على طائرة الرئيس الرواندي أبياريمانا، الّذي يمثّل عود ثقاب الإبادة الجماعيّة الروانديّة، لم يُفكّر أحد في إدانته رغم الأدلّة المتقاطعة التي تُدينه وهجوم ارتكب في جنوب إفريقيا ضد معارض. حتى إن وزير خارجيّته تلقّى دعماً واسعاً، وفرنسا كانت بين الدّاعمين، لتولّيه رئاسة المنظمة الدوليّة للفرانكفونيّة. صحيفة الإيكونوميست، غير المؤيّدة لفرنسا كما يُشاع ولا حتى مناصرة للفكر الديغولي الميتيراني، أبدت صرامة اتجاه بول كاغام، التي تُذكّر أنه

أسقط حكومة أوغندا بعمر ٢٨ عاماً، وحكومة رواندا بعمر ٣٦ عاماً، وحكومة الكونغو بعمر ٣٩ عاماً: "وسائل الإعلام مخنوقة. وأعضاء المعارضة يُمارس الضغط عليهم، ويُقتلون، عندما تتاح الفرصة. أركان النظام الأساسيّون هربوا إلى الخارج وليسوا دائماً في أمان. فقد قُتل رئيس استخبارات سابق خنقاً في أحد الفنادق الفخمة في جنوب إفريقيا، وقُتل وزير داخليّة سابق في كينيا"[1]. يمتلك حزبه، الجبهة الوطنيّة الرواندية، جواسيس في كل قرية، ويحصل على الطّاعة بالترهيب. إضافة إلى أريتيريا، تُعدُّ رواندا أكثر البلدان الإفريقية التي تمارس سياسة كم الأفواه.

خلافاً لذلك، احتجّ الغربيّون بشدة، وعلى رأسهم فرنسا، ضدّ القمع الّذي يمارسه نيكولاس مادورو في فنزويلا. لكنهم لم يحرّكوا ساكناً أمام انقلابٍ عسكريٍّ دمويٍّ تولّى على إثره المُشير عبد الفتاح السيسي الحكم في مصر ولم يتفوهوا بكلمة إزاء قمعه الكبير، قمعاً أكثر وحشيّة مما جرى في فنزويلا، ولا أمام الغياب الصّارخ هو الآخر للحقوق الديمقراطيّة. لكن صحيح لقد نسينا أن مصر موالية للغرب. وقد اشترت طائرات رافال...

باسم الأخلاق، وبفضل التدخل، أعطى الغربيّون درساً لبعض البلدان حول عدم احترام حقوق الإنسان. على أي حال، تلك البلدان يمكنها تذكيرهم بسهولة بحرب العراق وغوانتنامو وفضيحة أبو غريب والدّعم المقدّم لأنظمة لا تتمتّع مطلقاً بشيء من الديمقراطيّة.

---

(١) ذا إيكونوميست، ١٥ تموز ٢٠١٨.

الجزء الثاني

التحرّر من التبعيّة

لم يُبدِ أي رئيس أمريكي قط مثل هذه الاحتقار اتجاه الحلفاء الأوروبيّين. ألا يمثّل ذلك الفرصة المواتية لإنهاء التبعيّة التي لم تصبح عقيمة فحسب، بل مُضنية شيئاً فشيئاً، وفي نهاية الأمر، خطيرة؟

الفصل الثامن

بوتين: لا حليف ولا عدو

"عابدُ بوتين"، هذا الوصف الازدرائي يُلصق فوريّاً بكل شخص لا يُدين سياسة روسيا بالكامل.

ثمّة مُعجبون حقيقيّون ببوتين يؤيّدون سياسته جملةً وتفصيلاً، الدّاخليّة منها والخارجيّة، ولا يبحثون عن ظروف مخفّفة يوجدونها له، معتبرين أنه لا ضرورة لتقديم مبررات دفاعيّة إطلاقاً. بالنسبة لهم، لا يوجد ما يعيب في سياسة الرئيس الروسي. نجد هذا النوع من السلوك عند اليمين المتطرّف خصوصاً، وأيضاً عند أوساط سياسيّة أخرى، عند الأشخاص الّذين لديهم روح المعارضة والّذين يتبنّون تلقائيّاً عكس الرأي الإعلامي السّائد.

لكن "المبجّلين الحقيقيين لبوتين" يشكّلون أقليّة. لأن هذه الصفة السّاخرة، هي أيضاً موجّهة - وبشكل خاص- إلى أولئك الّذين، رغم وجود انتقادات لديهم تعارض سياسة فلاديمير بوتين، يعتبرون مع كل ذلك أن "بوتين باشينغ" (التشويه الممنهج لسمعة فلاديمير بوتين)، أو "راشن باشينغ" (التشويه المُمنهج لروسيا)، الحاضر جدّاً في التعليقات، هو فشل فكري يقود إلى خطأ إستراتيجي. [...]

المسألة إذن لا تتعلق بأن يكون الشخص منتشياً من الإعجاب أمام الأفعال والخطوات واستعراض القوّة - الشخصيّة أو السياسيّة - للرئيس

الروسي، بل بالتفكير بِرويّة حول نمط العلاقات التي نتمنى إقامتها مع موسكو، والتساؤل يدور حول نقطتين:

أي سياسة تحقق بالشكل الأمثل مصالح فرنسا وأوروبا؟

أي سياسة تضمن أعلى مستوى من الأمن الدولي الحالي والمستقبلي؟

بادئ ذي بدء، نستحضر أحداثاً واقعية. يحظى بوتين بشعبيّة في بلده تماماً لنفس الأسباب التي تجعل منه أحد القادة الدوليين غير المحبوبين في العالم الغربي. يكسب بوتين تأييد الرّوس لأنه يقاوم هذا العالم الغربي، المتهم بإذلال روسيا في سنوات التسعينيات، (انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ٥٠%، إذلال دولي). لقد أعاد كبرياءها للوطنيين والقوة الشرائية للمستهلكين. كلما زاد انتقاده في الغرب، زادت شعبيّته في روسيا. وفي هذا الصدد، العقوبات والإدانات الغربيّة، البعيدة كل البعد عن إضعافه، تعزّز رصيده على الصعيد الداخلي. إن تدهور المناخ الدولي يُنتج تحسّناً للمناخ الوطني.

ينكر الغربيّون أن روسيا تعرّضت للإهانة من قبل العالم الغربي في سنوات التسعينيّات، كما ينكرون أن موسكو يمكنها الظّن أنه ثمّة تعهّداً حقيقيّاً فيما مضى على عدم توسّع حلف شمال الأطلسي (راجع الفصل الرابع). يعتبرون نظرية الإهانة هذه ذريعة تُخفي وراءها بصورة فاضحة النيّة الإمبرياليّة لسلوك بوتين. رغم ذلك، فإن استقصاءً سريعاً للأحداث يؤكّد القضيّة التي يتقاسمها كل الرّوس.

إنّ حقيقة إنكار المسؤولين والخبراء الغربيّين لهذا التصوّر - كما لو أنهم كانوا يفهمون الفكر الروسي أكثر من الروس أنفسهم، وهم غير مؤهلين لأن يُؤخذ برأيهم - ليس من شأنه إلّا أن يعزز ريْبة الرّوس.

في روسيا، كما هو الحال في بلدان أخرى، وربّما معظم البلدان، حين تبدو الأمة معرّضة لأخطار من الخارج، يتوحّد الشعب حول قائده. لا شك أن النظام يتحكّم إلى حد كبير بالصحافة، ويصعب على المعارضة التعبير عن رأيها. لا يمكن إنكار أن شعبية فلاديمير بوتين عند شعبه هي حقيقيّة حتى إنها شهدت ارتفاعاً شديداً عقب ضم القرم. إلّا أنها انخفضت صيف عام ٢٠١٨ حين أعلن الرئيس الروسي رفع سن التقاعد، ما يُثبت من جانب آخر أن هذه الشعبيّة ليست ثابتة ولا مُزيّفة.

يُفضل الغربيّون، ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية، أن يكونوا المنتصرين في الحرب الباردة على أن يكونوا بُناة النظام العالمي الجديد. تركوا ميخائيل غورباتشوف يلاقي مصيره بمجرّد حصولهم على كل المزايا المأمولة. لقد رحّبوا بانهيار الاتحاد السوفييتي والمساومة الضعيفة لبوريس يلتسن. لقد تاهُوا بين الرغبة والواقع، فاعتقدوا أن الروس قد أصبحوا غربيّين. والحال أن الرّوس ظلّوا روسيّين وركود سنوات التسعينيّات بات اليوم وراءهم، فقد أعادوا توجيه سياستهم التي يعتبرونها في مصلحة روسيا. الأمر الّذي قادهم إلى مقاومة الغرب ولا سيّما أنّ هؤلاء يمنّون النّفس بأن يكون الرّوس مستسلمين على أقل تقدير، أو خانعين بأفضل حال.

وفقاً للمفهوم الغربي، يُدافع العالم الغربي عن المصالح والقيم العالميّة. من المنطقي إذن، لا بل من المرغوب حتّى، أن ينشر دون عائق سياسة مفيدة لأكبر عدد ممكن. إن حلف شمال الأطلسي - الذراع المسلّح للعالم الغربي - هو حلف دفاعي محض وعليه التوسّع قدر الإمكان لتأمين أكبر مساحة من أوروبا. من وجهة النظر هذه، لا تفعل روسيا شيئاً سوى الدفاع عن مصالحها القوميّة الأنانيّة، والمتعارضة في أغلب الأحيان مع الطّموحات الغربيّة. منطلقون

من خيال (يؤمن به كثيرون) أن الغربيين ليس لديه مصالح خاصّة، بل يدافعون عن القيم العالميّة، لذا لا يمكن للحكم أن يكون إلّا سلبيّاً اتجاه موسكو.

يُعاب على فلاديمير بوتين أحياناً اللعب على تقسيم الغرب، وبشكل خاص، تقسيم البلدان الأوروبيّة. هذا صحيح. يعتبر بوتين الغربيين خصوماً لروسيا، ويلعب على احتمالات الخلافات لإضعافهم. لكن الغربيين لعبوا على وتر إضعاف السلطة في موسكو بشكل أكبر مما فعلته روسيا بهم. فيما يخص الاتحاد الأوروبي، من المؤكّد أن بوتين يراه خصماً، ولم تكن هذه هي الحالة نفسها عند بداية ممارسته لسلطته. يلعب بوتين على ورقة "الشّعبويّة"، أو أقلّه ورقة معاداة أوروبا، بدءاً من هنغاريا برئاسة فيكتور أوربيان إلى الفرنسيّة مارين لوبان مروراً بالإيطالي ماتيو سلفيني. إن اتفاق الشراكة المقترح على أوكرانيا، تحت إدارة الموالي لأمريكا خوسيه مانويل باروزو، كان موجّهاً ضد روسيا بكل وضوح. لكن النقطة الأهم أن فلاديمير بوتين أدرك جيّداً سياسة العقوبات المُطبّقة التي لم يكن الاتحاد الأوروبي فاعلاً إستراتيجيّاً فيها، بل عربة مربوطة بقاطرة أمريكية. يبدو أن بوتين قد عَدِلَ عن فكرة سياسة أوروبية مستقلة. فبالنسبة له، أوروبا لم تكن إلّا جنديّاً خاضعاً لدبلوماسيّة واشنطن.

الفهم ليس إضفاءً للشرعيّة. ووفقاً لذلك، ومن خلال تحليل سياسة بوتين، ليست القضية قضية إعفاء من كل مسؤولياته، بل قضية محاولة الخروج من المأزق وعدم تكرار أخطاء الماضي التي قادته لهذا التصلّب. نستند غالباً إلى عبارة الرئيس الروسي التي تقول إن انهيار الاتحاد السوفييتي هو:" أسوأ كارثة جيوسياسية في القرن العشرين" للإيهام بأنه يرغب إعادة بناء الاتحاد السوفييتي. يمكن توجيه كثير من الانتقادات للرئيس الروسي،

لكن ليس ما يكون منها خارج الواقع. عندما يتلفّظ بهذه الكلمات، فهو يتأسّف على موازين القوى التي كان بإمكانها أن تُفضي إلى استقرار دولي. تفكير منطقي "كسنجري" للغاية. لكن بوتين صرّح أيضاً أن: "الّذي لا يندم على الاتحاد السوفييتي ليس فيه قلب، والّذي يريد تكوينه من جديد ليس فيه عقل". هو مدركٌ لحدود القوّة الروسيّة. وكان ألكسندر الثالث صرّح: "ليس لروسيا حلفاء آخرون سوى جيشها وأسطولها". بوتين يمكنه أن يرى في غالبيّة البلدان غير الغربيّة شركاء، على الأقل، إن لم يكونوا حلفاء.

صرّح بوتين في تشرين الأول عام ٢٠١٧: "الخطأ الفادح لروسيا في علاقاتها مع الغرب هو أنها منحتكم كثيراً من الثقة. خطؤكم أنكم اعتبرتم هذه الثقة ضعفاً وأسأتم استخدامها".

أراد الأمريكيون التعامل مع روسيا على أنه بلد مهزوم. والأخيرة، المُهانة، سعت لإيجاد مكانة لها عبر إعادة النظر في الهيمنة الغربيّة. هذا الغضب الروسي أرعب الأوروبيين الذين يسيرون في ركْب الأمريكيين. حينئذٍ نشأت حلقة مفرغة.

في أيلول ٢٠٠٨، نظّم الروس أعظم مناورات عسكريّة لهم منذ نهاية الحرب الباردة، مشاركاً فيها ٣٠٠ ألف جندي. نقطّة مهمّة: استطاع جنود صينيّون المشاركة فيها. كانت إستراتيجية ريتشارد نيكسون وهنري كسنجر، في زمنهما، هي تصعيد التنافس الصّيني - الروسي. من وجهة نظر الغرب، هذه الإستراتيجية كانت مُثمرة. الإستراتيجية الغربيّة الحاليّة، هي إبعادها عن روسيا، التي تتقرّب من الصين، مهما كانت خلافات وتفاوتات الوضع. والحال أن التفاهم بين هذين البلدين يُرعب الغرب. جون ميرشيمر، جامعي أمريكي مختص في العلاقات الدولية، ولا ينتمي لليسار مطلقاً، طرح المشكلة بشكل رائع: ما هو

التحدّي الإستراتيجي الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل ؟ إنه الصّين. من لديه مصلحة في دفع الروس بأحضان الصينييّن [1]؟ لكن الثقافة الإستراتيجية للبنتاغون وحلف شمال الأطلسي هي معاداة روسيا. فهما لا يتردّدان إذنْ في اتباع سياسة تتعارض مع مصالح العالم التي من المفترض أن يدافعوا عنها وتتماشى مع مصالح شركاتهم معاً. يشاركان في إدامة الخطر الّذي يُفترض بهم تشكيل جدار حماية ضده. تناقض عجيب. إخفاق مهمّتهما الأساسيّة يُتيح لهما وجوداً مستمرّاً. بعد أن يحقنوا السمّ، يصلون كمنقذين لِيُعطوا الترياق. كما أن عجزهما عن امتلاك رؤية إستراتيجية بعيدة النظر وموثوقة تُعوّض بوسائل إضافيّة. فلماذا، حينئذٍ، ننفصل عن هذا النسيج الحضاري المريح؟

ولمواجهة التهديد الغربي أو الأوروبي، يُقارب الإنفاق العسكري الروسي ٦٠ مليار دولار. في حين أن زيادة الميزانيّة العسكرية التي أعلنها ترمب تصل إلى ١٢٠ مليار دولار لعامين. تبلغ الميزانيّة العسكرية الأمريكية ٧١٧ مليار دولار. فيما تبلغ الميزانية العسكرية لبلدان حلف شمال الأطلسي ٩٥٤ مليار دولار في عام ٢٠١٨ [2]. حقيقة التهديد العسكري الروسي هو مجرّد خيال، بيد أنه يقود إلى حقيقة ملموسة: زيادة الميزانيات العسكرية لبلدان حلف شمال الأطلسي وتعزيز قوته. إن حلف شمال الأطلسي هو الإطفائي الحرّاق [3] للأمن الأوروبي.

---

(١) راجع "المصلحة الوطنيّة" المجلّة الدّوليّة والإستراتيجيّة، العدد ١٠٥، باريس، منشورات معهد العلاقات الدوليّة والإستراتيجيّة.

(٢) من ثمّ قبل الزيادة الثانية البالغة ٦٠ مليار دولار من الميزانيّة الأمريكية.

(٣) الإطفائي المَهُوْس بإشعال الحرائق ليتمكّن من إطفائها، وهو تعبير مجازي يُطلق على الشخص الّذي يدعو لحل مشكلة هو نَفْسُهُ مَنْ تسبّب بها **(المترجم)**.

الفصل التاسع

نظام دفاع في خدمة الفوضى

إضافة إلى الحرب في كوسوفو وتوسّع حلف شمال الأطلسي، الّلذين تقدّم ذكرهما، ثمّة ملفٌّ آخرٌ يُسمّم العلاقات الأمريكية الروسيّة. ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية مجرّد حاجة دفاعيّة، في حين تعتبره روسيا هجوميّاً وكاسراً للتوازن النووي بين البلدين.

يُشكّل نظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ المنشور في أوروبا أحد الأوجه الرئيسيّة، إن لم يكن الأوحد، للخلاف الإستراتيجي بين موسكو وواشنطن، وذلك مستمر منذ أكثر من عشرين سنة. وإنشاؤه في آسيا، المتسارع بعد أزمة كوريا الشماليّة، يُسيء للعلاقات بين بكين وواشنطن. هذا النظام، التي تريد أمريكا إبقاءه بأي ثمن، حتى حين تزول مُبرّراته، يُظهر القوّة الهائلة للمجمّع الصناعي العسكري الأمريكي، الّذي يتبع سياسة طائشة كلّيّاً فيما يخص الأمن، وأخرى عقلانيّة جدّاً للحفاظ على مواقع قوّته.

كان نظام الدفاع المضاد للصواريخ مبعث قلق بالغ خلال الحرب الباردة. في سنوات السّتّينيّات، ولقلقه من التفوّق النووي الأمريكي، بدأ الاتحاد السوفييتي نشر نظام مضاد للصواريخ يهدف إلى حمايته من هجوم أمريكي محتمل. كانت المسألة تتعلّق بمنع الصواريخ الأمريكية من الوصول إلى أهداف في الاتحاد السوفييتي. والصواريخ "الدفاعيّة" كان من المفترض

أيضاً اعتراض صواريخ مهاجمة، مثل نظام الدفاع ضد الطيران المُعَدّ للصواريخ. وبتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية لنفس نوع البرنامج، إذْ لم تفعل شيئاً سوى متابعة السباق. وبسرعة كبيرة، فهم الطرفان مخاطر مثل هذا النوع من سباق التسلّح سواء كان دفاعيّاً أم هجوميّاً.

معاهدة سالت، (ذروة الانفراج)، الموقعة في عام ١٩٧٢، تحدّد سقفاً وحيداً في عدد الأسلحة الهجوميّة التي يحق لكل طرف من الدولتين العُظميين امتلاكها. وحدّدت أيضاً سقفاً للأسلحة الدفاعيّة: موقعان بمئة منصّة إطلاق، سوف يُخفّضان لاحقاً إلى موقع واحد. كان هنري كيسنجر قد صاغ المفهوم الجوهري لهذا الاتفاق التاريخي حيث كانت القوتان قد قبلتا بشكل إرادي الحدَّ من أساس قوّتهما العسكريّة. السّعي للأمن المطلق التي كانت تطمح إليه قوّة عظمى كان يتعزّز عبر الفوضى العارمة لكل ما تبقّى من قوى. كان يُفضّل هو تدعيم نظام يتوازن فيه الأمن والفوضى. هذا كان يستدعي إذنْ توازن القوى، الذي كان ينبغي التفاوض على صونه. الإيمان بالتفوّق كان يمكن أن يُفضي إلى مواجهة ذات تبعات لا تحمد عقباها في زمن النووي.

في سنوات الثمانينيات، أحيت "حرب النجوم" (مبادرة الدفاع الإستراتيجي)، التي أطلقها رونالد ريغان وكان رئيساً حينئذٍ، مشروع الدفاع المضاد للصواريخ من جديد. كانت تقوم على إنشاء نظام أقمار اصطناعية، في الفضاء أو على الأرض، يدمّر الصواريخ التي تستهدف الأراضي الأمريكية. أُسس فكرته على حجّة "الدفاع خير من الانتقام لموتاه"، إلّا أنه نسي أن هدف الرّدع النووي كان منع بداية هجوم. كما أنه لا يمكن ضمان عمل النظام ١٠٠%، ولم يكن الأمر يستدعي أكثر من صاروخ واحد يبلغ هدفه حتى تكون التبعات كارثيّة.

في تشرين الأول ١٩٨٦، وخلال قمة هلسنكي بين الرئيس ريغان وغورباتشوف، كان ثمّة ما يشي بأن اتفاقاً قد جرى التوصل إليه أخيراً حول المسألة الشائكة المتعلّقة بالصواريخ الأوروبية التي كانت تشلُّ العلاقات بين الشرق والغرب منذ نهاية سنوات السبعينيّات. اقترح ميخائيل غورباتشوف حينئذٍ خيار صفر حول الصواريخ الأوروبية[١]. حتى إنه طرح تبنّي اتفاقٍ لنزع الأسلحة النوويّة بشكل عام وكامل في غضون ١٠ سنوات. ميخائيل غورباتشوف، المصدوم من حادثة تشيرنوبل، كان مستعدّاً لذلك، والاتحاد السوفييتي، الّذي يتمتّع بتفوّق، دعا دائماً إلى نزع السلاح النووي. أوروبا الغربيّة، التي كانت مسألة الردع بالنسبة لها أساس الأمن منذ بداية الحرب الباردة، كانت متحفّظة جدّاً.

بالمقابل، لم يكن يطالب غورباتشوف إلّا بتنازل واحد من جانب الولايات المتحدة الأمريكية: تعهّدها في الحدّ من برنامج مبادرة الدفاع الإستراتيجي (إي دي إس) عند عتبة الأبحاث المخبريّة، دون إجراء تجارب في الفضاء. لكن ريغان رفض التضحية بمشروعه. كما كتب أندريه كراتشيف: " في نهاية المطاف، يتكسّر الاتفاق التاريخي عند كلمة واحدة: مخبر"[٢].

وعند خروجه من الاجتماع الأخير، كان غورباتشوف، البادي عليه علامات الخيبة الشّديدة، يُسرُّ لزميله الأمريكي:" أيها الرّئيس المحترم، لقد أضعْت فرصة الدخول في سجل التاريخ كأعظم زعيم نجح في فتح الطريق

---

(١) التفكيك الكامل لكل الصواريخ، الأمريكية والسوفييتيّة، التي كان مداها محدوداً في القارة الأوروبيّة.

(٢) أندريه غراتشيف، المرجع السابق، صفحة ١٥٣.

نحو نزع السلاح النووي." وكان ريغان صرّح لمدير مكتبه: "كنّا على وَشْكِ الاتفاق، إنه لأمرٌ مخزٍ ألّا نتوصّل إليه"[1].

كان ذلك مثالاً عن نمط التنافر الإستراتيجي. كان يُفترض بمبادرة الدفاع الاستراتيجي الحماية من تهديد نووي. لكن المجمّع الصّناعي الأمريكي رفض فكرة معاهدة نزع شامل وكامل للسلاح النووي للحفاظ على نظام يعدّه حامياً له من التهديد الّذي كان من الممكن أن يزول.

في سنوات التسعينيّات، أحيا بيل كلينتون المشروع لمواجهة تهديد كوريا الشماليّة. في بداية القرن الواحد والعشرين، وُضع مجدّداً في صلب السياسة الأمريكية لمواجهة التهديد الإيراني. كانت تُطرح الحجّة نفسها في كل مرة: تكنولوجيّاً ممكن وماليّاً يمكن دعمه. حجّة تدْحضها الأحداث في كل مرّة. بالنسبة للرّوس، التهديدات الكوريّة والإيرانيّة لم تكن تشكّل إلّا ذريعة والمُستهدف كان روسيا بالتأكيد. لذا فإن تطبيق مثل هذا النظام، إذا ما جرى التوصّل إليه فعليّاً، قد يمنع موسكو من أي تصوّر في الرّدع. إذا هُدّد الروس بعدم مقدرتهم بلوغ الأهداف الأمريكية أبداً، فلن يكون لتوازن الرّدع أي قيمة. سوف تبقى روسيا تحت التهديد الأمريكي دون ردٍّ مماثل. ولن تُطبّق نظريّة كسنجر بعد ذلك.

أُطلق هذا النوع من البرنامج بشكل نظامي. إنه برنامج سِحري للمجمّع الصناعي العسكري الأمريكي. يُضاف إلى ذلك، أن مصطلح "دفاعي" يُفترض أن يلقى "رواجاً" أكثر لدى الآراء.

---

(١) نفس المرجع.

تتحدث مادلين أولبرايت في مذكراتها [1]، وزيرة الخارجية في ظل رئاسة كلينتون، أنه في عام ٢٠٠٠ ، قُبيل نهاية الفترة الرئاسية للأخير، كانت الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية قريبتين جدّاً من التوصل إلى اتفاق يضع حدّاً للتهديد المحتمل للصواريخ الكوريّة بعيدة المدى. تكتب أولبرايت، أنه في تلك الفترة، عارض ذلك عدد كبير من البرلمانيين والخبراء الأمريكيين "خشية ألّا يُضعف الاتفاق مع كوريا الشماليّة مشروع الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ". اختلفوا إذنْ حول إمكانيّة نزع سلاح كوريا الشمالية، لأنه كان من الممكن أن يشكل تهديداً على برنامج التسليح الأمريكي... المفترض أنه الحامي ضد تهديد كوريا الشماليّة! نرى من خلال ذلك نفوذ المجمّع الصناعي العسكري الأمريكي وغرابة مواقفه. يُفضّل الإبقاء على تهديد بغية امتلاك نظام دفاعي (باهظ الثمن) بدلاً من إزالة هذا التهديد. فيما بعد، كان بيل كلينتون قد ركّز جهوده على قمة كامب ديفيد والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تاركاً الملف على حاله.

في عام ٢٠٠١، انسحب جورج بوش الابن من معاهدة الصواريخ الباليستية المضادّة بغية العمل بحريّة على برنامج نظام الدفاع المضاد للصواريخ. في ذاك اليوم، فقط الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشماليّة من انسحبتا من اتفاق نزع السلاح النووي في إطار معاهدة حظر الانتشار. تشاطرٌ غريب في القرار! دونالد ترمب ضاعف من خطورة الرهان بإلغائه، في تشرين الأول ٢٠١٨، المعاهدة حول القوى النوويّة الوسيطة (إف إن إي

(١) مادلين أولبرايت، السيّدة وزيرة الخارجيّة، باريس، ألبان ميشيل، ٢٠٠٣، صفحة ٥٧٣.

أو الصواريخ الأوروبيّة) التي وقّع عليها في عام ١٩٨٧ رونالد ريغان وميخائيل غورباتشوف، والتي تُعدّ عنصراً أساسيّاً في الخروج من الحرب الباردة.

بالنسبة لموسكو، يُشكل إلغاء المعاهدة وإنشاء نظام دفاعي مضاد للصواريخ في أوروبا خرقاً للتوازن النووي. باراك أوباما كان مدركاً لذلك، وهو الذي كان يدّعي عدم نيّته نشر "نظام يستند إلى تكنولوجيا غير موثوقة وتمويلٍ غير مضمون ضد تهديد غير موجود" لكنه تراجع أمام ضغط المجمّع الصناعي العسكري. من ثمّ لم يستطع الضغط على زر إعادة العلاقات الأمريكية الروسيّة إلى وضعها السابق. دونالد ترمب، الّذي يُعدّ أكثر الرؤساء الأمريكيين تهوّراً، لم يستطع بتاتاً اتباع سياسة التقارب مع روسيا التي كان يصرّح خلال الحملة الانتخابيّة نيّته تطبيقها.

نجد أنفسنا أمام مفارقة هائلة لبرنامج يُقدّم على أنه دفاعي، لكنه في الواقع خطير يُثير الارتياب الإستراتيجي. إنه بلا شك هدف المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، الحريص على تجنّب فخ الانفراج ونزع السلاح...

في خطابه الأخير بشأن حالة الاتحاد في كانون الثاني عام ١٩٦١، كان إيزنهاور، الّذي لا يكاد يمكن تقديمه على أنه سلميٌّ لا يُبالي، يحذّر مواطنيه من نفوذ المجمع الصناعي العسكري:

"هذه العلاقة بين مؤسسة عسكرية كبيرة ومصنع هائل للأسلحة هو أمر جديد في التجربة الأمريكية. نفوذه كُلّي الوجود، اقتصاديّاً وسياسيّاً وروحيّاً لدرجة تتأثّر به كل مدينة وكل برلمان ولاية، وكل مكتب في الحكومة الفيدراليّة. نعترف بهذه الحاجة الماسّة لهذا الانتشار. لكن لا ينبغي

لنا إغفال إدراك مضامينه الخطيرة. عملنا ومصادرنا ووسائل وجودنا مُتعلّقة فيه، والأمر ينطبق حتّى على بنية مجتمعنا".

"في اتخاذ قرارات الدولة، علينا إذاً حماية أنفسنا من أي نفوذ غير مسوَّغ يمارسه المجمّع الصّناعي العسكري، سواء كان هذا النّفوذ مطلباً ملحّاً أم لا. الخطر الوشيك من صعود خطير لسلطة غير شرعيّة موجود وسوف يبقى."[...]

"علينا ألّا ننخدع أبداً بكل ما يُقال لنا، وحدهم جماعة المواطنين المتأهبين لرد الفعل والمُطّلعين جيّداً من سوف يستطيعون فرض تقييد حقيقي للماكينة الضخمة الصناعية والعسكرية للدفاع من خلال أنظمتنا وأهدافنا السلميّة بطريقة يمكن معها للأمن والحريّة أن يزدهرا معاً".

تعنّت المجمع الصناعي العسكري في الدفاع عن برنامج مضاد الصواريخ الباليستيّة، والنجاح الذي حققه في هذا المجال، يُظهر قوّته ويفسّر جزئيّاً الحفاظ على المناخ العدائي بين موسكو وواشنطن، الذي يسوّغ توسيع حلف شمال الأطلسي. إن نموذج الحلقة المفرغة مُثمر في المستقبل وفي تعزيز نفوذ حلف شمال الأطلسي.

الفصل العاشر
أوكرانيا: خطأ استثنائيّ

إن ضم روسيا للقرم دفع العالم الغربي إلى اتخاذ عقوبات ضد موسكو. فَنِيّة روسيا زعزعة أوكرانيا التي لم تعد بدورها تريد البقاء في منطقة نفوذها أغضب الغربيين وأجّج مشاعر القلق لدى بولندا وبلدان البلطيق.

لكن، إذا حُمِّلت موسكو فعلاً مسؤوليّة ذلك، فمن السخرية بمكان مرّة أخرى امتلاك نظرة مانويّة[1] لهذه الأحداث، مع وجود غربٍ تُجيّشه نيّات صافية وورِعة من جهة و روسيا التي تقودها مخطّطات شريرة من جهة أخرى.

زبينيو برزوزينسكي، المستشار السابق للأمن القومي في إدارة كارتر، كان قد توصّل إلى نظريّة أنه دون أوكرانيا، روسيا تنتهي كإمبراطوريّة في أوروبا. من عام ٨٦٠ حتى القرن الثاني عشر، كانت ولاية كييف، تحت اسم روس، أول ولاية سلافية في الشرق، قبل أن تُؤسس دوقيّة موسكوفي الكبرى. ضُّمت أوكرانيا إلى روسيا في القرن السابع عشر، باستثناء المقاطعات الغربية التي دُمجت مع بولندا ولاحقاً مع الإمبراطوريّة النمساوية الهنغاريّة. عرفت أوكرانيا استقلالاً لفترة وجيزة، من عام ١٩١٨ حتى ١٩٢٠. فيما بعد، استمرّ الحسّ القومي، لكن سرعان ما قُمع. أوكرانيا هو بلدٌ منقسم

---

(١) المانويّة: عقيدة دينيّة أسّسها ماني وتعتبر من الديانات الثّنويّة أي تقوم على أن العالم مُركّب من أصلين هما الخير والشّرّ أو النور والظلمة (المترجم).

بين شرقٍ موالٍ لروسيا وناطق باللغة الروسيّة وغربٍ مؤيّد للغرب. في عام ٢٠٠٥ ، قادت الثورة البرتقاليّة فيكتور لوشتشينكو، الموالي للغرب، إلى السلطة. حينئذٍ، أبدت منظمات غير حكوميّة، ومعاهد أبحاث ومتنفّذون أمريكيون، من بينهم جورج سوروس، انفتاحاً كبيراً لمساعدته هناك، باسم تعزيز الديمقراطيّة. اعتبر فلاديمير بوتين ذلك تدخّلاً في حين أن الغربيين كانوا يرون فيها اللعبة الطبيعيّة والحرّة للنّفوذ، خدمة للدّمَقرطة. في تلك الفترة، كانت روسيا تبيع الغاز لأوكرانيا بأقل من سعر السوق العالمي لغايات تعاون جيوبوليتيكي. لم يعد يُرى فائدة بالاستمرار في عرض سعر مُخفّض لدولة لم تعد صديقة فبدأ بتسعيره بالسّعر الحقيقي. ولأن أوكرانيا لم تعد تستطيع الدفع بهذا الثمن، هدّدتها روسيا بوقف الإمدادات عنها. جُنّ جنون الصحافة الغربيّة وشجبت سياسة تحكم على الأوكرانيين بمواجهة قسوة البرد على جُبْنهم. ولا أحد يتّهم المملكة العربية السعوديّة على بيع نفطها بسعر السوق...

في عام ٢٠١٠، فاز فيكتور لانوكوفيتش، الموالي لروسيا، في الانتخابات الأوكرانيّة. ونظم دعاوى سياسيّة بحق المعارضين وأمعن في القمع. والفساد- الموجود منذ تشكيل النظام، استمر. وقّع مع موسكو اتفاقاً يمدّد استئجار الجيش الروسي لِميناء سيفاستوبول لمدة خمسة وعشرين عاماً، وكان ينص أيضاً على تخفيض سعر الغاز الروسي إلى ٣٠ %. وكان اتفاق شراكة قد جرى التفاوض عليه مع الاتحاد الأوروبي. بالنسبة لأغلبية الآراء في أوكرانيا، ليس من شأن هذا الاتفاق أن يُتيح فرصة الوصول إلى ديمقراطيّة حقيقيّة فحسب، بل أيضاً القضاء بشكل خاص على الفساد الّذي يفتك بالبلد منذ عام ١٩٩١، والّذي كانت كل الحكومات متورّطة فيه. عندئذٍ تبيّن لدى الشبيبة المُثقّفة والمتعلّمة أن البلد كان بقبضة أوليغارشيّين كدّسوا

بصورة فاسدة ثروات باهظة. أُجبر الكثير من الأوكرانيين على الرحيل رغم مستوى تعليمهم العالي.

وكان اتفاق الشراكة يقرّب أوكرانيا من العالم الغربي. لكن بنصّه على انضمامها للاتحاد الجمركي، كان بذلك يفصلها عن روسيا أيضاً (التي لا تمتلك مثل هذا الاتفاق مع بروكسل (الاتحاد الأوروبي). اعتبر فلاديمير بوتين ذلك نيّة لِفصل أوكرانيا عن روسيا. في الوقت الّذي كان بوتين يفرّق فيه سابقاً بين حلف شمال الأطلسي (الخصم) والاتحاد الأوروبي (الشريك المحتمل)، بدأ يعتبر أن كليهما يتفقان في نيّتهما إضعاف بلده.

توجد فعلاً لعبة نفوذ بين الاتحاد الأوروبي وروسيا. لكن المجلس الأوروبي بقيادة الأطلنطي المتشدّد، خوسيه مانويل باروزو، اتّبع عن عمد أو دونه، سياسة كانت تنشئ حاجزاً بين روسيا وأوكرانيا التي لا يمكن أن يقبل بها فلاديمير بوتين دون ردّ. عندها هدّد الأخير أوكرانيا باتخاذ إجراءات اقتصادية ثأريّة، لا سيّما عبر سعر الغاز.

فيكتور لانوكوفيتش - التي تتدهور شعبيّته بصورة متسارعة بفعل الفساد والقمع المُمارس من نظامه - جمّد التوقيع على اتفاق الشراكة بين روسيا وأوكرانيا. على الفور، انتفضت ثورة شعبيّة عفويّة من الشبيبة والمفكرين والنسيج التشاركي المرتبط مع العالم الغربي، ولاسيّما الولايات المتحدة الأمريكية. صعّد لانوكوفيتش من القمع، وشجب بوتين عودة الفاشيّة إلى أوكرانيا. إذا كان اليمين المتطرّف حاضراً، إلّا أنه لم يكن يقود حركة المعارضة في الحكومة. فحاول الأوروبيون والأمريكيون إيجاد وساطة. ففي مطلع شباط، كانت فيكتوريا نولاند، مساعد وزير الخارجيّة الأمريكي للشؤون الأوروبيّة، تردّ على السفير الأمريكي في أوكرانيا، الّذي

بدوره كان يسألها عن كيفيّة التصرّف إزاء الوساطة الأوروبية: "اللعنة على أوروبا". كنّا خلال حقبة أوباما أمام رئيس متعدّد الأقطاب ومنفتح على أوروبا. رغم أن هذه العبارات المُهينة قد أطلقت في ظل رئاسته، لكنّها لم تتسبّب بأزمة بين البلدان الأوروبيّة والولايات المتحدة الأمريكية. لنتخيّل أن مسؤولاً أوروبيّاً يتفوّه بنفس نوع العبارات بحق أمريكا؟ لكان سُرّح من مهامه على الفور! إن غياب ردٍّ أوروبيٍّ كان يُفقد مصداقيّة أوروبا، ليس فقط بنظر الأمريكيين، بل بنظر الروس أيضاً. في ٢١ كانون الثاني ٢٠١٤، توصّل وزراء خارجيّة فرنسا وألمانيا وبولونيا إلى اتفاق بين أطراف الأزمة الأوكرانيّة. رفض متطرّفو الميدان هذا الاتفاق تحت ضغط من الأمريكيين. انقسم الأوروبيون، ارتعب لانوكوفيتش، وفرّ ليلاً. بالنسبة للغربيين، كانت ثورة يجب إبقاؤها مستمرة. وفي نظر بوتين، كانت بمنزلة انقلابٍ مدعومٍ من الخارج. نجم عن ذلك عندها ضم القرم والعقوبات الأوروبيّة.

كانت أوكرانيا ضحية صراع نفوذ بين الغربيين والرّوس، وعلى وجه الخصوص ضحية مستوى مرتفع من فساد طبقة حاكمة منفصل، إن استغلّت كيف تُسيّر الأعمال التجاريّة لصالحها، عن مستوى فساد الدّولة. لقد كسبت روسيا القرم، لكنها خسرت أوكرانيا التي بُني فيها حسٌّ وطنيٌّ معارضٌ لها. ولازال النّزاع قائماً بحدّة طفيفة في الدونباس حيث يتواجه الجيش الأوكراني النظامي مع ميليشيات انفصاليّة موالية لروسيا. هذه الميليشيات ليست تحت أمرة بوتين بالكامل، لكن بالتأكيد يملك الأخير نفوذاً عليها. بيد أن كييف فاقمت الوضع سوءاً بعد توقّفها عن دفع معاشات ورواتب الموظفين في الدونباس، غير الخاضعة لسيطرتها، وعدم اعترافها بحقوق المنطقة.

وأمام التهديد بإعادة النظر في الحقوق الثقافية للسكان الناطقين بالروسيّة، يمكننا أن ندرك أن سكان القرم يفضلون الانضمام إلى روسيا والانفصال عن بلد، وهو أوكرانيا، الّذي له مزيّة أليمة بأنه البلد الوحيد في أوروبا الّذي يقل فيه معدل دخل الفرد الواحد عمّا كان عليه عند الخروج من الحرب الباردة. إن ربط تطبيع العلاقات مع روسيا بإرجاع القرم إلى أوكرانيا يجعل التطبيع أمراً بعيد المنال. كما أن التحريض على فكرة مساعدة عسكرية غربية لأوكرانيا من شأنه تأجيج التيّارات الأكثر تطرفاً في هذا البلد، وبالتالي يدفع باتجاه فكرة الحل العسكري المستحيل والمنطوي على نتائج خطيرة.

بعد عام ١٩٤٥، لم يعترف الغربيّون بضم بلدان البلطيق. لكنهم لم يربطوا استقلال هذه البلدان بحالة العلاقات مع الاتحاد السوفييتي التي كانت مرهونة بعوامل أخرى. حتى إن اتفاقات هلسنكي، التي تعتبر ذروة التفاهم، اعترفت بالحدود وليدة الحرب العالميّة الثانية. ثار غضب الصقور٢[1]، في تلك الفترة، ضد الانهزاميّة، وميونخ جديد، واستسلام الغرب. إن اتفاقات هلسنكي، كحال اتفاق أوستبوليتيك، لم تكن بالرغم من ذلك مدعومة من المعسكر الشيوعي الّذي سرّع من تجاوز الانفصال الشرقي الغربي. إنّ الاعتقاد بأنه يمكننا حل الأزمة الأوكرانيّة عبر عقوبات وضغوط على روسيا وحدها دون تطبيق ذلك على أوكرانيا هو اعتقاد ينطوي على ترسيخ حالة التوتّرات وإرجاء تسويتها إلى ما لا نهاية.

تبنّى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مشروع القرار ١٩٧٣، واضعاً المفهوم الّذي طوّره كوفي عنّان موضع التنفيذ: "مسؤوليّة الحماية". هذا

---

(١) المناصرون للنّهج المتشدّد، والهجومي حتّى، في السياسة الخارجيّة.

المفهوم، الّذي طُور بعد حرب العراق، كان يُتيح الخروج من مأزق العجز / التدخّل. إذ ينصّ على التدخل بناء على القانون الدولي في حال وجود تهديد خطير. في تلك الفترة، كانت روسيا والصين، وكذلك ألمانيا والبرازيل وجنوب إفريقيا قد استنكفت عن التّصويت. لم تستخدم روسيا إذاً حق النقض الفيتو ومرّرت بذلك شرعيّة التدخّل. نتذكّر أيضاً أن نيكولا ساركوزي حاول التصرّف بشكل أسرع دون الرجوع إلى الموافقة الأمميّة. كان من الممكن أن تجد فرنسا نفسها في وضع مشابه لما كان عليه في عام ١٩٥٦ عند التدخل في السويس. أبقت قوات القذافي بنغازي على الحياد، وبسرعة شديدة، رأت فرنسا وبريطانيا أن الشعب الليبي لن يكون في أمان طالما أن القذافي موجود في السلطة. التدخل المزعوم في بادئ الأمر على أنه لحماية الشعب الليبي تحوّل إلى عمليّة تغيير النظام عبر تدخّل عسكري خارجي. كانت روسيا تفقد حليفاً، والروس والصينيّون - الّلذان وافقا على عدم استخدام حق النقض الفيتو على مشروع القرار - كانا مجدّداً على مرأى من تنفيذ عمل يبغضانه كلاهما. في تلك الفترة، كان رئيس الوزراء فلاديمير بوتين قد حذّر ديمتري مدفيديف من مسألةلةألة فقدان الثقة بالغرب. تقادم الأحداث أثبت صوابيّة رأيه. وعقب ذلك، استخدمت روسيا حق النقض تلقائيّاً حين عُرض الملف السوري على مجلس الأمن. وكان سيرجي لافروف، وزير الخارجيّة الروسي، قد وجّه كلاماً إلى لوران فابيوس على وجه الخصوص، بنبرة تفتقر للدبلوماسيّة إلى حدّ ما: " لقد خدعتمونا في ليبيا، ولن تخدعونا في سورية" [...]

الفصل الحادي عشر

النّزعة التعدديّة تُوسّع الأطلسي

يردّد الغربيّون باستمرار أن القيم المشتركة هي التي توحّدهم. يحبّون التّغنّي بها كُرمى غاياتهم، ولا يكتفون بذلك، بل يقدّمون أيضاً العِظَةَ للأمم التي لا تلتزمها، متناسين أحياناً أن سخطهم انتقائي ومبادئهم مفصّلة على قياسهم. صرامتهم تتوقّف على طبيعة العلاقات التي تجمعهم مع المتّهمين المزعومين، أكثر من توقّفها على جسامة الأفعال المأخوذة عليهم. تتلقّن الدول العدوّة أو التي قلّما تذْعن عظاتٍ أكثر من الدول الحليفة أو الزبائنيّة. من جانب آخر، قد يحصل أن يخرق الغرب نفسه هذه القيم التي نسبوها لهم، ويفقدوا بذلك مصداقيّة خطاباتهم. المطالبة بحقوق الإنسان بالتوازي مع التحالف مع المملكة العربية السعودية وإنشاء معسكر غوانتانامو يُثبت وجود خللٍ كبير. عندما يُعطي الأمريكيون مواعظ للصينيين حول قمع الأقليّة الأوغوريّة، يرد الصينيّون بالتمييز العرقي الممارس اتجاه السّود في أمريكا. وحول النظام القضائي القمعي، تُخرج الصين ملف غوانتانامو. وإذا ألقت الولايات المتحدة الأمريكية درساً للصين حول تحالفها مع النظام القمعي في السودان بهدف الوصول إلى بتروله، ترد بكّين: "وأنتم، ماذا تفعلون مع الرياض؟".

لكن، بعيداً التناقضات العرضيّة، توجد حقّاً مجموعة من القيم الغربيّة، المُحدّدة والمطالب بها، توحّد بلدان ضفّتي الأطلنطي. اختلافهما الجوهري

يكمن في تبنّي أحدهما، ورفض الآخر، لرؤية، التي من المفترض، وأمام التحدّيات الدوليّة، أن تشغل مكاناً أكثر مركزيّة في الحياة الدوليّة: التعدديّة.

لا تتجلّى ضرورة التعددّيّة عبر بروز عالم متعدد الأقطاب، بل عبر بزوغ عالم يعتمد أحده على الآخر أكثر فأكثر. لا يمكن لأي تحدٍّ كبير تواجهه الإنسانيّة أن يُواجه بالطرق الوطنيّة فقط. وحده التعاون على نطاق واسع، أي سياسة متعددة الأطراف، بإمكانها مواجهة الاحتباس الحراري والمخاطر الإرهابيّة، والتحديات الديمغرافيّة، وتسهيل الوصول إلى السلع الجماهيريّة العالميّة أو تطبيق نظام حقيقي للأمن الدولي. في عالم يسود فيه الاعتماد المتبادل، لا تُعدّ التعدديّة خياراً ولا بديلاً، بل ضرورة حتميّة. إن تجنّب اللجوء إليها والتفكير في الاستغناء عنها يؤدّيان بكل بساطة إلى مفاقمة المخاطر التي تُثقل كاهل الإنسانيّة.

في مجتمع قومي، يُدرك كل منّا أن تبنّي قواعد مشتركة وعامّة وغير شخصيّة، هو الشرط الأساسي لإمكانيّة تعايش في أعلى درجة ممكنة من التناغم. عندما لا يكون بوسع الدولة لعب دورها - كما هو الحال في الدول المفلسة (الفاشلة) - فإنّها تُقيّد حريّة الأفراد: كثير من التعسّف، والجور، والوحشيّة، وقانون الغابة إذ تتغلّب القوّة على العدالة.

الأمر نفسه ينطبق على المجتمع الدولي: يؤكّد القانون الدّولي وجوده شيئاً فشيئاً. لا شك أنه لم يُلتزم التزاماً كاملاً بعْدُ، لكن كلٌّ منّا يُدرك أن وجود قانون أفضل من عدمه. فكل الناس لا تلتزم قانون السير، لكن وجوده ضروري من أجل أمن كل شخص. بالطبع، بالنّسبة لدولة قويّة، فإن وجود قانون عام يحدّ من قدرة عملها ولا سيّما إذا كانت دولة عظمى.

وسوف يكون بوسعنا على الدوام إيجاد تبرير يُعفينا من ذلك، ولا سيّما إذا كنّا مقتنعين بتفوّقها الأخلاقي. إنها بالضبط حال الولايات المتحدة الأمريكية، التي ما لبثت أن عزّزتها بقوّة لا تُضاهى.

إذا كان الاتحاد الأوروبي، المؤسَّس على قاعدة تعدد القوى، قد حقنها في حمضه النووي، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد عزّزت مناعتها ضدها. هذا الرفض له أصول قديمة وعميقة. ظانّة بنفسها - نظراً لكثير من الاعتبارات - أنها استثنائيّة، تجد الولايات المتحدة الأمريكية صعوبة في تشكيل عملٍ يستند إلى الإرادة الجماعيّة، إذ لن تكون سوى طرفٍ من بين الأطراف. مقتنعة، منذ فترة طويلة، بـ "قدرها المُتجلّي"[1]، فهي تنتشي لفكرة قيادة عالم تحكمه قوّة واحدة، ويُوصل حتماً إلى نتائج إيجابيّة. قبل الحرب العالميّة الثانية، كانت انعزاليّة. إلّا أنها قد خرجت منها أكثر قوّةً من باقي أطراف النزاع وتولّت "قيادة العالم الحرّ". ونظراً لعدم اعتيادها مطلقاً على التعامل مع قوى مكافئة، عدا الفترة القصيرة لتولّي نيكسون- كسنجر، إذْ كان الاتحاد السوفييتي قد بلغ التوازن الإستراتيجي، وكان البيت الأبيض حينئذٍ يتحلّى بكثير من الحكمة لتقبّل ذلك، فهي لم تضطرّ بتاتاً لاتباع دبلوماسيّة بين قوى متكافئة. عند أفول الثنائيّة القطبيّة، فضّلت الولايات المتحدة الأمريكية اعتبار نفسها منتصرةً في الحرب الباردة بدلاً من أنها بانية نظام عالمي جديد.

---

(١) القدر المتجلّي: مفهوم سياسيّ أمريكي ظهر في القرن التاسع عشر، وفحواه أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مهمّة إلهيّة آنذاك في نشر الديمقراطيّة والحضارة في الجانب الباسيفيكيّ من أمريكا الشماليّة **(المترجم)**.

تتمتّع الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة والقناعة لأن تكون من الناحية المعنويّة دولة متفوّقة. يُضاف إلى ذلك أن تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١ حوّلها إلى ضحيّة اعتدي عليها ظُلماً؛ لأنها كانت ترمز إلى الحريّة. تساءل جورج بوش الابن مذهولاً:" لماذا يكرهوننا في حين نحن خيّرون؟"، لقد أجاب عن تساؤله في الحال. لأن أولئك الناس أشرار. إذا لم يكن ثمة مسوّغات للإرهاب الّذي لا يبرّره شيء، فمن الضروري فهم أسبابه لمحاربته بشكل فعّال. إذْ لا يمكن إعفاء أنفسنا من المسؤوليّة فيما يتعلّق بأصوله.

تعزّز يقين الأمريكيين. لم تولد الأحاديّة القطبيّة لا مع ترمب ولا مع بوش الابن. بل بدأ في ظل إدارة بل كلينتون، رغم أنّه يُعدّ مناصراً لأوروبا، منذ عام ١٩٩٨ القصف غير الشرعي على العراق، ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومحكمة الجنايات الدوليّة ومعاهدة حظر الألغام المستهدفة للأفراد وبروتوكول كيوتو حول الاحتباس الحراري. الأحاديّة القطبيّة هي مكوّن جوهري في السياسة الأمريكية الخارجيّة، وفي تصوّر علاقتها بالعالم.

دون أدنى شك، كان باراك أوباما، من خلال مسيرته الشخصيّة وذكائه، أقل الرؤساء نزوعاً نحو الأحادية القطبيّة. وقد كانت رؤيته التالية قد أثبتت صوابيّتها إلى حد كبير:"لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حل أعقد التحدّيات في العالم، لكن دون الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن تسوية أيٍّ من المشاكل الكبيرة في العالم". لكن سياسته كانت تصطدم بعوائق ولا سيّما من قبل الكونغرس والبنتاغون. فالنظام

السياسي الأمريكي، وما يتضمّنه من انتخابات كل عامين في مجلس النواب وكلفة متزايدة في متطلبات التمويل، لا يُساعد على فهم شامل للعالم. ثمّة تباعدٌ حقيقيٌّ بين وزن الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا العالميّة ومعرفة النواب لهذه القضايا. بالنسبة للغالبيّة بينهم، مخالفة الولايات المتحدة الأمريكية لا يُعدّ دفاعاً عن مصالح قد تتعارض شرعيّا مع واشنطن، بل مخالفة قيم تجسّدها، الأمر ليس معارضة للمصلحة القوميّة الأمريكية بل للقيم العالميّة. في زمن الحرب الباردة، بعد تدخّل قوات حلف وارسو في تشيكسلوفاكيا، طوّر ليونيد بريجنيف مفهوم "السيادة المحدودة". الاختلاف مع الاتحاد السوفييتي لم يكن يُعد مطلقاً خلافاً مع دُوله، في حالة الاتحاد السوفييتي بالضبط، بل خلافاً مع القيم الشيوعيّة ومع مصالح الشيوعيّة العالميّة. حينئذٍ كانت المصالح الشيوعيّة أعلى من المصالح القوميّة. لكنها كانت الدولة التي تمثّل وتنمّي الشيوعيّة خالطةً ومازجةً مصالحها القوميّة بمصالح قضية أوسع. ليست الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن هذا المفهوم. فهي لم تعْتَد على دبلوماسيّة عادلة. فمنذ تأسيسها في مطلع القرن العشرين، تخلّت عن أوروبا وعاشت في انعزاليّة. وإذا كانت قد خالفت هناك، فكان ذلك من أجل تقسيم المكسيك والتدخل في أمريكا الوسطى وفي الكاريبي. حين كسرت الانعزاليّة، كان ذلك من أجل "قيادة العالم الحر". إذْ كان يتعيّن عليها احتواء الاتحاد السوفييتي عند انتهاء الحرب العالميّة الثانية، لكن لم يكن هناك مجالٌ للمقارنة بين عظمة قوّة كل منهما، بين اتحاد سوفييتي دمّرته الحرب، وولايات متحدة أمريكية لم تتعرّض أراضيها لأي خطر باستثناء بيرل هاربر.

لم تنجح سياسة القطب الواحد مع جورج بوش الابن وبعد أحداث ١١ أيلول، ولا مع دونالد ترمب إطلاقاً. يُعتبر بيل كلينتون رئيساً مناصراً للتعاون، وهو الذي استطاع التصريح أن الولايات المتحدة الأمريكية "كانت الأمة الوحيدة الّتي لا غنىً عنها". إن الأحادية القطبيّة جوهر سياستها الخارجيّة. وهي جزءٌ أساسيٌّ من أرُومة عملها الإستراتيجي، ومن تصوّرها القائم على أساس أنها أمة استثنائيّة في كل شيء. لقد حدّ منها باراك أوباما دون إلغائها في الوقت نفسه. بيد أن ترمب دفع بها إلى أقصى حد. في واقع الأمر، شعاره (أمريكا فيرست) ("أمريكا أولاً") يُخفي على نحو سيّئ نيّته "بأمريكا أونلي" ("أمريكا فقط"). الأمريكيون وحدهم لديهم الحق في تحديد القواعد الدوليّة سواء الاقتصاديّة منها أم الأمنيّة. سوف ترتكب البلدان الأخرى خطأً جسيماً إن خالفت الأمريكيين، وسوف يكونون عرضة للعقوبات. يُثبت ذلك الاتفاق النووي الإيراني الموقّع في تموز ٢٠١٥ في فيينا، الّذي جاء حصيلة مفاوضات شاقّة طوال اثني عشر عاماً بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا وصدّق عليه باقي الأمم، إلّا أن الولايات المتحدة الأمريكية خرقته. ليس هذا فحسب، بل ترى الأخيرة أن معاقبة الّذين يريدون مواصلة تطبيقه أمراً شرعيّاً، ولا سيّما أولئك الّذين يتاجرون مع إيران. كما ينسبون لأنفسهم فقط حق شجب الاتفاق الموقع في كانون الأول عام ٢٠١٥ في باريس حول الاحتباس الحراري، في الوقت الّذي يوجد فيه تفاهم شبه مطلق بين المسؤولين السياسيين والعلماء يُبيّن أن هذه القضيّة هي أهم تحدّ حالي تواجهه الإنسانيّة. في نهاية المطاف تعامل الولايات المتحدة الأمريكية حلفاءها في حلف شمال الأطلسي كتابعين.

يقف كل رؤساء الدول والحكومات إلى جانب بلدانهم حين تُرّشح لتنظيم أحداث رياضيّة، أكان ذلك يتعلق بالألعاب الأولمبية أم كأس العالم لكرة القدم. لكن ترمب هدّد بمعاقبة البلدان التي لن تصوّت لصالح الولايات المتحدة الامريكية في تنظيم كأس العالم لعام ٢٠٣٠. أمرٌ يحدث للمرّة الأولى في تاريخ توزيع تنظيم المسابقات الرياضيّة. الولايات المتحدة الأمريكية تقرّر ويجب على الآخرين تقديم الطاعة دون تذمّر.

خرج جون بولتون، مستشار الأمن القومي في حكومة دونالد ترمب، بكلمات كانت بمنزلة إعلان حرب على محكمة الجنايات الدولية، ومن ثمّ على القانون الدولي: "إذا وجّهت المحكمة اتهامات بحقّنا، لن نبقى صامتين. سنمنع قضاتها ومستشاريها من الدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية. سنفرض عقوبات على ممتلكاتهم طبقاً للنظام المالي الأمريكي، وسنتّخذ ملاحقات قضائيّة بحقّهم في إطار نظامنا القضائي. وسنطبّق الإجراء نفسه بحق كل شركة أو دولة تساند تحقيق محكمة الجنايات الدوليّة بشأن الولايات المتحدة الأمريكية، ونحذّر أيضاً إن تعاونت بلدان ما مع تحقيقات محكمة الجنايات الدوليّة حول الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها[1] ٢". إنه بكل بساطة تأكيد أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك كل الحقوق في حين لا تملك البلدان الأخرى أيّاً منها. إنهم رعاة البقر في محميّة الهنود الحمر. إنه التزعّم عبر الترهيب. لا قانون يعلوهم، ولا يستطيع أحدٌ مقاضاتهم. بأي حق؟ ثمة تنافر بين الرؤية الأوروبيّة ودول عديدة في أصقاع العالم من جهة ورؤية الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

---

(١) لوموند، ١٣ أيلول ٢٠١٨.

هل لا زال بإمكان الأخيرة التحدث عن القيم المشتركة والغربيّة؟ ماذا كان سوف يُقال لو كان صرّح القادة الروس والصينيّون بمثل هذه التصريحات؟

بالطبع، من السهل القول إنه ترمب وهو يبالغ في كل القضايا. يحذونا الأمل أيضاً أن يكون خلفه أقل مبالغة. لكن لا ينبغي الافتراض أن الأخير سوف يؤمن بالتعددية، وأنه سوف يتخلّى عن الموقف الأمريكي أحادي القطبيّة. بأفضل الأحوال، سوف يُعدّله ولاسيّما إذا كانت موازين القوى متكافئة مع الأمم الأخرى. في عالم تعتمد فيه البلدان بعضها على بعضٍ، لا تشكّل التعدّديّة القطبية خياراً بل ضرورة. إذْ لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية مواصلة رفض التعدّديّة القطبيّة دون عقاب.

الفصل الثاني عشر

ضريبة دون تمثيل

إن شجب دونالد ترمب للاتفاق حول النووي الإيراني ليس له صدى في الخليج فحسب. بل إنه مظهرٌ من مظاهر الخلاف مع الحلفاء الأوروبيين أيضاً، أي إنه تعبير عن رؤية إمبرياليّة للعالم، إذ إن رأي الأمم الأخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية ليس له معنى.

بعكس ما يتهيّأُ لنا، حين يتخذ ترمب قراراً سياسيّاً خارجيّاً، فإنه يُثبت دائماً وجود تماسك: فهو يأخذ بالحسبان ما يفكر فيه ناخبوه وما يرغبون به قبل كل شيء. فهو يلعب على وتر إستراتيجية التوتر على الدوام، عازماً على قيادة الأمم الأخرى إلى الاصطفاف خلف الراية الأمريكية، وعند الحاجة، إلى رفع حجم مشترياتها للأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية. إذ إن ثقل الناخبين ودورهم التاريخي ونفوذهم قاد الأمريكيين إلى عدم التردد مطلقاً في اتباع سياسة أحادية الجانب، على اعتبار أن التعددية ليست إلّا خياراً. ولم يستطع أي رئيس أمريكي دفع المؤشر إلى هذا المستوى المرتفع مثل ترمب. كان لدى واشنطن على الدوام رؤية عن حلف الأطلنطي قبل الوقت الّذي تولّت فيه قيادته. ولم يُعامل أي رئيس أمريكي منذئذٍ حلفاءه الأوروبيين بمثل هذا الحد من قلة الاحترام. بالنسبة لترمب، لا يوجد شركاء أطلسيّون، إذ ليس ثمة سوى تابعين يجب عليهم الاصطفاف مُذعنين

خلف واشنطن. يُدرك الأوروبيّون أن سلوك إيران في المنطقة حمّال للفوضى، لكنه أقل خطورة من سلوك المملكة العربيّة السعوديّة. لكنهم لا يريدون أن تكون الإستراتيجية اتجاه إيران تُملى من ترمب دون مشاورة مسبقة. رئيسٌ لديه الحق في العدول عمّا اتّخذه سلفه. بيد أن الأوروبيّين يمكنهم اعتبار أنه لا يملك الحق في إجبارهم على السير خلفه.

لماذا يريد ترمب إنهاء اتفاق الحدّ من انتشار الأسلحة النووية؟ أولاً، استمراراً لمعارضته لسلفه، باراك أوباما. إذ يرى أن الأخير ارتكب خطأً بالتوقيع على الاتفاق وقد يشعر بالرضا بإلغائه. يلي ذلك، وبشكل يتماشى مع موقف المؤسسة الأمريكية، الذكريات المؤلمة لحادثة احتجاز الرهائن عام ١٩٧٩، وبشكل عام، السياسة الإيرانيّة المعادية للغرب، وهما الأمران اللّذان يزيدان من بغضه لهذا البلد. كما أنّ عداوة إيران المباشرة لإسرائيل تشكل حجة إضافيّة. بالنسبة لقسم من المسؤولين الأمريكيين، إيران هو بلدٌ مؤذٍ وخطيرٌ، يجب إضعافه إلى أقصى حد.يعارض حليفان لدونالد ترمب هذا الاتفاق معارضة شديدة: (إسرائيل) والمملكة العربية السعودية، اللذان يشكلان محوراً ظرفيّاً مفاجئاً نوعاً ما. إذا كانا يعلمان علم اليقين أن الاتفاق يمنع إيران من الاستفادة من الأسلحة النوويّة، إلّا أنهما يخشيان تصاعد قوّتها، التي باتت وشيكة نتيجة مزايا الاتفاق التي تتيح إطلاق عجلة اقتصادها على وجه الخصوص.

وقد أدرك الرئيس الإيراني حسن روحاني أن بلوغ القوّة كان يعتمد على رفع العقوبات أكثر من الحصول على البرنامج النووي، الّذي قد يودي بالبلد إلى كارثة. لكن إذا انتهى هذا الاتفاق، فمن سوف يبتهج بذلك في

إيران؟ إنه الحرس الثوري الإيراني، بشكل خاص، والحاشية الأكثر تشدّداً، بشكل عام. حسن روحاني هو نفسه يلقى معارضة في إيران. يرفض الصقور، الموجودون بدورهم أيضاً في إيران، مثل هذا الاتفاق، ويعتبرونه عقبة أمام البرنامج النووي. لكن الهدف المشترك لدونالد ترمب وبنيامين نتنياهو ومحمد بن سلمان هو خنق النظام الإيراني اقتصاديّاً حتّى يُطيح به الشعب الغاضب. إن نظريّة "الفوضى الخلّاقة"، التي سبّبت الكثير من الأضرار في المنطقة، قد أُعيدت إلى الواجهة من جديد.

الطريقة التي يدير بها دونالد ترمب الملف الإيراني أخطر من تلك التي اتبعها جورج بوش الابن في الملف العراقي. على الأقل، الأخير كان حاول إقناع شركائه وحاول إيجاد حل في الأمم المتحدة، حتى إنه أعاد بلده من جديد إلى اليونيسكو لإظهار أنه لم يكن يتجاهل التعدديّة الدوليّة. يرمي دونالد ترمب هذه الاحترازات خلف ظهره. في عام ٢٠٠٣، سارت البلدان الأوروبيّة خلف جورج بوش الابن، ولا سيّما المملكة المتحدة وإسبانيا وإيطاليا وكل بلدان الشرق. اليوم، الرئيس الأمريكي معزولٌ تماماً على اعتبار أن باريس وبرلين ولندن أيضاً يشكّلون جبهة مشتركة ضده معتبرين أنه يسير في الطريق الخاطئ.

إن رغبة دونالد ترمب بمنع البلدان الأخرى الموقّعة على الاتفاق حول النووي الإيراني وأي بلد آخر من مواصلة إقامة العلاقات التجاريّة مع إيران هو استصغار لسيادة تلك البلدان. إن باريس وبرلين ولندن أمام تحدٍّ: إنهم يقاومون تهديدات واشنطن، ولا يقيمون لها اعتباراً، وبذلك سوف تكون هناك أخطر أزمة لم يشهدها الحلف الأطلنطي مطلقاً من قبل، لأنهم يطبّقون تعليمات البيت الأبيض، ويعطون الشعور بأن سيادتهم الاقتصاديّة

هي تحت الوصاية الأمريكية. السبب هو استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوانين الممتدّة خارج الحدود.

إنها فرصة فريدة لإثبات أن أوروبا تستطيع تحديد مصيرها بيدها. الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت الحامي لها خلال الحرب الباردة، تبدو اليوم مصدر خطرٍ لها أكثر من كونه أماناً. كانت عامل طمأنينة بوجه الاتحاد السوفييتي، أمّا الآن فهي تثير المخاوف. كان حلف الأطلنطي حامياً، لكن ترمب يُريد جعْله استعباداً. فهو يُظهر نيّة الهيمنة والعقاب ضد كل أولئك الّذين يخالفونه، وبذلك يتخطّى إلى حد كبير كل المساعي الإمبرياليّة لأسلافه.

تُقدّم البلدان الأوروبيّة والولايات المتحدة الأمريكية الدّلائل نفسها التي تثبت مخاطر السياسيّة الإقليمية لإيران. لكن ما يميّز بعضها مِن بعض، هو طريقة الرّد والحلول التي تُطرح.

بحسب الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة، التي أجرت كثيراً من عمليات التفتيش في إيران، فإن طهران تلتزم الاتفاق. طبعاً، يُأسفنا أن تكون إيران داعمة لنظام الرئيس بشار الأسد. من جانب آخر، إذا كان التدخّل الإيراني حقيقيّاً في اليمن، فهي ليست الدولة التي تتسبّب بأكبر الخسائر هناك. بجميع الأحوال، كان الاتفاق يخصُّ النووي فقط ولم يكن يشتمل على واقع أن إيران تنْتهج في المنطقة سياسة تنتظرها البلدان الأوروبيّة أو لا. طلبت الحكومة الإيرانية من الشركات الفرنسية عدم الانسحاب من إيران. لكن رغم الآفاق المذهلة المغرية، ادّعى باتريك بوياني، رئيس توتال، أنه مرغماً على فعل ذلك، إذ قال: "٤٠ % من المساهمين هم أمريكيون و ٧٠ % من دِيوني

تُستوفى بالدولار، ليس لديّ خيار آخر سوى الانسحاب[1]". حذت بيجو حذو توتال وهي التي كانت تبيع ٤٠٠ ألف سيارة في السوق الإيرانيّة.

في واقع الأمر، حتى من دون أيّ مساهم أمريكي، فإن تطبيق القانون الأمريكي خارج الحدود أمر لا مفرّ منه. فلن يقبل أي بنك يعمل على الأراضي الأمريكية باستلام مبالغ ماليّة من إيران خشية أن يُحظّر عليه إجراء أي عمليّة في الولايات المتحدة الأمريكية. تهدد واشنطن بوضع البنكيّن الإداريّين من شبكة سويفت على اللائحة السوداء، وهو نظام إلكتروني ينظم كل عمليات التحويل بين البنوك، إن ظهرت على الشبكة دفعة ماليّة تخصّ إيران.

في زمن الحرب الباردة، كانت البلدان الغربيّة تتشاور فيما بينها حول المنتجات التي كان من الأنسب عدم تصديرها نحو البلدان الشيوعيّة، لضرورات الأمن القومي. في لجنة التعاون للمراقبة المشتركة للتبادلات بين الشرق والغرب، إذ كان يجري التفاوض على هذه اللائحة (المنتجات)، كان الصوت الأمريكي هو الأقوى بين حلفائها، لكن كان ثمّة تشاور.

في عام ١٩٨٠، عارض الأوروبيّون الولايات المتحدة الأمريكية، دون مكابدة تبعات خطيرة، مد أنبوب غاز قادم من روسيا كان الأمريكيون يريدون منع بنائه.

في عام ٢٠١٥، فُرِض على بنك بي إن بي غرامة ٩ مليار دولار لالتفافه، بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، على عقوبات الحظر التي فرضتها أمريكا

(١) لوبزرفاتور،٩ آب ٢٠١٨.

على كوبا وإيران والسودان. وكان فرنسوا أولاند قد صارح باراك أوباما بذلك، والأخير أخبره أنه عاجز عن فعل شيء حيال ذلك، لأنه لا يستطيع التدخل في قرار القضاء. ولم ترَ السلطات الفرنسية آنذاك فائدة في الإصرار أكثر.

إن مشكلة تطبيق القوانين الأمريكية خارج الحدود ليست مرتبطة بدونالد ترمب، بل بالولايات المتحدة الأمريكية. والأخير يُطبقه بالإرغام وباستصغار في حين أن الآخر (أوباما) "يقتلك بلطف" وبابتسامة. لكن، في كلتا الحالتين، إنها رؤية لعالم حيث تطبق فيه قرارات بلد على الجميع، ويتلخّص مفهوم التحالف إلى مجرّد علاقة تبعيّة، وتُعامل البلدان الأخرى باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية مُعاملة المستعمرات.

بعد قرار المفوضيّة الأوروبيّة فرض غرامة ٥ مليار دولار على غوغل لعدم التزامها قواعد المنافسة، غرّد ترمب: "لقد قلت لكم ذلك حقّاً. يفرض الاتحاد الأوروبي غرامة على إحدى شركاتنا الكبرى، غوغل. إنهم يستفيدون فعلاً من أمريكا، لكن ليس لفترة طويلة". لقد أنزل الاتحاد الأوروبي غرامة بحق غوغل لعدم احترامها قوانين المنافسة على أراضيه، الأمر الّذي صدم دونالد ترمب. هل كان يريد ألّا تستجيب الشركات الأمريكية لقرارات قضائيّة صادرة عن بلدان تعمل تلك الشركات على أراضيها؟ أوَ يشملها هي أيضاً قانون الامتداد خارج الحدود؟ لكن أن يُغرّم القضاء الأمريكي بنك بي إن بي بمبلغ ٩ مليار دولار، بسبب عمليات في السودان وإيران، أمرٌ لا يصدمه حتماً. ويمكننا الاعتقاد أنه مخلص. فهو يجد أن سريان الأمور بهذا الشكل هو شيء منطقي. الأمر غير المنطقي هو أن الأوروبيين، وغيرهم، كانوا يحاولون تطبيق أنظمتهم القانونيّة على شركات أمريكية.

في ٣١ أيار ٢٠١٨، كان ترمب يعلن فرض إجراءات رسوم بقيمة ٢٥**%** على الصّلب و ١٠**%** على الألمنيوم القادمين من أوروبا. هناك أيضاً، ما من مشاورات، لا ثنائيّة **(**أمريكا والاتحاد الأوروبي**)** ولا حتى ضمن إطار منظمة التجارة العالميّة. عندها أعلن الاتحاد الأوروبي إجراءات مضادة استهدفت الويسكي والجينز والدراجات الناريّة هارلي دافيدسون، غالبيتها تُنتج في ولايات يترأسها مقرّبون من الرئيس الأمريكي. وأمام هذا التهديد، تراجع ترمب عن قراراته الأحاديّة. ما يُثبت أن موازين القوى ليست دائماً في صالح الولايات المتحدة الأمريكية...

منذ عدّة سنوات، دفعت الشركات الأوروبية ٤٠ مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية بناء على قرار القضاء الأمريكي[١] الّذي طبّق مبدأ امتداد القانون الأمريكي**:**" أصبح القانون سلاحاً لإدماج منافسيها أو إقصائهم"[٢]. بحسب المحامي بول ألبرت أوينس**:** "يكفي أن تُحرّر عمليّة مخالفة بعملة الدولار، وأن يُمرّر مخدّم أمريكي تبادلاً لرسائل إلكترونيّة حتى يتولّى القضاء الأمريكي مهامه الرسميّة[٣]".

ومنذ ذلك الحين، لماذا لم نُصرّ على إجراء التعاملات باليورو؟ عندما أُحدثت هذه العملة، ألم تكن بهدف إيجاد بديل للدولار كعملة دوليّة؟

---

(١) تقرير أخبار عدد ٤٠٨٢ لِكارين بيرجر وبيير ليلوش الدورة التشريعيّة الرابعة عشرة، المجلس الوطني، امتداد التشريع الأمريكي خارج الحدود، رهانات لسيادة فرنسا ومصالحها الإستراتيجيّة والاقتصاديّة ص ٣٥.

(٢) جان ميشيل كاتربوان، "باسم القانون... الأمريكي"، لوموند ديبلوماتيك، كانون الثاني، ٢٠١٧.

(٣) نقلاً عن جان ميشيل كاتربوان، المرجع السابق.

وبحسب إحصائيات سويفت، منصة المدفوعات بين البنوك الدوليّة، فإن ٨٠ % من التعاملات التجارية الجارية تُسدّد بالدولار. الصّين، التي تتّبع سياسة إراديّة، رفعت اليوان إلى المرتبة الثانية بمعدل ٩,٤% من حصص السوق، في حين أن اليورو لا يشكّل سوى ٦,٤%[١]. ووفقاً للبنك المركزي الأوروبي فإن اليورو هو عملة الفوْترة لـ ٥٨% من تبادلات منطقة اليورو، وهي نسبة يمكن اعتبارها ضعيفة وفي تراَجع (إذ كانت ٧٠ % في عام ٢٠١١)[٢]. مرة أخرى، يُحجَّمُ الأوروبيّون أمام الولايات المتحدة الأمريكية. في تقرير محكم الدقّة، يكتب كل من بيير ليلوش (الّذي يُعدّ نفسه إلى حدّ ما معادياً لأمريكا) وكارين بيرجر: "إذا كانت العلاقات العابرة للأطلنطي والعلاقات الأمريكية الفرنسيّة قويّة وغنيّة، وينبغي الحفاظ عليها، فهذا يقتضي ألّا يكون توازنها محطّ جدلٍ بفعل الممارسة المفرطة لما يعتقد البعض أنه نوعٌ من السيادة في مجال القانون"[٣].

بُنِي الاستقلال الأمريكي على شعار:"لا ضريبة دون تمثيل[٤]". في حقيقة الأمر، كان المستوطنون مرهقين من دفع رسوم دون امتلاكهم الحق في التعبير. حان الوقت ربما لكي يسترد الأوروبيون هذا الشعار إلى حسابهم. على اعتبار أن موقف النزيل الحالي للبيت الأبيض اتجاههم ضمن حلف شمال الأطلسي مُهين على أقل وصف.

---

(١) تقرير أخبار العدد ٤٠٨٢، المرجع السابق، الصفحة ٢٢٣.

(٢) المرجع نفسه ص ٢٢٢.

(٣) المرجع نفسه ص ١٢.

(٤) شعار رفعه مناصرو الاستقلال في الولايات المتحدة الأمريكية أيام حرب الاستقلال الأمريكية عن لندن، إذْ كانوا يرون أنه من الظلم دفع ضرائب للندن دون تمتّعهم بتمثيل برلماني في البرلمان البريطاني (المترجم).

الفصل الثالث عشر

حلفاء أو تابعون

إذا كان الحلفاء الأوروبيون مخدوعين بأوهام الاحترام الّذي يستلهمونه من دونالد ترمب، فإن قمّة حلف شمال الأطلسي في ١١ و ١٢ تموز ٢٠١٨ كان يُفترض بها نقلهم إلى الواقع. من النادر، في الواقع لم يسبق، أن مرّ رئيس أمريكيّ بهذه الفظاظة اتجاه حلفائه. من جهة أخرى، هل لازال مصطلح التحالف يتوافق مع الواقع؟ السبب ليس في أنها مجرّد اختلافات كلاسيكية في الرّؤى. فحين كان هنري كيسنجر وزيراً للخارجية، كان يتحدث سابقاً عن "خلافات بين الدول العابرة للأطلنطي". إنها خلافات جوهرية مشتركة للحلف بين أمم من العيار الثقيل (قويّة) ومسؤوليات غير متكافئة، تتعلّق بقارات مختلفة. لكن مع دونالد ترمب، ندخل في بعد آخر.

فظاظته تُثبت في الواقع أنه يُعامل الأوروبيين كخدم. يُلقّنهم تعليمات، كما يفعل مع وسطه الشخصي والخاص، ولا يبدو أنه يدرك لماذا ينبغي له التصرّف بشكل مختلف معهم. احتقاره وسوء فهمه - وفي الواقع جهله المطلق- لأوروبا يعود لفترة طويلة. كان دونالد ترمب يتحدّث في عام ٢٠١١ عن "أوروبا اشتراكيّة." لم يكن ذلك إطراءً قد تفوّه به، بل كان من جانب آخر إنكاراً كلّيّاً للوقائع السياسيّة. فبرأيه، الأزمة الماليّة التي كانت تعصف بالقارة لم تكن مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية مطلقاً،

رغم أن العامل المسبّب لها كان واضحاً، ودون حتّى أن يُعاقب أي مسؤول. عقب ذلك، في عام ٢٠١٣، كان ينتقد اليورو الّذي " أُحدث للإساءة إلى الولايات المتحدة الأمريكية" والّذي كان برأيه محط شجب[١]. دعم خروج بريطانيا الذي كان باراك أوباما قد وقف ضدّه، واجداً فيه دون شك - وربما يكون على خطأ- طريقة لإضعاف الاتحاد الأوروبي. وكان في نيسان عام ٢٠١٨، قد صرّح، خلال استقباله النواب عن المناطق الريفية الأمريكية: "عندما تفكرون في الاتحاد الأوروبي، تفكرون بشيء من الودّ والتعاطف، لكن في واقع الأمر هم عنيفون معنا"[٢]. في الشّهر نفسه أشار إلى أن الاتحاد الأوروبي "أُحدث للاستفادة من الولايات المتحدة الأمريكية".

وخلال اجتماع في لو مونتانا ١٥ تموز ٢٠١٨، كان دونالد ترمب يقول للمستشارة الألمانية: "تعلمين يا أنجيلا نحن نحميكم، وهذا يعني لكم الكثير، لأنني لا أعلم أي حماية نحصل عليها من خلال الدفاع عنكم. [...] سأقول لحلف شمال الأطلسي عليكم البدء في دفع فواتيركم. لن تكون الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن كل شيء". في حزيران ٢٠١٨، قُبيل شهر عن قمة الحلف، كان ترمب قد كتب إلى أنجيلا ميركل: "إن دأب ألمانيا المتواصل على الحدّ من نفقات الدفاع يُهدّد أمن الحلف، ويعطي ذريعة لبقية البلدان من أجل عدم الوفاء بالتزاماتها بخصوص الدفاع العسكري". كان يهاجم ألمانيا التي كان يتّهمها بأنها رهينة الروس بسبب شراء الغاز والدّعم المقدّم لمشروع خط غاز السيل الشمالي٢، الّذي من المفترض أن يربط

(١) لوموند ١٩ تموز ٢٠١٨.

(٢) المرجع نفسه

ألمانيا مباشرة بروسيا عبر بحر البلطيق ومن ثمّ دون المرور بأوكرانيا. "تتحكّم روسيا بألمانيا بشكل كلّي، لأن الأخيرة ستستجر من ٦٠ % إلى ٧٠ % من طاقتها عبر أنابيب النفط مع روسيا". ردّت أنجيلا ميركل: "نحن لسنا أسرى لا لروسيا ولا للولايات المتحدة الأمريكية." ولم تتجرّأ في السابق بتاتاً على توجيه مثل هذا الرّد.

قبل قمة الحلف في تموز ٢٠١٧، صرّح ترمب: " بلدان عديدة لا تدفع ما يجب عليها، وبصريح العبارة لنا في ذمّة الكثير من البلدان مبالغ ضخمة من المال منذ سنوات. نحن نحمي ألمانيا ونحمي فرنسا... نحن نحمي كل هذه البلدان".

في قمة الحلف عام ٢٠١٤، اُتّخذ قرار بأن تخصّص بلدان الحلف ٢٠ % من ميزانيّتها العسكريّة لشراء التجهيزات الأهم. في عام ٢٠١٧، قفز عدد البلدان التي التزمت هذا التعهّد من ١٤ إلى ٢٤. وكان ترمب يُرحّب بذلك. يُفهم ذلك: فمن أين كانت ستشتري غالبيّة البلدان تجهيزاتها الأساسيّة؟ أغلبهم سيشتري من الولايات المتحدة الأمريكية.

في قمة الحلف تموز ٢٠١٨، كان يُخطط لزيادة القدرات الدفاعيّة أكثر ضد روسيا عبر تفعيل قوّة من ٣٠ كتيبة مزوّدة بمعدّات وآليّات و٣ أساطيل جويّة و٣٠ سفينة مقاتلة. وكل شيء كان ينبغي أن يكون جاهزاً بثلاثين يوماً. كان من المتوقّع أيضاً إنشاء قيادة جديدة (عبقري، يخلق وظائف إضافيّة!) في نورفولك ودعوة مقدونيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (لا يوجد أي مصلحة عسكريّة، لكن لإشباع نهم حلف شمال الأطلسي). مُبدين خشية أن يقرّر دونالد ترمب التخلّي عن كل شيء - كما

كان قد فعل قُبيل قمّة مجموعة السبع في كندا- حضّر مستشاروه المقرّبون في مجال الأمن كل شيء بغية أن تكون الإجراءات مُتّخذة قبل القمّة[1]. في حقيقة الأمر، يُدرك هؤلاء جيّداً أن حلف شمال الأطلسي ليس عبئاً، بل رافعة مذهلة.

"كذلك، وبحسب نيويورك إنترناشيونال تريبون في مقال لها ٩ آب ٢٠١٨، سعى مسؤولون أمريكيون من مستوى رفيع لمنع الرئيس ترمب من الانقلاب على الاتفاق الرسمي خلال القمة الأخيرة للحلف. وقد دفعوا السفراء للتوقيع عليه قبيل انعقاد القمة، بغية تفادي هذا السيناريو. كان يجب ضمان أن يُفعّل الدبلوماسيّون في حلف شمال الأطلسي، رغم تحفّظات ترمب، مبادرات، من ضمنها مبادرات اقترحها البنتاغون، لتعزيز الدفاع المشترك ضد روسيا.

ظاهريّاً، انتهت قمّة تموز ٢٠١٨ لحلف شمال الأطلسي باتفاق عام كون الأوروبيّين جدّدوا تأكيدهم بالتزامهم رفع ٢% من ناتجهم الوطني الخام لصالح نفقات الدفاع حتى عام ٢٠٢٤. لقد انتصر ترمب، إذ صرّح: "أؤمن بحلف شمال الأطلسي". لكنه كان ينسب الفضل في نجاحاته إلى تهديداته: " قد يكونون قلقين، لأنني يوم الأربعاء، كنت متشائماً للغاية لما يمكن أن يحدث، ولقد عززوا بشكل ملحوظ من التزاماتهم" لقد استرجع التلاميذ الصغار صوابهم بعد تحذير السيّد.

كان جونز ستولتنبرج، الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، يعبّر عن امتنانه لحضوره في عام ٢٠١٧ "أكبر زيادة في الإنفاق العسكري في أوروبا

---

(١) نيويورك انترناشيونال تريبون ٩ آب، ٢٠١٩.

وفي كندا منذ ٢٥ عاماً[١]٤. وقد عبّر إيمانويل ماكرون عن فرحته بخروج "الحلف من هذه القمّة أقوى بكثير". صرّح دونالد ترمب أيضاً أن الحلف بات أقوى مما كان عليه قبل يومين. ينسب جونز ستولتنبرغ فضل الالتزامات في الميزانيات الأوروبيّة إلى الرئيس الأمريكي، إذ قال له:" لقد حدث ذلك بفضلكم، فرسالتكم كان لها تأثير". هل كانت رسالة؟ بالأحرى تهديدات وابتزازات، سيكرّسها من الآن فصاعداً الأمين العام لحلف شمال الأطلسي كطرق للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

في ١٠ تموز ٢٠١٨، كان يصرّح رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك أن: "أمريكا لا تمتلك ولن تمتلك بتاتاً حليفاً أفضل من أوروبا اليوم". يُنفق الأوروبيّون من أجل دفاعهم أكثر ممّا تنفقه روسيا وبقدر ما تنفقه الصين، وأعتقد أنكم لا تشكّون، سيّدي الرئيس، أن المسألة تتعلّق باستثمار مشترك من أجل الدفاع الأمريكي والأوروبي وأمنهما، وهذا ما لا يمكن أن يقال بمثل هذه الثقة بخصوص الإنفاقات الروسيّة والصينيّة". توجد دائماً هذه الإرادة بأن يرضى عنه الرئيس الأمريكي، وأن يُشير إليه كحليف ووالٍ. تمكّن جونز ستولتبرج من الابتهاج عقب قمة حلف شمال الأطلسي. خلال ربع قرن، خفّض عددٌ من البلدان الأوروبيّة ميزانيّتها العسكريّة مليارات الدولارات. أمّا اليوم، فهم يخصّصون جميعهم تقريباً ميزانيّات مرتفعة[٢]. لكن لأي إستراتيجيّة؟ وما هي الأهداف؟ لمواجهة تحدٍّ روسي هو، على الصعيد العسكري، خيالي أكثر مما هو حقيقي؟

---

(١) ذا إيكونوميست ٧ تموز ٢٠١٨.

(٢) ذا إيكونوميست ١٤ تموز ٢٠١٨.

إنه النمط النموذجي للنبوءات ذاتيّة التّحقق. إن زيادة الميزانيّات العسكرية لحلف شمال الأطلسي يُسهم في إثارة غضب موسكو. وفي قمة الحلف تموز ٢٠١٨، ذهب ترمب إلى حد الطلب من البلدان الأوروبيّة بتخصيص ٤ % من ناتجهم الوطني الخام لصالح الإنفاق العسكري.

يتصرّف الأوروبيّون كامرأة مُعنّفة أو كطفل يُعامل بقسوة، وهما يُنكران أمام القاضي حقيقة الأحداث ويحميان، تحت تأثير التعلّق، الوالد المُعنّف. نبدأ بشكل جماعي: "كل شيء يسير على أفضل ما يُرام، أيّتها السيّدة النّبيلة" في حين أن كل شخص يتراءى له أن القصر يحترق لا يكون ذا مصداقيّة كبيرة. لكن قد يكون ذلك فرصة للمطالبة بالعكس: "هذا يكفي، لا أيّها السيّد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، لن نستمر لفترة طويلة في الإذعان للإهانات، وفي الابتسامة أمام احتقاركم، وفي مد الخد الآخر لتلقّي صفعة أخرى".

في ١٣ تموز ٢٠١٨، كان دونالد ترمب يصرّح أن مشروع تيريزا ماي في الحفاظ على علاقة اقتصاديّة وثيقة مع الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا "قد يقتل على الأغلب فرصة إبرام اتفاق تبادل حر مع الولايات المتحدة الأمريكية". وحتّى يزيد الأمر تعقيداً، وصف بوريس جونسون، الّذي كان استقال لتوّه من منصب وزير الخارجيّة متحدّياً تيريزا ماي، بأنه من الممكن أن يكون رئيس وزراء ناجحاً. هذه الطريقة في التعامل بقلة احترام مع رئيس الحكومة البريطانيّة لا تنم على نيّة الحفاظ على "علاقة خاصّة".

رجلٌ مثل وولفغانغ إيشنجر الّذي يمتلك قناعات أطلنطيّة عميقة، والمسؤول عن مؤتمر ميونخ حول الأمن، ذهب إلى حدّ اقتراح أن تُعدّ أوروبا،

التي تخلّت عنها الولايات المتحدة الأمريكية، خطّة ب، ويرى أن الرسالة التي وجهها ترمب واضحة: "إن عصر الهيمنة الودّيّة قد انقضى، وأوروبا لم تكن مستعدّة له بشكل مناسب"(١).

خلال صيف ٢٠١٧، كانت أنجيلا ميركل قد صرّحت أنه حان الوقت لكي تقرّر أوروبا مصيرها بيدها. خطاب فريد من نوعه لمستشارة ألمانيّة، فناهيك عن أنها مسيحيّة ديمقراطيّة، كانت تعبّر عن غضبها من سوء معاملة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لها. وهذا الأخير يستميل كيم جونغ أون، ويُهين حلفاءه الأوروبيّين في وقتٍ يتمتّع هؤلاء باستقلال على الصعيد الأمني، إلّا إذا ما آمنّا بخرافة تهديد روسي ليس بمقدور أحد حمايتنا منه، كما في زمن الحرب الباردة، سوى واشنطن، أو بأن نُحذّر من تهديد إرهابي وجودي ساهمت واشنطن إلى حد كبير خلال سنوات في خلقه ودعمه.

وزير الخارجيّة الألماني هايكو ماس، الّذي يُعتبر أيضاً أطلنطيّاً، كان يُصرّح في ٢٢ آب ٢٠١٨ أن الأطلنطيّة قد توسّعت، وأن هذا التغيّر من شأنه إبقاء دونالد ترمب في الرئاسة. وكان يُضيف أنه " لو كان لديه نيّة العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكان رفض القبول بسياسة تُقرّر دون علمنا ونحن من يجب أن نتحمّل تكاليفها"(٢).

إن موقف دونالد ترمب شكّل صدمة حقيقيّة في ألمانيا. لقد توحّدت برلين من جديد، ولم تعد ألمانيا بحاجة للحماية الأمريكية. إذا كانت ألمانيا تخصّص ٢% من ناتجها الوطني الخام لنفقات الدفاع، فميزانيّتها العسكرية

---

(١) نيويورك تايمز ٢٣ تموز ٢٠١٨.

(٢) لوموند ٢٤ آب ٢٠١٨؟.

هي ٧٠ مليار أورو، وهي تفوق ميزانيّة روسيا الحاليّة بـ ١٠ مليار (وميزانيّة فرنسا بمقدار ٢٠ مليار). إنّ تحليلاً مُتأنّياً للوضع، عبر التخلّص من ردود الأفعال المتراكمة منذ قرابة ٨٠ عاماً، يُغيّر المشهد. كان إيمانويل ماكرون يُصرّح في خطاب ألقاه أمام السفراء، ٢٧ آب ٢٠١٨: "لا زالت تحالفات (تشكّلت من الحرب الباردة) حتى اليوم ملائمة تماماً، لكن الموازين، التلقائيّة أحياناً، التي كانت قد بُنيت عليها، بحاجة إلى إعادة النظر فيها. وكان يقول أيضاً: "لم تعد أوروبا تستطيع إيكال أمنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقط". في اليوم التالي، وخلال دعوة عشاء على شرف السفراء، كانت فلورنس بارلي، وزيرة الجيوش، تُشدّد حول موضوع الاستقلال الإستراتيجي. وخلال حملته الانتخابيّة، كان إيمانويل ماكرون قد طوّر الفكر الغولي الميتيراني المعارض لفكر المحافظون الجدد الّذي كان يُعيبه على سلفيْه[1]. لا غول ولا ميتيران، رغم أنهما كانا في فترة الحرب الباردة، لن يبقيا دون ردٍّ على حِيل دونالد ترمب.

علاوة على أنه لم يكن لرئيس أمريكي أن يقبل على نفسه فعل مثل تصرّفات كهذه، حتى ضمن فترة الحرب الباردة. يوجد إذنْ على الأقل

---

(١) حول الغوليّة الميتيرانيّة، انظر باسكال بونيفاس، كنت أحبك جدّاً أنت تعلم: العالم وفرنسا: الجفاء؟ باريس، ماكس ميلو، ٢٠١٧، أو ميشيل دوكلو، "الديغوليّة الميتيرانيّة في وجه المحافظين الجدد الفرنسيين، هل هو نقاش مُصطنع؟ باريس، معهد مونتين، آب ٢٠١٧ أو جوستن فيس، "ماضي تناقض لفظي. نقاش فرنسي عن السياسة الخارجيّة"، باريس، إسبري العدد ٤٣٩، تشرين الثاني ٢٠١٧؛ "رد أوبيرت فيدرين وكريستيان لوكيزن وباسكال بونيفاس"، باريس، إسبري العدد ٤٤٠، كانون الثاني ٢٠١٨ أو باسكال بونيفاس: "الديغوليّة الميتيرانيّة: مفهوم ملائم دائماً"، باريس، المجلة الدوليّة والإستراتيجيّة، العدد ١٠٩، ٢٠١٨.

بصيص أمل نحو الاستقلال في الاستراتيجية الأوروبيّة وإن كانت تُذكر كثيراً ولم تُنجز حتى الآن. كل الأمم مُصطفّة. تبقى نيّة المباشرة بالتحرّك والانتقال من الأقوال إلى الأفعال، على الأقل لعدم التخلّي عن أنصار التعدّدية في الولايات المتّحدة الأمريكية أولئك الذين يمتلكون رؤية أعمق للتعاون متعدد الأقطاب في العالم. الاستسلام لدونالد ترمب يعادل التخلّي عنهم. لا بدّ من بناء علاقة مختلفة مع الولايات المتحدة الأمريكية مستندة إلى سمة الانفتاح الكبير وديناميّة مجتمعها ورفض الإذعان لحماقة الطرف الآخر. علينا إعادة ضبط علاقة عام ١٩٤٥. ومن الأجدر إعادة صوغ العلاقة العابرة للأطلنطيّة بما يخدم مصلحتنا ومصلحة الولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل.

بهذا الخصوص، إن الأطلسيّين والغربيّين، الّذين يدعمون في الواقع الإبقاء على علاقة التبعيّة، هم أسوأ الأعداء للعلاقات العابرة للأطلنطية. تلك العلاقات لا يمكنها أن تستمر لفترة طويلة إلّا على قاعدة العلاقات العادلة لا التبعيّة.

فرَمان ترمب حول إيران يدفعنا للتفكير في أفضل طريقة لإيجاد قنوات أخرى للعلاقة. يمكن تصوّر تطبيق امتداد القانون على الطريقة الأوروبيّة، تحقق التوازن في حالة التصعيد للتوصّل إلى توازن في التهدئة، كما كان الحال في نشر الصواريخ الأمريكية في أوروبا. فالتوازن في التصعيد، كان قد أنتج في سنوات الثمانينيّات توازناً في التهدئة.

ينبغي إنشاء مكتب مراقبة للأصول الأجنبيّة خاص بأوروبا، بغية تطبيق قوانينا الخاصّة خارج أوروبا وإيجاد موقع قوة. الأوروبيّون بحاجة

للسوق الأمريكي، لكن الأمريكيين أيضاً بحاجة ماسّة للسوق الأوروبي. لماذا نشرع بمفاوضات من موقع المهزوم؟ في الوقت الّذي أنشأ فيه اليورو ليكون عملة السيادة، نجد أنه لا يُستخدم: إن هذا غير طبيعي. من شأن المشروع، الّذي احتضنته فيديريكا موغيريني على وجه الخصوص، ابتكار "عربة خاصّة" لهذا الغرض تحديداً، تتيح فرصة الاستمرار في عملية التجارة مع إيران من خلال تجنّب استخدام الدولار. وعلى هذا النحو بالضبط، تُصبح مركز قرار جديد. اتّخذت الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الدبلوماسيّة مبادرة رائدة من شأنها تعزيز السيادة الأوروبيّة. من فوره ردّ جون بولتون على المشروع: "لا نعتزم السماح لإيران أو لأيٍّ كان بالالتفاف على عقوباتنا"[1]. يتحدّث إلى الأوروبيّين كمدير مدرسة يتوجّه إلى تلاميذ في القرن التاسع عشر.

هذا الوضع ليس مقبولاً، زد على ذلك أن الأمريكيين قرّروا إعفاء بعض الدول - الصين والهند وكوريا الجنوبيّة وتركيا - من العقوبات، حتى لو كانت تواصل شراء البترول الإيراني.

وبقبولنا ذلك، نجد أنفسنا على قدم المساواة مع البلدان التابعة للاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة. إنه شيء مخزٍ ومُعيب وخطير. ماذا سيحلّ بمصداقيّتنا على الصعيد العالمي، إذا خضعنا لهذا الابتزاز (الانتقائي أيضاً)؟ ألا يجب وأليس الأجدى إظهار أن هذا الابتزاز غير ناجع بغية تعديل المواقف في الولايات المتحدة الأمريكية؟ وأنه على العكس ممكن أن يعرّض مصالحها للخطر على المدى الطويل ويُضعف دور الدولار؟

---

(١) لوموند ٣ تشرين الثاني ٢٠١٨.

الحجج الأخلاقيّة لن تُزعزع المشهد السياسي الأمريكي. بل إن بناء موازين قوى أكثر إفادة سوف يحمل واشنطن على اتباع سياسة مختلفة. إن مشروع "العربة الخاصّة" لا زال غير واضح المعالم، ربما ينبغي تسريع تفعيله لِنُثبت للولايات المتحدة الأمريكية أننا لاعبون فاعلون على الساحة الدوليّة، وليس خرافاً ثاغية ومُستكينة. حتى السّاعة، وخوفاً من الانتقام الأمريكي، لا يريد أي بلد استضافة هذا المكتب لمراقبة الأصول الأجنبيّة. بلا شك تتمتّع فرنسا بالمكانة الأجدر بفضل رؤيتها وعراقتها. فقد تطلق نفس شرارة الدّعم حين كانت قد عارضت الحرب على العراق ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

في ٨ أيار ٢٠١٨، كان برونو لومير قد صرّح: "من غير المقبول أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية شرطي العالم". إيمانويل ماكرون، وتوازياً مع رغبته في الحفاظ على علاقة شخصيّة جيّدة مع دونالد ترمب، هو بكل تأكيد الزعيم الغربي الأكثر معارضة للأخير. ولقد أدرج نفسه مرات عديدة في الخط الديغولي - الميتيراني. ويجد نفسه أمام مهمة تاريخيّة كبيرة، مع المخاطر التي تنطوي عليها. إنها اللحظة المواتية فعلاً لامتلاك الشجاعة في قول "لا" للشيء المرفوض، هذا النوع من السلوك هو الّذي يصنع شعبيّة فرنسا وعراقتها. إذا طأطأنا رأسنا، فسوف يكون بوسع ترمب القول إنه "أعاد لأمريكا عظمتها"، وإنه أيضاً قلّص عظمة الأمم الأخرى، وفي مقدّمتها أوروبا.

لقد ولّدت التبعية عادات في أوروبا. وبغية عدم التخلّص منها، يُلعب بورقة الخوف من روسيا كما يلوّح المصارع برايته الحمراء لإثارة الثور. في ألمانيا، يرضع العسكريّون حليبهم في حلف شمال الأطلسي، الّذي يمثّل

أفقهم الوحيد. يرى أرباب مصانع الأسلحة أن الأمريكيين يريدون تغييبهم. فالسياسات منقسمة: فلشدّة ذعرهم من ترمب، يخشون أن يُغلق السوق الأمريكي في وجه صادراتهم من السيارات. إذا لم تتفق فرنسا وألمانيا على المضي نحو الاستقلاليّة الإستراتيجية لأوروبا، آخذين معهما بعض البلدان الراغبة في الحفاظ على استقلالها، سوف تكون أوروبا خاضعة. بعد إيران، من هو البلد الّذي سوف تمنعنا واشنطن من إقامة علاقات تجارية معه؟

خاتمة

من النّزعة الغربيّة إلى النزعة متعدّدة الأطراف

هل مفهوم العالم الغربي لا يزال صالحاً حقّاً؟ بالنسبة لكثيرين ممّن سيقرؤون هذا الكتاب (أو يرفضون فعل ذلك لمجرّد قراءة عنوانه)، فإن طرح هذا السؤال هو عمل تدنيسي. هل كان سيبدو مماثلاً في دناسته مسألة إعادة النظر بمفهوم العالم المسيحي ومعاركه في القرن الثاني عشر؟ لقد حان الوقت للتحرّر من النسيج الحضاري والاستفادة منه لتبنّي رؤية أكثر انفتاحاً تفي بالغرض وأكثر ملاءَمة لمصالحنا وللوقائع الإستراتيجية الحاليّة على حدّ سواء.

لم نعد في سنوات الحرب الباردة. خلال تلك السنوات، كان العالم الغربي، المجابه للمعسكر الشيوعي والقلق من تمدّده العبودي، كياناً جيوسياسيّاً متماسكاً، وكان يخوض معركة محقّة للحفاظ على حريّته. رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوده وتتحكّم به، لم يكن مشكّلاً من الديمقراطيات فقط. كانت البرتغال في ظل حكم المستبد سالازار عضواً في حلف شمال الأطلسي، واليونان في ظل حكم كولونات الجيش، وهي ليست أفضل حالاً من تركيا التي كانت عندئذ تحت حكم المجلس العسكري، ومع ذلك لم تكن تلك الدول مُستبعدة. وإسبانيا فرانكو التي كانت ارتبطت باتفاقات أمنيّة ثنائية مع واشنطن. وكثير من ديكتاتوريي الجنوب كان ينطبق عليهم الأمر نفسه. وكما رأينا، لم يقتصر نهج العالم الغربي على اتباع سياسات أخلاقيّة، بل تضمّن أيضاً ارتكاب إساءات عديدة، لا بل بعض الجرائم.

الجنوب، لم يُنظر إليه إذنْ بشكل إيجابي على الدّوام. فالخطابات حول الديمقراطيّة كانت تترافق غالباً بسياسات قوّة وتدخل عسكري. كان مفهوم التدخل يُعدّ طريقة لتقويض الاستقلاليات المُنتزعة بعد تضحيات جسيمة. لا شك أن بعض الحكّام المستبدّين كانوا يلعبون على وتر رفض العالم الغربي بغية فرض استبدادهم. هل يجب التساؤل أيضاً حول الأسباب العميقة للرفض الّذي يُثيره العالم الغربي. بعيداً عن هذه الحالات، وبعكس ما يقدّمه الغربيّون[1]، ما يَعيبه الجنوب على العالم الغربي لا يتوقّف عند مسألة الادّعاء بتبنّي بعض القيم، بل مسألة تطبيقها وفق ما يناسب حاجاتهم. ربما حان الوقت لمساءلة أولئك الّذين يخلو وعيهم الغربي الحيّ من أي تصوّر شامل، أولئك الأخلاقيين الّذين هم ليسوا إلّا جهلة ومُتهكّمين.

من ثمّ حالة استثنائيّة، إذ إن حلف شمال الأطلسي والرّدع الأمريكي نجحا في احتواء الاتحاد السوفييتي وإحلال السلام على قارة أوروبيّة اعتادت الحروب أن تُمزقها. وللعديد من الاعتبارات، من حسن حظّنا أننا كنّا على الجانب الغربي من الستار الحديدي لا على شرقه.

بالتالي كان مفهوم العالم الغربي ملائماً ومرحّباً به. لكن هل ينطبق الحال اليوم؟ فالتهديد الّذي كان يستدعي اتحاده قد غاب. والبلدان التي تشكّله بعيدة كل البعد عن تكوين كيانٍ متماسكٍ - ويكفي مراقبة الحكومات الهنغاريّة والبولونيّة والتشيكيّة أو الإيطاليّة للاقتناع بذلك. أيُّ قيم مشتركة

(١) اتّبع الغربيّون نهج الأطلنطيين بجزء كبير منه. فهم يعدّون قيم العالم الغربي أعلى من قيم الحضارات الأخرى، ويرون- دون البحث في الأسباب - أن الأخيرين مهدّدون في أغلب الأحيان، وبلا سيّما من الإسلام المُتشدّد والإرهاب وروسيا والصين. فخلصوا إلى نتيجة مفادها أنه لا بديل عن اللحاق بركب الولايات المتحدة الأمريكية.

نتقاسم مع هؤلاء القادة، رغم أنهم منتخبون ديمقراطيّاً؟ حتى إن زعيم هذا العالم الغربي عيْنه لم يعد هو نفسه مؤمناً كثيراً بوجوده أو بمصلحته، بالرّغم من أنه يحاول حفظ ماء وجه هذا العالم.

ثمة خلافات عديدة بين أوروبا والزعيم الأمريكي حول المسائل الدوليّة الرئيسيّة، بل حتى داخل أوروبا.

حول الاحتباس الحراري- المسألة الأهم من أجل مستقبل الإنسانيّة-، مواقف فرنسا أقرب إلى مثيلتها الصينيّة منها إلى الأمريكية. نحن لسنا راضين البتّة عن طريقة محاربة الإرهاب (التي ساهمت السياسة الأمريكية في نشره) أو عن الحوكمة العالميّة. العالم الغربي، البعيد جدّاً أن يكون اتحاداً، منقسماً بشدّة حول المسعى المتّبع لقيادة العالم أو التعدّديّة القطبية. أكان الأمر يتعلّق بالأمن أم بالاقتصاد أم بعلاقات الجنوب والشمال أم بدور المنظمات الدوليّة، فالجعجعة على أننا حلفاء لا يجعل من الأمر حقيقة. ملفٌّ بعد آخر، مُحال إثبات ذلك. فالولايات المتحدة الأمريكية تُعاملنا أحياناً كخصوم، وفي أغلب الأحيان كتابعين. ألا يجدر بنا التوقّف عن مدّ الخد الآخر؟ في تشرين الأول عام ٢٠١٨، أعلنت الحكومة البلجيكية شراء طائرات إف ٣٥ الأمريكية بدلاً من تفضيل شراء الطائرات الأوروبيّة (أوروفايتر أو رافال). قد يحقق دونالد ترمب الانتصار. فالإهانات والاستحقار لم تُفضِ إلى ثورة، بل إلى خضوع.

لماذا نبقى مجمّدين ضمن اتحاد لا نتقاسم معه لا الرؤية ولا المصالح؟ تتشاطر فرنسا كما ألمانيا وشركاء أوروبيون آخرون الرؤى حول كثير من المسائل مع بعض البلدان غير الغربيّة أكثر من مشاطرتها مع بعض البلدان الغربيّة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. نبقى في هذا الاتحاد

بحكم العادة أو إكراهاً، لخشية التغيير، للكسل الذهني أو امتثالاً للالتزام الإستراتيجي. وترجح كفّة العادات والتكيّف النفسي على كفّة مصالحنا الحقيقيّة الحاليّة. ينبغي لنا نشر دبلوماسيّتنا في المنظمات الدوليّة- الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلخ، من خلال بحث كل مسألة على حِدَةٍ مع الأمم التي نتقاسم معها القيم والمصالح.

ألم يحن الوقت لكسر قيود هذا السجن الإيديولوجي؟ من هذا الإدمان على حالة تاريخية ولّى زمانها؟ من هذه السّرْنمة الإستراتيجية؟ ألم يحن الوقت للاستيقاظ؟ الحقائق الجيوسياسيّة تعود لزمن آخر. من الأجدر أن نعي ونأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن بروز كثير من البلدان على الساحة الدوليّة قد غيّر العالم... ثمّة خطرٌ ملموسٌ وهو أنه في تحرّك مدروسٍ وواعٍ ومَحُوك، يُتابع حلف شمال الأطلسي سباقه المجنون من أجل الاستمرار في الوجود والازدهار وتوسيع أراضيه ومهماته إلى مالا نهاية. بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، السّعي لتحقيق الأمن يمرّ عبر أفقٍ يبتعد بقدر ما نقترب منه. اختلق الحلف السباق إلى الأمن الدّائم الّذي يخلق الفوضى، ويُتيح له استدامة وجوده. فسؤال مسؤوليه التنظيميين ما إذا كانوا مع خفض التوترات في أوروبا (وفي العالم) كمن يسأل الديوك الروميّة عن رأيها في يوم عيد الميلاد...

خلال الحملة الانتخابيّة التي أوصلته إلى الرئاسة، أشار إيمانويل ماكرون عدّة مرات إلى النّهج الديغوليّ- الميتيرانيّ. وعرض بشكل موسّع العقيدة الأوروبيّة. هل هي كلمات، كلمات ، كلمات، أو قناعة حقيقيّة؟ في الحالة الثانية، يتمتّع بفرصة فريدة بوجود ترمب. كما هو الحال مع فرصة ديغول حين انسحب من الهيئات العسكريّة المشتركة لحلف شمال الأطلسي

أو كفرصة فرنسوا ميتيران حين كان الزعيم الوحيد الّذي عارض برنامج (حرب النجوم) لرونالد ريغان، ينبغي أن يتحلّى بالشّجاعة. فهو يجد نفسه مكبّلاً. سوف نرى أيُّ بنّاء -أو مهندس معماري- هو.

عند علمه بنيّة فرنسا الخروج من الهيئات العسكرية المشتركة للحلف، كان للرئيس السادس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية لندون ب- جونسون ردّة الفعل الآتية: "عندما يطلب منك أحدٌ ما مغادرة منزله، لا تناقش، تناول قبعتك وارحل"[1]. بعدها بفترة وجيزة، اعترف ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر بأهميّة الدور الفرنسي الكبير في الأمن العام الأوروبي. وقد تعيّن على رونالد ريغان قبول وجود وزراء شيوعيين في حكومة فرنسوا ميتيران وتوريد تجهيزات فرنسيّة إلى نيكاراغوا على الرّغم من أنه كان يلغّم موانئها، ورغم المعارضة المباشرة للرئيس الفرنسي لبرنامجه منارة "حرب النجوم". لم يسبق لرئيس أمريكي أن كان لديه ردود أفعال عنيفة كتلك الصّادرة عن دونالد ترمب في زمن كان فيه الضمان الأمني الأمريكي ضرورة حتميّة.

تبدو الولايات المتحدة الأمريكية اليوم حمّالة للفوضى (المناخ، حرب العراق، إستراتيجية شاملة للتوتر، سباق التسليح)، أكثر منها للأمن. يُستحضر تبعيّتنا لها باستمرار، ولا سيّما حين يتعلّق الأمر بالاستخبارات حول مكافحة الإرهاب. ونذكّر أولاً أن سياستهم، بما في ذلك في الشرق الأوسط، أسهمت إسهاماً كبيراً بتنامي الإرهاب. ونذكر بعدها أنه حين انتقدت فرنسا بشدّة هذه السياسة (رفض المشاركة عسكريّاً في حرب

(١) نقلاً عن ألفرد غروسيه، الغربيّون، باريس، فيّارد، ١٩٧٨، ص ٢٧٦.

العراق)، فقد نجت من ويلاتها. لكن، حتى لو كنّا نجابه الأمريكيين بإصرار حول نقاط أخرى، هل كان باستطاعتهم قطع الاتصالات بشأن الاستخبارات؟ ألا نمتلك بهذا الخصوص أية فائدة لهم؟ لماذا التموضع أصلاً في حالة الدونيّة؟ ألم يحن الوقت لكي ترسل أوروبا إشارة بأن هذا الوضع لم يعد مقبولاً؟ كيف نجعلهم يغيّرون الموقف إن كنّا نقبل بكل شيء؟ ألا يُفضي البقاء دون ردّة فعل اتجاه دونالد ترمب إلى التخلّي عن كل الأمريكيين الّذين يناصرون التعدديّة القطبيّة؟ هل عدم بذل أي مقاومة بوجه الولايات المتحدة الأمريكية، في وقت تتّبع فيه الأخيرة سياسة أحاديّة جامحة، هو الإشارة المناسبة المُراد إرسالها؟ ليس إلّا إذا أردنا أن يعودوا يوماً ما إلى سياسة أكثر تعاوناً. لماذا، حينئذٍ، قد يغيّرون الموقف؟ تطرح روسيا تحدّياً إستراتيجيّاً لا يمكن إنكاره، يعزّزه بشكل كبير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي إزاءها. لكن أن تكون تهديداً عسكريّاً إنما هي خرافة ابتدعها حلف شمال الأطلسي لتسويغ بقائه وتوسّعه. ولمواجهة نيّة ترمب الإساءة لسيادتنا، يجب بناء استقلاليّة استراتيجيّة أوروبيّة حقيقيّة.

لن تلتزم كل البلدان الأوروبية، لكن الرّغبة الألمانية ببنائها معنا هو أمر جوهري. موقف ترمب أهان الألمان. إنهم يخشون أن تُغلق أبواب السوق الأمريكي في وجههم، فهم لا يمكنهم تقبّل اعتبار أمريكا لهم بلداً تابعاً. ولتكون فرنسا قويّة، فهي بحاجة إلى ألمانيا التي ستكون بالمقابل قويّة هي الأخرى.

يجب بناء تحالف متعدّد القوى. فالأمم التي تدافع عن هذا التحالف ليست كلّها غربيّة، على العكس تماماً. ملفٌ بعد آخر، ومسألة بعد أخرى، يتوضّح لزوم العمل حول دستور لهذا التحالف، من شأنه أن يُعزز نفسه

ويتوسّع تزامناً مع توضيح الأثر السلبي للعمل الأحادي. هذا التحالف ليس حضارياً، بل طوعيّاً وإستراتيجيّاً. وهو تحالفٌ حيويٌّ من جانب آخر. كان باستطاعة برازيل لولا المشاركة فيه، في حين أن برازيل بولسونارو ستحاربه. لكن، وخارج إطار بعض بلدان حلف شمال الأطلسي، تستطيع بلدان أخرى، من كل القارات، المشاركة فيه، وجعله، علاوة على ما يُشكّله، خياراً حقيقيّاً يوسّع التصوّرات، ويُخرجنا من شرْنقة التقوقعات الإيديولوجيّة للماضي. تبقى الفرص موجودة حتى وإن بدت كبيرة وطموحة، بشرط التّمسّك بها على الصعيد الإستراتيجي. باستطاعة إيمانويل ماكرون أخذ المبادرة في ذلك. الأمر ينطوي على خطر، كما هو الحال مع مسألة الخروج من الهيئات العسكرية المشتركة لحلف شمال الأطلسي وبمعارضة "حرب النجوم"، (كانت فرنسا مهدّدة حينئذٍ بأن تكون محرومة من قفزة كبيرة نحو الأمام تكنولوجيّاً). الأمر ليس بهذه السهولة أمام بلدان أوروبيّة متحفّظة وضعيفة، بيد أنه يبقى أمراً محتوماً رغم ذلك.

لحظة تاريخية وصلت إلى نهايتها: اللحظة التي كان فيها العالم الغربي، بمزاياه وأخطائه، يُمثّل اتحاداً جيوسياسيّاً متماسكاً. لم تعد الحالة كذلك. لا يجب الخوف من إقامة صلاة الرّحمة بدلاً من ترتيل أنشودة القيم الغربيّة. حان الوقت لبناء شيء آخر وإيجاد تحالفات على قاعدة التعدّديّة القطبيّة.

باعتبارنا فرنسّيين، لدينا مصلحة في إعداد شهادة وفاة عالم بتحالفات ماضويّة، مرغمة إيّانا على التّقرّب من أناس لا يُعاشَرون ومعرّضة أمننا لخطر حقيقي. نبني تحالفات للأمم متعددة القوى تؤمن بأن حلول القوة غير بنّاءة، وأن القانون هو حل أكثر من كونه مشكلة. ينبغي الانعتاق من

العالم الغربي، الّذي يُدافع عنه مسؤولون سياسيّون وفكريّون كثر ضمن مزيج من المصالح والكسل الفكري والامتثاليّة وغياب التبصّر المنفتح وبعيد المدى. وكما قال أنشتاين، تفكيك ذرة أسهل من إقناع متعصّب. حان الوقت للتخلّص من الآراء المتعصّبة في هذا العالم الغربي وفي فرنسا التي قد تضمحل هويّتها الإستراتيجيّة، وليصبح هدفها الوحيد، كأكبر مصلحة لها، أن تكون نائباً أولاً لقائدها.

باريس، جزيرة باتز، تشرين الثاني ٢٠١٨.

الملحق الأول

المؤسسات الأمريكيّة الحاضرة دوليّاً

المؤسسة	سنة التّأسيس	رأس المال في عام ٢٠١٧ (مليون دولار أمريكي)	قطاعات النّشاط	الحضور الدُّولي
مؤسسة بيل ومليندا غيتس	١٩٩٧	٥١٨٥٢	تطوير برامج الصّحة والزّراعة.	في ست قارات، وأكثر من مئة بلد.
مؤسسة فورد	١٩٣٦	١٣٧٠٨	الديمقراطيّة، التّعليم، حرّيّة التّعبير، حقوق الإنسان.	أمريكا الجنوبيّة، الولايات المتحدة الأمريكية، أفريقيا- آسيا، وأكثر من خمسين بلداً.
مؤسسة	١٩٩٣	٩٠٤	التعليم، الصحة،	أفريقيا، آسيا،

أوبين سوسيته			القانون والقضاء، وسائل الإعلام والأخبار.	أوروبا، أمريكا اللاتينيّة، الولايات المتحدة الأمريكية.
ذا تاسك فورس فور غلوبال هيلث	١٩٦٦	٧٧	الصّحة	١٥٧ دولة
مؤسسة ماك آرثر	١٩٧٨	٢٥٥	حقوق الإنسان، القضاء الدولي، السّلام والأمن.	في خمسين دولة، مكاتب في الهند والمكسيك ونيجيريا.
مؤسسة كونراد إن هيلتون	١٩٤٤	٢٦٩٢ (٢٠١٦)	الماء والصّحة والطفولة.	أفريقيا وأمريكا الجنوبيّة.
مؤسسة روكيفيلر	١٩١٣	٤٠٨٦ (٢٠١٦)	الصحة العالميّة، المناخ والبيئة، الأمن الاجتماعي والاقتصادي	في ست قارات.
مؤسسة	٢٠٠٠	٦٤٤٦	البيئة وحماية	جبال الأنديز

غوردن أند بيتي مور		(٢٠١٦)	الغابات، البحث العلمي.	والغابة الأمازونيّة.
مؤسسة و ك كيلوغ	١٩٣٠	٨٦٢١ (٢٠١٤)	التعليم، الصحة والطفولة، الولادة.	في الأمريكتين والكاريبي.
مؤسسة يونايتد وي وورلدواي	١٨٨٧	١٠١	التعليم والشغل.	في ٣٧ بلداً.

الملحق الثاني

أهم المراكز الفكريّة الأمريكية

مركز الفكر	سنة التأسيس	رأس المال في عام ٢٠١٧ (بالدولار الأمريكي)	قطاعات النشاط	الحضور الدّولي
معهد بروكينغز	١٩١٦	٥٢٤٨٥٣٠٠٠	العلاقات الدوليّة، الاقتصاد الأمريكي، السياسة الأمريكية.	أكثر من ٣٠٠ خبير في العالم.
مركز الدراسات الإستراتيجية والدّولية	١٩٦٤	٤٣٨٠٠٠٠٠ (٢٠١٦)	العلاقات الدّوليّة، حقوق الإنسان، الدّفاع والأمن...	أكثر من مئة خبير مُقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية.
مؤسسة كارنيغي أنداومن للسلام	١٩١٠	٣٥٤٣٦٩١٧٣	العلاقات الدّوليّة، التكنولوجيا الجديدة،	أكثر من مئة خبير يعيشون في ٢٠ بلداً.

الدولي			الديمقراطيّة والنزاعات.	مراكز في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا.
مؤسسة هيريتاج	١٩٧٣	٢٤٠٦٨٠٥٩٤ **(٢٠١٦)**	الطاقة، الدّفاع، الأمن الإلكتروني، القانون والقضاء، المحافظون.	أكثر من مئة خبير يقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية.
مؤسسة راند	١٩٤٨	٤٨٢٣٠٣	عام: الصحة، التعليم، الطاقة، البيئة...	١٨٥٠ خبيراً يُقيمون في ٥٠ بلداً. في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا.
مجلس العلاقات الخارجية	١٩٢١	٥٦٢٧٩٠٦٠٠	العلاقات الدّوليّة: المناطق الإقليمية، حقوق	٥٠٠٠ عضو وأكثر من ١٤٠ شركة، من الولايات المتحدة

			الإنسان، الدّفاع.	الأمريكية ودول أخرى. مركز استقبال لكثير من رؤساء الدول والمنظمات الدّوليّة.
المجلس الأطلسي	١٩٦١	٢٦١٦٠٢٧٤ (٢٠١٦)	العلاقات الدّوليّة: الدّفاع، المناطق الإقليمية، الأمن والدّفاع.	تنظيم مؤتمرات بين كبار الموظفين الأمريكيين والأوروبيين
معهد الموارد العالميّة	١٩٨٢	١٠٦٤٤٩٥٠٠	المناخ، الطاقة، الماء، النقل، الغابات.	أكثر من ٧٠٠ خبير وطاقم يعملون في أكثر من ٥٠ بلداً.
مركز بيلفر للعلوم والشؤون	١٩٧٣	قيمة نقديّة للتعرفة المرتبطة بالموقع الإلكتروني:	العلوم، التكنولوجيا، البيئة، المصادر	العمل في الشرق الأوسط

الدّوليّة		٧٧٠٠٠٠٠	الطبيعيّة.	وإفريقيا خاصةّ، حوار مع القادة، تقديم منح لطلاب هذه المناطق.
معهد هادسون	١٩٦١	١٣٢٠١٧٠٠ بالدولار الأمريكي من العائدات في عام ٢٠١٧.	العلاقات الدوليّة، الدّفاع، الاقتصاد، التكنولوجيا، الثقافة والقانون	السعي لإرشاد القادة الأمريكيين والعالميين.
هيومن رايتس ووتش	١٩٧٨	٢٢٠٦٢١٠٠٨	حماية حقوق الإنسان.	برامج في أوروبا وأمريكا وآسيا وأفريقيا.

ملحوظة: رُكّز في هذه الحالة على المؤسسات الأمريكية العاملة على المستوى الدّولي. في حين اُستثنيت المؤسسات العاملة على وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية.

النقاط التسع لفرنسا في اجتماع روما لحلف شمال الأطلسي:

مُوجّه إلى الصحافة، التشديد على:

١ - تضامننا العسكري الإستراتيجي (نحن شاركنا فيه).

٢ - قرارنا بالبقاء خارج القيادة المُدمجة.

٣- أمنيتنا برؤية القوى النوويّة الأربع التي تمتلك أسلحة في أوروبا تتشاور فيما بينها. وقد لا يتعلّق الأمر بمؤتمر حول نزع الأسلحة.

٤ - إن الهويّة الأوروبيّة المُؤكّدة في بداية أي نظام أمني هي أمر ملزم ومنسجم ومُتمّم مع حلف شمال الأطلسي.

٥ - إن معاهدة ١٩٤٩ لا يمكن تطبيقها خارج نطاقها الجغرافي دون معاهدة أخرى.

٦ - من جهة أخرى، من الممكن توسيعه ليشمل البلدان الشرقية التي أصبحت ديمقراطيّة القلقة بشأن أمنها، وذلك ضمن شروط مُحدّدة.

٧- الحلف شيءٌ حسن، لكنه ليس حلفاً مقدّساً. وعبارة "المهمة السياسيّة الجديدة للحلف" بحاجة إلى أن تكون مُحدّدة.

٨ - لقد نجح الحلف: مجاله خاص به، كما هو حال مجال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والمجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة، ومجال اتحاد غرب أوروبا. لنتفادى الخلط فيما بينها.

٩ - أوروبا بأكملها يجب أن تكون مدعوّة للاجتماع وترتيب بيتها الدّاخلي، في وقتٍ كان يمكنها فعل ذلك، ولم تفعله بعْد.

فهرس

الصفحة

الصفحة

الجزء الثاني

باسكال بونيفاس (١٩٥٦-....)

- كتاب ومفكّر سياسي فرنسي معاصر؛
- مدير معهد العلاقات الدّوليّة والاستراتيجيّة ومُؤسّسه؛
- ألّف نحْو ٦٠ عملاً حول المسائل الجيوسياسيّة تُرجم بعضها إلى عدّة لغات؛
- يتطرّق في أعماله لمسائل الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني، والسّلاح النووي؛
- **من أعماله:**
- الخريطة الجيوسياسيّة للعالم أجمع، ١٠٠ خريطة لفهم عالم غوغائي.
- الجيوبوليتيك، مقاربة لفهم العالم في ٤٨ مقالاً.
- المُثقّفون المزيّفون.
- العالم النّووي، السلاح النووي والعلاقات الدّوليّة منذ عام ١٩٤٥.
- ٢٠٢١ السّنة الاستراتيجيّة، تحليل في الرهانات الدُّوليّة.

بشار جريكوس

مترجم سوري؛

يعمل في مجال الترجمة الفورية في مجلس الشّعب السوري؛

يمارس مهنة الصحافة كمترجم صحفي منذ عام ٢٠١٣؛

دليل سياحي منذ عام ٢٠١٩؛

إجازتان في التربية واللُّغة الفرنسيّة، من جامعة تشرين.

له مقالات مترجمة في الصحف السورية (صحيفة الوطن، شبكة عاجل الإخبارية ...).

٢٠٢٢م